

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الاستراتيجية العسكرية

سياسة وأسلوب الحرب

تصوير

أحمد ياسين

جون ستون



الاستراتيجية العسكرية

سياسة وأسلوب الحرب

This is an authorized translation of *Military Strategy: The Politics and Technique of War,* by John Stone, and published by the Continuum International Publishing Group, in 2011. This edition is published by arrangement with Harper Continuum International Publishing Group, London, UK.

الطبعة الأولى 2014

النسخــة العاديــة ISBN 978-9948-14-928-6

النسخــة الفاخــرة ISBN 978-9948-14-929-3

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-930-9

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة



دراسات مترجمة 70

الاستراتيجية العسكرية

سياسة وأسلوب الحرب

جون ستون



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

تمهيد 7

مقدمة 11

الفصل الأول: الثورة الفرنسية ونابليون 29

الفصل الثاني: الاستراتيجية في بروسيا وألمانيا في القرن التاسع عشر 47

الفصل الثالث: الحرب الشاملة والمعارضة الليبرالية (1941-1961) 69

الفصل الرابع: الولايات المتحدة الأمريكية

والحرب الليبرالية-الرأسمالية (1941-1961) 91

الفصل الخامس: الحرب النووية المحدودة 115

الفصل السادس: الحرب التقليدية المحدودة 137

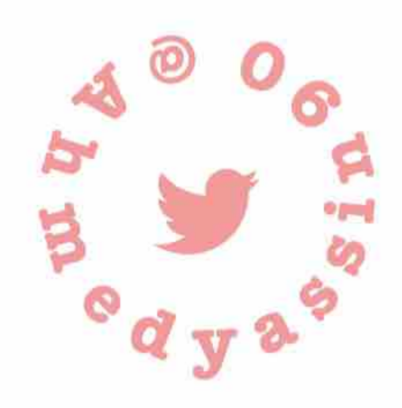
الفصل السابع: الحرب العالمية على الإرهاب 161

الخاتمة 179

الهوامش 183

المصادر والمراجع 205

نبذة عن المؤلف 215


@Ahmedyassin90

تمهيد

هل هو كتاب آخر عن الاستراتيجية العسكرية في سوق تعج أصلاً بمؤلفات شبيهة؟ يحتاج الأمر تفسيراً بالتأكيد، وها هو التفسير: الهدف من تأليف هذا الكتاب هو معرفة ما أعتبره أبرز تحدٍّ يواجه الاستراتيجيين، وهو تحديد هدف الحرب. يدرك من قرأ أعمال كلاوزفيتس* أن هذه المسألة تحتل موقع القلب من اشتباكه النظري مع موضوع "الحرب". فبعد توصل كلاوزفيتس إلى أن العمليات العسكرية كافةً، يجب أن تكون موجهة – كما يفرض المنطق – نحو نزع سلاح العدو بأقصى سرعة ممكنة، قضى وقتاً طويلاً، وبذل جهداً كبيراً، محاولاً تفسير تعذُّر تحقيق هذا الهدف في معظم الأحيان، وساعياً إلى إيجاد حل بديل. والنتيجة أنه أدرك أن الحرب عمل سياسي محض؛ فالخلافات السياسية لا تؤدي إلى الحرب فحسب، بل وتسهم كذلك في صياغة الأهداف المراد تحقيقها من وراء استخدام القوة في الحرب. وفي هذا الشأن، يعود الفضل إلى أعمال كلاوزفيتس في صياغة مفهوم الحرب "المحدودة" بمعناها الحديث.

وهذا يعني بطريقة أخرى، أن الاستراتيجية عمل سياسي محض، (أو يجب أن تكون كذلك على الأقل). ومثل كل الأعمال المُساسة، يستلزم النجاح ممارسة حسن تقدير الأمور. إذ ليس ثمة قاعدة ذهبية حول استخدام القوة المسلحة من أجل إخضاع العدو لإرادتنا، بل ثمة قليل من المبادئ العامة التي لابد من وضعها في الاعتبار. لكن الوزن النسبي الذي نعلقه على كل مبدأ من تلك المبادئ يتوقف على السياق السياسي السائد إلى حد كبير، وهذا يعني أن من أهم المقومات الرئيسة التي يمكن أن يتسلح بها الاستراتيجي أن يدرك جيداً دوافع عدوه لخوض الحرب، ومدى قوة تلك الدوافع. ويمثل هذا الإدراك

---

* كارل فون كلاوزفيتس (1780–1831): ضابط ومنظِّر عسكري ألماني–بروسي، اهتم بإبراز الأبعاد السياسية للحرب، ومن أشهر مؤلفاته كتابه: عن الحرب. (المحرر)

أفضل قاعدة ممكنة لتقييم القضايا الاستراتيجية. وعلى النقيض، لا يحظى التفوق الأكيد من حيث الوسائل الفنية بأهمية كبيرة تقريباً كما ظل كثير جداً من الاستراتيجيين يعتقدون على مر السنين. ولا يقتصر الأمر على الصعوبة الشديدة في المحافظة على هامش محدَّد للتفوق العسكري والفني عند مواجهة عدو لا ينقصه التصميم والحيلة، بل إن أشد القوى فتكاً يمكن أن تكون من دون قيمة – إن لم تكن حتى ضارة بالأهداف السياسية – إذا لم يُفهَم العدو بصورة جيدة. وحربنا في كلٍّ من العراق وأفغانستان أكبر دليل على ذلك؛ فعلى الرغم من تمتُّع الولايات المتحدة الأمريكية بهامش كبير من التفوق العسكري والفني في بداية الحرب، فقد واجهت هي وحلفاؤها صعوبة كبيرة في الخروج منها بأي نتيجة ذات قيمة سياسية. ويُعد عجز المبادرات الفنية عن التعويض عن الافتقار إلى فهم العدو رسالة رئيسة لهذا الكتاب. هذه الرسالة ليست جديدة بأي حال، ولكن الصعوبات التي واجهناها في "الحرب ضد الإرهاب" تقتضي تكرار تلك الرسالة مراراً.

غير أنه بالعودة إلى كتب الاستراتيجية المتراصّة على أرفف المكتبات، يتبادر إلى الذهن سؤال: ألا تُغني تلك الكتب عن إصدار كتاب آخر؟ لقد أَلَّفتُ هذا الكتاب انطلاقاً من اقتناعي بأنه لاتزال هناك فجوة لابد من سدها بين ما أعتبرهما أكبر مدرستين في شؤون الاستراتيجية: الأولى حريصة على وضع توصيات حول العمل الاستراتيجي اعتماداً على استدلال منطقي، ينطلق هو نفسه من مجموعة من النظريات أو الفرضيات الخاصة بديناميات عملية صنع القرار الاستراتيجي. وهذا يعني أنها تقوم على اقتراب يستند إلى نظرية المباراة، ومحاولة تنظير الردع خلال حقبة الحرب الباردة. ورغم ندرة تلك النظريات وتعقيداتها، فإنها تعجز عن التعامل بصورة كافية مع التحدي المتمثل بتحويل النظرية (من خلال تطبيق حسن التقدير) إلى واقع في أي سياق سياسي. وللخروج بقياس لاذع بعض الشيء، يمكن تشبيه البنى الاستراتيجية التي أُنشئت على الأسس التي طرحتها هذه النظرية بالكاتدرائيات النموذجية القائمة على أعواد الكبريت التي يشاهدها المرء في صالات المعارض: إتقان في الصنعة، ولكن من دون لمسة فنية حقيقية.

أما المدرسة الثانية، فهي المدرسة التاريخية الأكثر تنوعاً، ومن ثم يمكن ربطها بعالم الممارسة بالضرورة، وإن كانت تفتقر إلى أساس نظري صلب في كثير من الأحيان. ونجد أن جزءاً كبيراً من هذه المادة التاريخية لا يتعامل، في حقيقة الأمر، مع الاستراتيجية بوصفها مشكلة تحديد أهداف، ولكن يمكننا أن نقرأ، بدلاً من ذلك، كثيراً عن تطور الوسائل العسكرية التي فتحت الطريق أمام الحرب على نطاق أوسع، على افتراض أهمية هذا العامل للسياسة بشكل مطلق، بطريقة أو بأخرى. بمعنى آخر، إن هذا التطور غالباً ما يتسم بفرضيات تخلو من الطابع الإشكالي حول الحتمية الفنية. وتُعامَل الحرب على أنها استمرار للأسلوب - بعكس السياسة - بطرق أخرى.

ما حاولته في هذا الكتاب هو جمع أكثر الجوانب المقنعة في هذين الاقترابين معاً، بتقديم نقاش نظري واضح حول ديناميات صنع القرار الاستراتيجي، إلى جانب الطريقة التي تؤثر بها الاعتبارات السياسية والفنية في هذا الشأن. وقد أردت بعد ذلك استخدام هذا النقاش إطاراً لدراسة حالات تاريخية محددة للممارسة الاستراتيجية حدثت منذ الثورة الفرنسية وحتى اليوم. بعبارة أخرى، كان هدفي بوضوح هو تاريخاً مُنظَّراً.

وبالنظر إلى أن الممارسة الاستراتيجية تعكس تراكماً معرفياً معيناً، إلى حد ما، فقد وجدت أن أسلوب السَّلسَلة التاريخية وسيلة قيِّمة لترتيب فصول هذا الكتاب. ويجب ألا يُنظر إلى النتائج باعتبارها محاولة لكتابة وصف شامل للاستراتيجية على مدار قرنين من الزمن. فقد ركزت اهتمامي، بدلاً من ذلك، على استكشاف ديناميات الاستراتيجية العسكرية في ظل ظروف سياسية وفنية متنوعة. وعلى هذا الأساس، شملت عملية البحث المتعلقة بهذا الكتاب الانتقاء والترجمة لعدد كبير نسبياً من المصادر، بقدر الإمكان، على ضوء إطاري التفسيري. وقد استعنت بالمصادر الرئيسة كلما أمكنني، على الرغم من أن كثيراً منها معلوم أنه مقتبس في عديد من المراجع. ولذلك، فإن أصالة هذا الكتاب تنبع من كيفية استخدام المصادر لإبراز أثر مجموعة الديناميات الاستراتيجية التي تبدو متسقة زمانياً ومكانياً. ولذلك، فإن أي بحث مختصر من هذا النوع يدين بشيء كثير لما سبقه،

حتى وإن اختلفت الأهداف. وقد تبنيت وجهة النظر التي ترى أن أغلب هذه المحاولات السابقة قد أصبحت تمثل معارف مقبولة بشكل عام في هذا المجال، ولذلك اخترت أن أشير في الإحالات المرجعية فقط إلى المزاعم التي لا تتسق (من وجهة نظري على الأقل) مع تلك المعارف المقبولة، بالإضافة إلى اقتباسات وأمثلة معينة لها دلالة رقمية محددة. وآمل ألا أكون بهذا قد غفلت عن ذكر أي إسهام حقيقي في هذه المعرفة أو في تفسيرها.

وبالمثل، ساهم أناس كثيرون جداً، بطريقة أو بأخرى، في إخراج هذا المشروع، لدرجة تطول معها مهمة ذكر أسمائهم جميعاً، ويصبح من التحيز ذكر بعضهم دون الآخرين. لذلك، لا يسعني إلا أن أعرب عن امتناني لهم جميعاً. وفي الختام، أود أن أهدي هذا الكتاب لابنتي الصغيرة جمايما، آملاً ألا تعاني أبداً تصاريف الحرب.

مقدمة

غزت القوات الأمريكية العراق في أواخر شهر مارس 2003 مستهِلّة عملية تستهدف إطاحة صدام حسين من السلطة. وقد اعتُبرت عملية "تحرير العراق" خطوة مهمة في سياق حرب أوسع هي "الحرب على الإرهاب". وكان من المتوقَّع أن تؤدي إطاحة صدام إلى تحويل العراق من دولة "مارقة" يمكنها مساعدة تنظيم "القاعدة"، إلى حليف ديمقراطي في الحرب ضد الإرهاب الدولي. ولكن الحرب الخاطفة قدَّمت دليلاً آخر على القوة العسكرية والفنية الأمريكية: فمع مطلع شهر مايو كانت القوات العراقية النظامية قد شُتِّتت أو عُرِّضت للتدمير، وهرب صدام إلى مخبئه، وأحس الرئيس جورج بوش (الابن) أن بإمكانه أن يعلن انتهاء "العمليات الحربية الكبرى".

وأصبحنا نعلم، بالطبع، أن هذا الشهر لم يشهد نهاية أي شيء يُذكَر على الإطلاق. بل، على العكس، شهد شهر مايو بداية ما يمكن أن يُعتبَر الحرب الحقيقية في العراق: الحرب التي تجد فيها القوات الأمريكية نفسها تكافح من أجل الحفاظ على وحدة شعب منقسم، في وجه تمرد شرس، وعنف طائفي متزايد. ووجدت الولايات المتحدة نفسها أبعد ما تكون عن توجيه ضربة ساحقة لتنظيم "القاعدة"، بل وجدت نفسها تنزلق إلى مستنقع كارثة من صنعها. وبسبب فشل واشنطن في وضع نهاية سريعة لأعمال العنف، ورفضها تحوُّل العراق إلى ملاذ آمن للعناصر الإرهابية، فقد تعرضت لخسائر متزايدة في الأرواح، بالإضافة إلى تكاليف اقتصادية فادحة. فالموارد التي كان من الممكن استثمارها ضد التهديدات الإرهابية في مناطق أخرى من العالم صارت عرضة للابتلاع والهدر في مستنقع العراق، ومن ثم أصبحت "الحرب ضد الإرهاب" تحدياً أكبر وأخطر من ذي قبل.

وقد طُرحت أسباب كثيرة للمحن التي عانتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق؛ في مقدمتها المشكلات الناتجة من إيمان إدارة بوش المطلق بقدرة الأساليب

العسكرية المتفوقة على تقديم حلول حاسمة للمشكلات السياسية، مهما بلغت درجة تعقيدها. فبالنظر إلى صعوبة استهداف العناصر الإرهابية بصورة مباشرة، كان أفضل خيار ثانٍ هو منع تلك العناصر من إقامة أي قواعد، أو الحصول على أي دعم، من خلال استهداف أي دول يمكن أن تقدم لها هذا الدعم. فبعكس العناصر الإرهابية القادرة على التملص والمراوغة، تُعد الدول هدفاً يسهل رصده ومهاجمته. بل إن الدول ربما كانت هدفاً أسهل بكثير من غيره، من حيث التعرض لأعمال القصف الشديدة الدقة التي يجيدها الجيش الأمريكي. وكان الاعتقاد السائد هو أن تلك الاستراتيجية من شأنها أن تستثمر نقاط القوة الأمريكية، وتُجنِّب واشنطن مغبة الانزلاق إلى مستنقع حرب سياسية طويلة محفوفة بالمخاطر، ولا تحتاج إلا إلى أساليب أقل قوة للتعامل مع الإرهاب. فالخطر الذي أطاح رأس الدولة القومية لن يثمر رؤوساً ديمقراطية جديدة بصورة تلقائية، ولكنه سينهار على رأسها، مؤدياً في الغالب إلى ظهور عناصر إرهابية جديدة، وهو احتمال لم يتعامل معه بجدية خمسة من كبار أركان إدارة بوش كانوا يعتبرون القوة وسيلة لإزالة العقبات في طريق التقدم الطبيعي للشعوب نحو الرأسمالية الليبرالية.[1] كان الاعتقاد السائد أن العبرة بامتلاك أساليب عسكرية متقدمة، وتوافر الإرادة اللازمة لاستخدامها عندما تسنح الفرصة.

على حين تُعد تلك الآراء ساذجة، فإن التاريخ عامر بأمثلة أخرى عديدة للاعتماد المفرط على الأساليب العسكرية والفنية التي أدت إلى تعقيد المشكلات، بينما كان من الممكن الحصول على نتائج أفضل لو توافر اهتمام أكبر بالسياق السياسي. وقد لاحظ هانز مورجنثاو من قبلُ ميل الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتبار الحرب «مشروعاً فنياً متكاملاً بذاته، يجب كسبه بسرعة، وبأقل التكاليف، وبصورة حاسمة كلما أمكن، ويجب أن يكون منفصلاً عن السياسة الخارجية السابقة عليه والتالية له».[2] علاوة على ذلك، إذا كانت الولايات المتحدة معرَّضة لنوبات غير محسوبة نتيجة الهوس بالتقنية، فمن المؤكد أنها ليست الدولة الوحيدة في هذا المجال. إن مهمة "الاستراتيجية" هي تحقيق التوازن اللازم بين الأبعاد العسكرية والسياسية للحرب، وهناك أسباب وجيهة

تدعونا إلى اعتقاد أن هذه المهمة بالغة الأهمية. فتوخي الدقة عند دراسة المجال المتاح لتحقيق الاستخدام الأمثل للقوة المسلحة في أي سياق سياسي يحتاج إلى سمة شديدة الندرة، وهي حسن التقدير. لا توجد قواعد محددة في هذا المجال، ولابد من ممارسة ذلك بالاعتماد على الغريزة في الغالب. ولذلك، فلا عجب في أن يكون هناك ميل متواصل إلى البحث عن اليقين اعتماداً على الأساليب العسكرية المتقدمة، واختزال الحرب إلى ممارسة للاستخدام الكفء للقوة، مع تهميش الاعتبارات السياسية إلى أن يتوقف إطلاق النار، ويصبح من الضروري إقامة سلام جديد.

يهدف هذا الكتاب إلى إثبات أن التعامل مع الحرب باعتبارها مشروعاً عسكرياً-فنياً هو أسلوب يفرز نتائج عكسية في معظم الأحوال، وأن الاستعدادات الخاصة باستخدام القوة المسلحة لابد من أن تضع في الاعتبار السياق السياسي الأوسع الذي تُتخَذ فيه تلك الاستعدادات. إن إضفاء الصبغة السياسية على الحرب بهذا الشكل أمر صعب، وينطوي على خطورة كبيرة بالتأكيد، ولكن استخدام القوة في غياب هذه الجهود لا يثمر في أغلب الأحيان: فالقوة تفرز قوة، وكل أسلوب له أسلوب مقابل، وهكذا ترتفع وتيرة العنف بشكل تصبح فيه التكاليف النهائية للحرب أكبر من الخلافات السياسية التي أفضت إليها أساساً.

لقد طوَّرتُ هذه الملاحظة الأساسية في الفصول التالية، بالرجوع إلى الحلقات التاريخية المختلفة لممارسة الاستراتيجية على مدار القرنين الماضيين تقريباً. لم يكن الهدف من هذا الانتقاء تقديم تغطية شاملة للنماذجيات الفنية أو التقاليد الوطنية أو ما شابه. فالاستراتيجية البحرية، على سبيل المثال، حظيت باهتمام عابر، في حين يركز النصف الثاني من الكتاب بصورة شبه تامة على معضلات استراتيجية محددة واجهتها الولايات المتحدة منذ فترة ما بين الحربين العالميتين. علاوة على ذلك، يُعد سجل الأحداث في حد ذاته بيانياً بعض الشيء: فقد حاولتُ، في كل حالة، التركيز على استخلاص طبيعة الاستراتيجية من مجموعة محددة من الاعتبارات السياسية والعسكرية-الفنية التي كانت سائدة حينها، وإلى أي حد كانت الموازنة بين تلك الاعتبارات ناجحة. وقد

عمدتُ إلى استبعاد القضايا التي تُعد خارج السياق، حتى وإن لعبت دوراً مؤثراً في نتائج العداءات محل الاهتمام. ولم يكن الهدف تقديم صورة تاريخية شاملة، ولكن دراسة صياغة الاستراتيجية في ظل ظروف سياسية وفنية مختلفة ومتعددة. ربما يعتبر بعض القراء أن الفصول التالية من الكتاب محدودة، حتى باعتبارها ممارسة للتحليل الاستراتيجي. فليس لدي ما أقوله فيما يتعلق بمدى تأثير الاعتبارات الأخلاقية والقانونية (على سبيل المثال لا الحصر) على القرارات المتعلقة باستخدام القوة. بالإضافة إلى ذلك، استند تحليلي بشدة إلى افتراض عقلانية الاستراتيجية، وهو افتراض لا تقل مشكلاته عن أهميته. وفيما يتعلق بهذه القضايا والقضايا المهملة الأخرى، لابد من القول بأنها غير مهمة لموضوع الكتاب، ولذلك نحَّيتُها.[3]

أما وقد حددنا كثيراً مما لا يندرج في هذا العمل، فلنوجِّه عنايتنا الآن إلى ما تبقى بتفصيل أكثر، وأقترح أن يتم ذلك بالاشتباك مع ثلاثة أسئلة: ما الاستراتيجية؟ كيف تعمل؟ لِمَ تتسم الاستراتيجية بالصعوبة؟ تمكِّننا الإجابة عن هذه الأسئلة من أن نقدِّر بصورة أوضح لماذا تحتاج الاستراتيجية الفعالة إلى تطبيق حسن التقدير؟ ولماذا اهتم الاستراتيجيون، باستمرار، بأن يستبدلوا به مبادرات عسكرية-فنية؟

ما الاستراتيجية؟

أقترحُ تعريف الاستراتيجية باعتبارها همزة وصل مهمة بين الوسائل العسكرية والغايات السياسية. بمعنى آخر، إنها العملية التي تُترجَم من خلالها القوة المسلحة إلى نتائج سياسية مستهدفة. إن وضع الاستراتيجية على هذا النحو، بوصفها همزة وصل بين الوسائل العسكرية والغايات السياسية ينطوي على شيء من التبسيط، ولكن هذا التعريف يخدم هدفاً مهماً من حيث توضيح مجال البحث.

فتحديد "القوة المسلحة"، باعتبارها الوسيلة المتاحة للاستراتيجية، يجنبنا مغبة الافتئات على مجال الاستراتيجية الشاملة التي تُعنى بتوظيف كل الموارد الوطنية من أجل

تحقيق الأهداف السياسية. فالنظر إلى هذه الموارد الكثيرة يقودنا إلى مجالات أخرى؛ مثل: الدبلوماسية والاقتصاد والدعاية، وهو ما يتجاوز الاهتمامات الضيقة لهذا الكتاب. ورغم صعوبة الاستمرار من دون التعريج على تلك المجالات من حين إلى آخر، فإن التركيز يظل على القوة المسلحة.

وعندما ننتقل إلى الطرف الآخر من المعادلة، نجد أن تعريف أهداف الاستراتيجية باعتبارها سياسية بطبيعتها، يتيح لنا وضع حد فاصل بين موضوعنا، والعمليات والتكتيكات العسكرية. فالمجالان الأخيران ليسا سوى مظهرين من مظاهر "الأسلوب" أو الأسلوب العسكري الذي يُعنى بالاستخدام الأمثل للقوة، ومن ثم فهما يُعتبَران جزءاً من الوسائل المتاحة للاستراتيجية، بينما يمثل الأسلوب كيفية إدماج "الأفراد المسلحين" بالقوة المسلحة. سنتحدث بمزيد من الاستفاضة عن موضوع الأسلوب في فصول لاحقة، لكن دعونا نعرف كيف تكون الاستراتيجية همزة وصل مهمة بين الوسائل العسكرية والغايات السياسية.

كيف تعمل الاستراتيجية؟

تشمل الاستراتيجية في الأساس ترجمة الأهداف السياسية إلى واحد أو أكثر من الأهداف الفرعية القابلة لاستخدام القوة المسلحة، وهو التعريف الذي أحسن تلخيصه بيتر باريت الذي يعدّ الاستراتيجية «استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف سياسية، ومن ثم الهدف السياسي للحرب».[4] لكن عملية صياغة هذه الأهداف الفرعية سهلة نظرياً؛ صعبة عملياً؛ لأن عملية اتخاذ القرار لابد من أن تضع رد فعل الخصم في الاعتبار؛ بمعنى أن اختيارنا للأهداف يجب أن يتوقع رد الفعل المضاد من جانب العدو، ويحبطه. ومع أخذ هذا العامل في الاعتبار شخَّص توماس شيلينج الاستراتيجية باعتبارها صنع قرار قائم على الاعتماد المتبادل، لأن القرار الأمثل يتوقف على توقعاتنا لرد فعل العدو، وهو رد يتوقف بدوره على توقعاته بشأن طبيعة ردنا عليه.[5] ويرى كلاوزفيتس أن الأسلوب المنطقي الوحيد للحرب هو تدمير وسائل المقاومة لدى العدو بأسرع ما يمكن؛ لأن

أخطر رد يمكن أن يقوم به العدو هو تدمير وسائل المقاومة لدينا، بما يجعلنا عاجزين عن إفشال أهدافه السياسية. ولإجهاض هذا الاحتمال الكارثي يجب علينا تجريده من أسلحته بأسرع ما يمكننا. وتجاهل هذه الضرورة لا يعني سوى تسهيل المهمة أمامه لتجريدنا من الأسلحة، وهي مهمة سيحاول تنفيذها بالمنطق ذاته الذي يدفعنا إلى تجريده من الأسلحة. وعلى هذا الأساس نجد أن العلاقة التكاملية لعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية تحفز إلى المبادرة بمواجهة الاحتمالات الخطيرة: فبغض النظر عن أهدافنا السياسية، لابد من أن يكون هدفنا الاستراتيجي، دائماً، هو تجريد العدو من أسلحته بأسرع ما يمكن.

لكن كلاوزفيتس يستدرك قائلاً: إن القرارات الاستراتيجية لا تستند بالضرورة إلى منطق مدروس، ولكنها تتوقف أيضاً على مدى أهمية النصر لنا، أي مدى أهمية تحقيق أهدافنا السياسية. ويعني هذا، بتحديد أدق، أننا لا نريد لكفّة تكاليف الحرب أن ترجح على كفّة فوائد النصر، وإلا أصبحت الحرب غير مجدية. ومن هذا المنظور السياسي الواسع تبدو الجهود المكثفة لتجريد العدوّ من أسلحته خياراً أقل جاذبية بالنظر إلى تكاليفها الباهظة من حيث الأرواح والموارد المادية. وحتى إن انتصرنا في النهاية فسنجد أنفسنا مضطرين إلى تحمل أسوأ رد يمكن أن يرد به العدو علينا قبل تجريده من أسلحته نهائياً.

لذلك، وعند التطبيق العملي، نجد أن حسابات الأرباح والخسائر ترجِّح كفة المحاولات الرامية إلى تجريد العدو من أسلحته، مثلما ترجِّح كفة المحاولات التي يبذلها العدو لتجريدنا من أسلحتنا. ولذلك، نميل إلى تجنب مثل هذه المجهودات القصوى، وإيماناً منا (منطقياً) بأن عدونا سيرد بالمثل، فإننا نقنع بأهداف استراتيجية أكثر تواضعاً. وتشمل هذه الأهداف تدمير جزء من وسائل المقاومة لدى العدو، مع الإبقاء على تهديد بمزيد من التدمير عند اللزوم.[6] وفي مثل هذه الحالات يكون الهدف هو إقناع العدو بأن الاستمرار في المقاومة غير مُجدٍ، وبأنه لا يمكنه أن يحلم بتحقيق النصر، وبأنه لن ينال من مواصلة القتال سوى مزيد من الخسائر من دون طائل. بمعنى آخر، نحاول

"إجباره" على الاستسلام: نحاول النيل من إصراره على القتال، بدلاً من حرمانه تماماً من الوسائل اللازمة للقتال. لكل ذلك، فإن اختيارنا للأهداف الاستراتيجية لا ينبثق من أخطر استجابة يمكن أن يقوم بها العدو، ولكن من أكثر الاستجابات احتمالاً، على ضوء الأهمية التي يعلقها على النصر. إن توقيف الخيارات الاستراتيجية على الاعتبارات السياسية هو، بالضبط، ما كان يدور بذهن كلاوزفيتس عندما شخَّص الحرب بأنها استمرار للسياسة بطرق أخرى.[7]

لِمَ تتسم الاستراتيجية بالصعوبة؟

ليس من الصعب فهم ديناميات عملية صنع القرار الاستراتيجي كما هو موضح أعلاه،[8] لكن المشكلات تظهر عندما ننتقل من المبادئ العامة إلى تطبيقها على أمثلة محددة بعينها. فالادعاء بأن النصر يتحقق بتكاليف مقبولة من خلال القرارات الاستراتيجية المحكومة بالاعتبارات السياسية التي تعكس الرد الأكثر احتمالاً – في مقابل الرد الأكثر خطورة – المتاح أمام العدو شيء، وتحديد نوعية الرد المحتمل في موقف سياسي معين شيء آخر. ولن تفلح أي محاولة لتحديد الأهمية التي يعلقها العدو على تحقيق النصر، ومن ثم لا نستطيع أن نعرف على وجه اليقين حدود المجال المتاح أمامنا عند تحديد الأهداف الاستراتيجية التي هي ما دون تجريده من السلاح. فلدينا هاجس من إمكانية فشل ضربة مقيَّدة عمداً في كسر إرادة العدو، وهاجس أيضاً من أن الاعتدال قد لا يؤدي إلا إلى فتح الطريق أمام رد قوي يُراد به قهر "إرادتنا" أو – وهو الاحتمال الأسوأ – إلى ضربة قاصمة هدفها تجريدنا من السلاح بشكل مباشر. وبمعنى آخر، ينتابنا القلق من تفسير جهودنا لتحقيق النصر مقابل ثمن معقول بأننا غير مستعدين للمخاطرة بما يكفي لتفادي الهزيمة.

وهذا يعني، من ثم، ضرورة استخدام عنصر حسن التقدير لمساعدتنا على التمييز بين العواقب الأشد وبالاً والعواقب الأكثر احتمالاً المترتبة على قرارنا، وقبول الأخيرة

بوصفها مسوِّغ تصرفنا. يرى كلاوزفيتس أن القرارات الاستراتيجية تستلزم «مهارة التمييز، لمعرفة أي القرارات أكثرها أهمية وأشدها حسماً».[9] وجاء آيزِيَه برلين من بعدُ ليلخص الأمر بصورة جذابة، عندما وصف حسن التقدير بأنه:

القدرة على إدماج مجموعة كبيرة من المعلومات الأولية الظرفية المتغيرة المتشابكة المتعددة الجوانب، وهي التي تحول كثرتها وسرعتها وتداخلها دون تجميعها وتصنيفها، مثلما نفعل بكثير من أفراد الفراشات. فالإدماج، بهذا المعنى، هو رؤية المعلومات الأولية... بوصفها عناصر في نمط واحد، مع تداعياتها، لرؤيتها بصفتها مؤشرات إلى الماضي والاحتمالات المستقبلية، حتى تمكن رؤيتها بصورة براغماتية؛ على معنى ما يمكن أن تفعله – أو ستفعله – أنت أو الآخرون تجاهها، وما يمكن أن تفعله – أو ستفعله – هي لك وللآخرين.

لابد من أن نلاحظ أن هذه القدرة "موهبة" يفتقدها معظمنا، ولا يمكن تعليمها لمن لا يمتلكها.[10] وهنا تكمن صعوبة الاستراتيجية. فهي تستلزم شروطاً لا يستطيع معظمنا استيفاءها. وقد لاحظ كلاوزفيتس أن عملية صنع القرار الاستراتيجي تترك مساحة أمام «تصوراتنا وتصورات الآخرين، وأمام اعتراضاتنا واحتجاجاتنا، ومن ثم أمام ندمنا» على النتائج. وبما أن كل شيء «يجب أن يقوم على التكهنات والفرضيات، فإن الاقتناعات تصبح أقل قوة»، وذلك نتيجة مباشرة لابتلائنا بـ «الشكوك المحيِّرة».[11]

يمكننا، بالطبع، أن نحاول تقليل هذه "الشكوك المحيّرة" إذا استندت عملية صنع القرار الاستراتيجي إلى معلومات دقيقة بقدر الإمكان عن دوافع العدو ونياته. وكلما فهمنا العدو بشكل أفضل جاء قرارنا صائباً عند تحديد الأهداف الرئيسة. ومن المؤكد أن هناك سقفاً لما يمكن أن نحققه في هذا الأمر. فنحن لا نستطيع استشراف تحركات العدو استناداً إلى ما يردده من مزاعم حول نياته، أو ما تردده أطراف أخرى، أو ما سبق أن فعله في ظروف مشابهة، أو استناداً إلى المصادر الأخرى غير المباشرة. علاوة على ذلك، ففي أثناء انغماسنا في جمع هذه المعلومات وتحليلها، ربما يتغير الموقف بما يكفي لقلب استنتاجاتنا رأساً على عقب. ومن ثم، لابد من أن تستند القرارات الاستراتيجية الخطيرة للغاية إلى أدلة ربما تكون ناقصة أو متناقضة إلى حد ما. وفي ظل الحقيقة الموثقة تاريخياً التي

تقول إن الفهم الناقص يظل أفضل بكثير من لا شــيء، كـان مـن الطبيعـي البحـث عـن بدائل تحل محل عملية حسن التقدير الصعبة في ظروف غامضة جداً. وكما سـنرى لاحقـاً، فإن قدرة الأسلوب العسكري المفترَضة على إحلال اليقين المريح محل "الشكوك المحـيرة" تجعله أمراً جذاباً للاستراتيجيين. وكما لاحظ كولين جراي فإن «التنظـير لطريقـة جديـدة سائدة أسهل من التكهن بخطط العدو وردود أفعاله المحتملة بطريقة أمينة وتخيلية».[12]

الأسلوب والاحتكاك والسـرعة

أعني بـ"الأسلوب العسكري" ذلك الغطاء السابغ من الحقـائق الفنيـة والممارسـات والمفاهيم المتعلقة بالاستخدام الكفء للقوة. وبهذا التعريف لا يعني المـصطلح الأسـلحة والمعدات المساندة فحسب، ولكن يشمل أيضاً: الأفراد المدربين المسؤولين عـن تـشغيلها، وكيفية تنظيمهم كوحدات قتالية وقيادية ولوجـستية، والنظريـات التكتيكيـة والعملياتيـة التي تتحكم في تشغيلها في أثناء الحرب.[13] ويمكن أن يكون الأسلوب ضمنياً أو صــريحاً؛ حيث يعني الأشياء التي يعـرف الجنـود كيفيـة أدائهـا بأنفـسهم، ولكـنهم لا يـستطيعون شـرحها للآخرين بصورة دقيقة. وإذا كان نابليون هو مهندس الأسلوب العسكري، فإنـه لم يكن ملماً به بشكل كافٍ؛ بمعنى أنه لم ينجح مطلقاً في تقديم تعريف منهجـي لأسـاليبه. ولذلك، وقعت مهمة استخلاص الأسلوب النابليوني اسـتناداً إلى إنجـازات الإمبراطـور العسكرية على عاتق جوميني الذي أصبح كتابه **موجز فن الحرب** *Summary of the Art of War* نصاً قياسياً لجنود القرن التاسع عشـر.[14] وبغض النظر عما إذا كان "فن" الجنـرال قد صيغ بوضوح، فإن وظيفته هي الاستخدام الكفء للقوات، ومـن ثـم فهـو ينـدرج في نطاق الأسلوب العسكري.

تكمن قيمة الأسلوب العسكري في قدرته على تذليل العوائق التي تحـول دون تنفيـذ العمل العسكري بالصورة الفعالة، وهي العوائق التـي جمَّعهـا كلاوزفيـتس تحـت عنـوان "الاحتكاك"، ويندرج تحت المصطلح نفسه أثر الغموض والمصادفة والإخفاقات المعنويـة والمادية البشـرية التي تتضافر جميعاً لتجعل القرار العسكري ناقصاً على الدوام.[15]

لا يقتصر الأمر على استخدام القوة مع وجود معرفة تامة بنيّات العدو فحسب، ولكن يحدث في أحيان كثيرة ألا نعرف وسائل المقاومة الرئيسة لدى العدو. بالإضافة إلى ذلك، لا تُستخدَم القوة مطلقاً في غياب الحوادث العارضة؛ مثل: الظروف الجوية المعاكسة، أو تعطُّل بعض المعدات المهمة. علاوة على ذلك، فإن الجنود معرضون لارتكاب أخطاء جسيمة إذا أصابهم التعب، أو أحسوا بالخوف، نتيجة خوض المعارك القتالية. ومن ثم، فإن الأهداف الاستراتيجية التي نحددها لقواتنا نادراً ما تتحقق في الممارسة الفعلية. ولذلك، يحتاج تحقيق النتائج إلى وقت أطول، وهو أمر مهم للغاية إذا وضعنا في الاعتبار أن أي تأخير يمنح العدو فرصة للتحرك نحو تحقيق أهدافه.

من هذا المنظور فإن النتيجة المهمة لوضع الأسلوب مقابل تأثير الاحتكاك هي أنه يُسهِّل عملية ضغط الفاصل الزمني المطلوب لتنفيذ العمليات العسكرية. فالتطورات التقنية لا تسمح لنا بتحقيق مزيد، ولكن تسمح لنا فقط بتحقيق هدف استراتيجي معين بسرعة أكبر، ومن ثم تقليل التكاليف التي نتحملها. ذكر شيلينج أننا لا نحتاج إلى أسلحة نووية كي نرتكب مذابح ضد عدو أعزل؛ فمِعْول الثلج كافٍ لأداء هذه المهمة. صحيح أن المهمة قد تستغرق وقتاً أطول من دون استخدام الأسلحة النووية، ولكن النتيجة ستكون مؤكدة مادام الهدف لدينا واضحاً.[16] وإذا كان لدى العدو مَعاوِل الثلج فإن اعتبار الوقت اللازم لتخليص العالم من شروره يصبح أكثر أهمية: لأنه كلما استغرقنا وقتاً أطول زادت فرصه لقتل بعض منا. وإذا جاء ردنا باستخدام الأسلحة النووية ضد معاول الثلج التي لديه فسنكون قادرين على إفنائه من دون التعرض لأي ضرر. فالقوة الساحقة التي تتميز بها الأسلحة النووية تعني أن بإمكاننا التخلص منه قبل أن يستخدم معاول الثلج ضدنا.

تعيدنا العلاقة بين الأسلوب والسرعة إلى ضرورة الموازنة بين التكاليف والمكاسب، وهي الموازنة التي تتحكم في اختيارنا للأهداف الاستراتيجية، وهو ما يفسر الأهمية التاريخية الشديدة التي علقها كثيرون على امتلاك زمام التفوق العسكري والتقني. كلما زاد التفوق عجَّلنا بتحقيق أهدافنا الاستراتيجية، وتضاءلت الفرص أمام العدو لتحقيق أهدافه

على حسابنا. وإذا كان التفوق التقني مهماً فإن علينا التعجيل باستغلال هذا العامل للقضاء على أي مقاومة تُذكَر لدى العدو. سيظل العدو دائماً في حالة رد فعل لضرباتنا، ولذا لن يكون قادراً أبداً على توجيه ضرباته ضدنا. لذلك، من حيث المبدأ على الأقل، يأتي الأسلوب المتفوق ليجُبَّ أي شرط يستلزم ممارسة حسن التقدير في اختيارنا للأهداف الاستراتيجية. ونظراً لأن تكاليف نزع أسلحة العدو الأقل تفوقاً من ناحية الأسلوب يجب أن تكون قليلة نسبياً، فمن المنطقي السعي وراء هذا الهدف، بدلاً من تجشم المخاطر المصاحبة للكف عن استخدام القوة طواعية، على أمل أن يتعامل العدو معنا بالمثل.

المشكلة المنغصة

نادراً ما تسفر الجهود المبذولة لإحلال التفوق الفني محل الكبح السياسي عن نتائج مقبولة. أحد الأسباب المهمة لذلك هو أن من الصعب الاحتفاظ بهامش تفوق فني واسع بما يكفي لتجريد عدونا من أسلحته من دون تكبد خسائر فادحة. ومهما كانت المكاسب الفنية، فغالباً ما تُعوَّض بفعل تطور العدو الحقيقي أو المحتمل. وقد لاحظ إدوارد لتواك أن التطورات العسكرية-الفنية الناجحة غالباً ما تستفز تدابير مضادة لا تقل نجاحاً. وعندها، يمكن تقليص أي تفوق فني ملحوظ بسرعة إلى الحد الذي يصبح معه الاعتماد المستمر عليه ذا أثر عكسي.[17] إحدى النتائج المترتبة على ذلك هي أن السعي وراء التفوق الفني غالباً ما يؤدي إلى تنافس نوعي ضارٍّ. وفي أثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، أثبت هذا الأسلوب فداحته من الناحية الاقتصادية، خلال إنتاج أسلحة قوية بما لا يتناسب مع أي خلافات سياسية كان من الممكن تصوُّر أن تؤدي إلى استخدامها، وذلك من أجل حجب أي فكرة لتفوق فني ذي مغزى [من جانب العدو]. الأمر المؤكد هو أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من حقبة الحرب الباردة بوصفها أقوى قوة عسكرية في العالم، ولكن في المقابل لابد من التنبيه على أن التنافس الفني ليس الساحة الوحيدة لدى من يُسمَّون باللاعبين الاستراتيجيين "المتقدمين". وعندما نتبنى منظوراً واسعاً للأسلوب؛ منظوراً يشمل القضايا الشائعة؛ مثل: التنظيم، والتكتيكات، وأحدث الأسلحة الموجهة

التي تلقي بها الطائرات "الشبح" أو الطائرات من دون طيار؛ حينئذ نتذكر أنه بإمكان حتى اللاعبين الاستراتيجيين الذين يُفترَض أنهم غير متقدمين دخول منافسة ذات مغزى على الأساليب العسكرية-الفنية. ويمكن أن يكون استخدام أساليب حرب العصابات والجماعات الإرهابية، إذا توافر الخيال والإبداع، أسلوباً ناجحاً في مواجهة أعتى القوات التقليدية تسليحاً. قد لا تكون تلك الأساليب كافية لتجريد الولايات المتحدة من أسلحتها، ولكن الأحداث الأخيرة تؤكد إمكانية استخدام هذه الأساليب بنجاح، بما يكفي لمنع الولايات المتحدة من تجريد أعدائها من السلاح من دون المجازفة بتكبد خسائر ربما فاقت قيمة النصر الذي تسعى لتحقيقه. بل إن أكثر مستويات الأسلوب تواضعاً، بعبارة أخرى، قادرة على فتح الطريق أمام استراتيجيات الإكراه.

الانسجام الهادئ للمجموع

كل هذا يعني أنه حتى أكثر اللاعبين الاستراتيجيين تقدماً من الناحية الفنية يمكن أن يواجه صعوبة في نزع أسلحة العدو من دون تكبد خسائر في أثناء هذه العملية. ولهذا، وفي ظل أغلب الظروف، فإن من الأفضل نصحهم بممارسة تقييد الأهداف الاستراتيجية التي حدّدوها لأنفسهم وقت الحرب، وهو ما يوحي بدور مهم لممارسة حسن التقدير في هذه الأمور. تلك كانت، على الأقل، وجهة نظر كلاوزفيتس الذي اعترف منذ سنوات طويلة بدور الأسلوب في إدماج "السلاح" مع القوات المسلحة. فهو يقول: إن «العنف يتسلح بابتكارات العلم والفن من أجل التصدي للعنف». ولكن اعترافه بهذه النقطة لم يمنعه من تأكيد أن الاستراتيجية الناجحة تقوم على ما هو أكثر من الجوانب الفنية بكثير.

> إن الأمير أو الجنرال الذي يعرف تماماً كيف ينظم حربه تبعاً لأهدافه ووسائله، ومن دون إفراط أو تفريط، يقدم بذلك أكبر دليل على عبقريته. ولكن نتائج عبقريته لا تتمثل بابتكاره أساليب جديدة للفعل يمكن أن تلحظها العين بسرعة، بقدر ما تتمثل بنجاح النتائج النهائية للعمل في مجمله. فالتحقيق التام للأهداف الصامتة، وتحقيق الانسجام الهادئ لمجمل الفعل هو ما يجب أن يثير إعجابنا، وهو ما يعبر عن نفسه في النتائج النهائية.[18]

لذلك، يرى كلاوزفيتس أن الأسلوب (أي الطرق الجديدة في الفعل) لا يخلو من أهمية. ولكن تلك الأهمية تنبثق من طريقة استخدامه في أي سياق محدد. وبعبارة أخرى، فإن الأسلوب ليس بديلاً من الرؤية الخاصة، بل هو عامل إضافي يستوجب استخدام تلك الرؤية عند وضع الاستراتيجية. وكما سنرى في الفصول الآتية، فقد كان محقاً تماماً في اهتمامه بهذه المسائل.

يبيِّن الفصل الأول كيف قضت الثورة الفرنسية على الإجماع السياسي الذي كان قائماً في أوروبا، بما أدى إلى خلق مساحة أمام الأسلوب العسكري كي يمارس دوراً في صياغة مقدرات الدول أكبر بكثير من ذي قبل. إحدى النتائج المهمة هي صعود نابليون إلى السلطة السياسية استناداً إلى قيادته العسكرية. صحيح أن الإمبراطور نابليون كان فاقداً للشرعية في نظر جيرانه الملكيين، ولكنه مادام مسيطراً على طموحاته السياسية فإن أسلوبه العسكري الممتاز كافٍ لردع أي محاولة لإطاحته، لأن المخاطر المصاحبة لمحاربته ستفوق الفوائد المترتبة على الانتصار عليه. غير أن طموح نابليون كان كافياً لتدميره؛ حيث أدى سعيه لفرض الهيمنة على أوروبا إلى حشد قوى المعارضة بصورة تعجز حتى مهارته العسكرية الممتازة عن صدها. وكانت النتيجة النهائية هي تجريده من أسلحته وإطاحته بعيداً عن السلطة. ومع أن نابليون كان قائداً عسكرياً لامعاً، فإنه كان استراتيجياً ضعيفاً؛ بمعنى أنه كان يفتقر إلى حسن التقدير اللازم لمعرفة الحدود السياسية التي يعجز أسلوبه، عند تجاوزها، عن تأمين بقائه في السلطة.

أما الفصل الثاني فيمحِّص استراتيجية بروسيا وألمانيا في أثناء حرب التوحيد، وما تلاها، وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى. ويبيِّن كيف نجح رئيس الوزراء أوتو فون بسمارك في إخضاع قرارات جيش بروسيا، المتفوق من الناحية الفنية، للاعتبارات السياسية الأوسع، ومن ثم الحؤول دون تحوُّل الحرب إلى عملية ذات مردود عكسي. ولكن بعد عزل بسمارك، شجعت السياسة الخارجية الكارثية للقيصر فيلهلم الثاني على تشكيل تحالف فرنسي-روسي قوي ضد ألمانيا، ومن ثم اعتمادها على الكفاءة الفنية

لجيشها للحفاظ على أمنها. كانت تلك الكفاءة هي الأداة التي يريدها رئيس الدولة ألفريد فون شلايفن لشن هجوم خاطف يستهدف تجريد أعدائه من أسلحتهم قبل اندلاع الحرب. ولكن أسلوب ألمانيا لم يكن كافياً لأداء هذه المهمة، وفقد هجومها عام 1914 زخمه تحت تأثير الاحتكاك، لتصبح رهينة صراع ممتد، كبّدها تكاليف غير مسبوقة. وبدا واضحاً أن أي استعداد من الناحية الفنية لا يمكن أن يُعوِّض استراتيجية ألمانيا عن فقدان حسن التقدير نتيجة رحيل بسمارك.

يبين الفصل الثالث كيف اعتُبر أن تكاليف الحرب الحديثة - كما تمثلت بالصراع الطويل بين عامي 1914 و1918- قد أسهمت بصورة كبيرة في تقويض الأداتية السياسية للحرب. ومن تداعيات ذلك إثارة جدل ساخن حول قدرة الأسلوب العسكري المتقدم، في صورة قوات مميكنة برية وجوية، على استعادة هذه الأداتية بإيقاع الهزيمة بالعدو بسرعة خاطفة، ومن ثم خفض تكاليف الحرب. لكن معارضي تلك الفكرة يحتجون، بحق، بأن المبادرات الفنية يمكن أن تستفز الأعداء المحتملين لإجراء تطورات مضادة، بما يعيد توازن الأسلوب، ومن ثم يحول دون تحقيق انتصارات سريعة. وفي مقابل هذه الخلفية، فإن محاولات باسيل ليدل هارت لوضع استراتيجية قادرة على انتزاع ثقل سياسي من تكاليف الحرب الحديثة (أي "إنزال العقاب" بالقوات المعادية، مع تعمُّد تجاهل الجهود المكلفة للقضاء عليها فوراً) تبرز بصفتها فكرة إبداعية بشكل مميز. لقد بدا فيما بعد أن مثل هذه الاستراتيجية المقيَّدة ما كانت لتنجح في تحدي هتلر الذي لم تكن حساسيته تجاه التكاليف بالقدر الذي آمن به ليدل هارت، فقد كان تقدير الأخير بشأن هذه النقطة بعيداً عن الصواب. ومن ثم فإن مفهوم ليدل هارت للاستراتيجية ينسجم بصورة أفضل مع استغلال القدرات التدميرية للأسلحة النووية، على الرغم من أن المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية كانت هي التي احتلت الصدارة بعد عام 1945.*

---

* كان ليدل هارت (1985-1970) ضابطاً ثم مراسلاً صحافياً فمؤرخاً بريطانياً، وليس أمريكياً، وهذا مكمن المفارقة في النص. (المحرر)

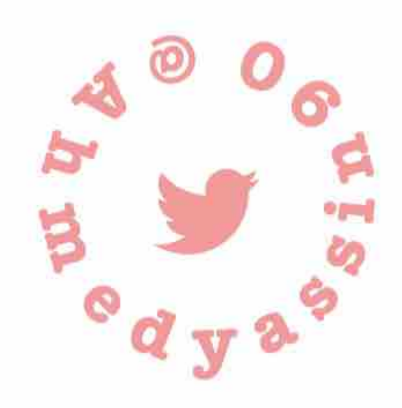
يُعنى الفصل الرابع بالاستراتيجية الأمريكية خلال العقدين من عام 1941 إلى عام 1961، ويبين كيف اعتُمد الأسلوب العسكري تجنباً للتكاليف الباهظة المترتبة على خوض الحروب حتى الرمق الأخير، دفاعاً عن أهداف ليبرالية، وهي المشكلة التي أبرزتها الحرب الأهلية الأمريكية والحرب العالمية الأولى. ولهذا السبب نشرت الولايات المتحدة قواتها المميكنة البرية والجوية المتطورة، قبل أن تحرز السبق في تطوير الأسلحة النووية. ولكن لم يحدث أن كان الأسلوب على مستوى الطموحات المعقودة عليه. فقد تسببت التطورات الألمانية على الجبهة الأخرى في تكبد خسائر فادحة في أثناء الحرب العالمية الثانية، وجاء امتلاك الاتحاد السوفيتي للأسلحة النووية ليساوي بين اللاعبين الأساسيين. وعلى تلك الخلفية ثار جدل حول ضرورة خفض سقف الأهداف العسكرية الأمريكية فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي. وإذا لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة أن تحلم بالقضاء على عدوها الأيديولوجي من دون تكبد تكاليف باهظة، فليس أمامها سوى أن تَقنع بـ "احتواء" التوسع السوفيتي، من خلال استخدامات محدودة ومناسبة للقوة. ولكن هذه الحجج قوبلت بالرفض من جانب إدارة أيزنهاور وسط مخاوف من أن يؤدي الاستعداد الطويل المدى لهذه الحروب "المحدودة" إلى عسكرة المجتمع الأمريكي في نهاية المطاف وإضعاف اقتصاده. وفضَّل أيزنهاور علاجاً فنياً آخر هو الأسلحة النووية التي ظلت مهيمنة على الاستراتيجية الأمريكية حتى مجيء إدارة كينيدي عام 1961.

يدرس الفصل الخامس تطور الاستراتيجية الأمريكية بشأن الحرب النووية منذ نشأتها في عهد أيزنهاور. وترتكز تلك الاستراتيجية على فكرة أن العدوان السوفيتي يمكن ردعه بالتهديد بشن عمل انتقامي نووي. ولكن المشكلة الرئيسة كانت في سرعة امتلاك السوفييت ترسانة نووية ضخمة، وهو ما كان يعني أن الحرب ستكون مدمرة للطرفين. ومعنى هذا إحجام واشنطن عن شن تلك الحرب رداً على عدوان محلي موجه ضد إحدى حليفاتها الكثيرات. هنا يمكن رصد "فجوة محتملة في الرد" يمكن أن يستغلها السوفييت؛ فجوة اعتبر كثيرون أنها تتطلب قوات واستراتيجيات لخوض حرب محدودة. ولكن أيزنهاور ظل على رفضه مثل هذه الاستراتيجيات، انطلاقاً من اقتناعه بضعف الاحتمالات المتعلقة

بفرض السيطرة السياسية على الحرب ضد الاتحاد السوفيتي. فأي حرب صغيرة يمكن أن تتحول إلى حرب كبيرة، ولهذا فإن المخرج الوحيد لمنع هذه الكارثة هو تجنب الحرب تماماً. ولكن هذه السياسة تغيرت في عهد كينيدي الذي كان أكثر تأييداً لإمكانية فرض السيطرة السياسية على مجريات الحرب النووية. ولكن ثبتت استحالة وضع استراتيجية قادرة على توفير حد معقول من تلك السيطرة. ومع أنه لم يحدث التخلي عن المشروع مطلقاً فإن الحرب الباردة انتهت من دون إيجاد أي حلول لمواجهة هذا التحدي. وبالنظر إلى الوراء، يبدو رأي أيزنهاور في تلك القضية أصوب من رأي معارضيه. فممارسة أي قدر معقول من السيطرة السياسية على الحرب النووية تتحقق فقط بتحاشي الحرب بالدرجة الأولى.

يدرس الفصل السادس تطور الاستراتيجية الأمريكية تجاه الحرب التقليدية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فعلى الرغم من أن احتمالات فرض السيطرة السياسية على مجريات هذا النوع من الحروب بدت واعدة نسبياً، فإن تجربة الهزيمة على يد فيتنام الشمالية أبرزت المخاطر المتعلقة بممارسة الكبح عند استخدام القوة، وهو ما شجع وجهة النظر التي ترى أن الحروب التقليدية لا ينبغي كبحها، وأن الهدف المعقول الوحيد هو تجريد العدو من أسلحته بأسرع ما يمكن. ولذا بدت الاستراتيجية فيما بعد عملية فنية تركز على الاستخدام الأمثل للقوة، وهو الرأي الذي عززه الانتصار السريع المبهر الذي تحقق في العراق عام 1991، والذي عزاه كثيرون إلى قدرة "تقنيات المعلومات" المتقدمة على تبديد تأثيرات الاحتكاك. ولكن من وراء الكواليس، كان الانتصار لايزال مرهوناً بقدرة واشنطن على ألا ينتهي استخدام القوة بنتائج سياسية عكسية. بدا ذلك أشد وضوحاً في أثناء حرب كوسوفا عام 1999 التي جرى خلالها إخضاع القوات الأمريكية المتقدمة فنياً لرقابة سياسية مشددة تذكّرنا بحرب فيتنام. وفي النهاية، فإن تجربة خوض الحروب التقليدية خلال النصف الثاني من القرن العشرين تدعم الرأي القائل بأن الأهداف الاستراتيجية يجب أن تعكس دائماً السياق السياسي للحرب، وأن تحديد هذه الأهداف يستلزم ممارسة حسن التقدير التي لا يمكن استبدال الأسلوب العسكري المتفوق بها.

ويعود بنا الفصل السابع إلى القضايا التي طُرحت في بداية هذا الفصل التمهيدي. فقد شُنَّت "الحرب ضد الإرهاب" وسط ثقة في غير موضعها بإمكانية تجاوز مشكلة استهداف التنظيمات الإرهابية بالقوة من خلال القدرة على استخدام أسلوب عسكري متطور لإعادة هندسة العالم، وبناء عالم جديد معادٍ للنظريات الإرهابية، وبالتالي تعريض الإرهابيين للهجوم المباشر. هذه الثقة استندت إلى خطأ مُروِّع في التقدير، وهو ما كشف عنه سير الأحداث في كل من أفغانستان والعراق؛ حيث أدى استخدام القوة بصورة عالية الفعالية إلى إحداث مشكلات أكثر مما تسبب في تقديم الحلول. وفي هذا السياق المحلي، يُعتبَر ظهور الاستراتيجيات المعنية بمكافحة التمرد شاهداً على إدراك متأخر لضرورة إخضاع الولع العسكري-الفني للاعتبارات السياسية إذا ما أريد تحقيق النتائج المرجوة. ويُعد ذلك تقدماً ملحوظاً، مع أنه تقدم على جبهة محدودة فقط. فقد كانت مكافحة التمرد رداً طارئاً على الكوارث المحلية التي صنعتها واشنطن بنفسها؛ وهي الكوارث التي سيلتزم صانعو السياسات من الآن فصاعداً بالعمل على ألا تتضاعف. وهذا يعني أن قلب الأنظمة أصبح خياراً سياسياً مستبعداً في المستقبل المنظور. أما على الساحة الدولية فيظل الإرهاب يشكل تحدياً آنياً يحتاج حسمه إلى استخدام القوة. ويعلمنا التاريخ أن استخدامات القوة تلك يجب ألا تنحصر في مجرد ممارسات للأسلوب، وأنه لابد من إخضاعها لمجموعة أكبر من الاعتبارات السياسية، من خلال عملية صنع قرار ستظل تعتمد بقدر كبير على حسن تقدير المعنيين. فالاستراتيجية الجيدة تعتمد على حسن التقدير. ونحن نتجاهل هذا الدرس بما يجعلنا نعرض أنفسنا للخطر.


@Ahmedyassin90

الفصل الأول

الثورة الفرنسية ونابليون

ليس هناك عام مهم في تاريخ الاستراتيجية العسكرية مثل العام 1789. فقبل الثورة الفرنسية، كانت الحرب في أوروبا محدودة الطابع، وكانت الحروب أحداثاً مشوبة بالحذر تعتمد على مناورات الجيوش بدلاً من الالتزام الكامل بالمعركة، وغالباً ما تنتهي بموافقة الطرفين أكثر مما تنتهي بهزيمة طرف أو أكثر من الأطراف المتحاربة. وفي أعقاب الثورة شهدت طبيعة الحرب تحولات جذرية؛ حيث تراجعت المناورات أمام المعارك بصفتها عمليات رئيسة للحملات العسكرية. كما فقدت عملية إنهاء الحرب عنصر موافقة الطرفين، وأصبحت تُفرض فرضاً على الطرف الخاسر من خلال عملية التدمير العسكري جزئياً أو كلياً. وكما سنرى لاحقاً، فإن السبب الأساس وراء هذا التحول كان سياسياً بطبيعته. ومع أن تطور الأساليب العسكرية أدى إلى رفع كفاءة الجيوش خلال القرن الثامن عشر، فإن هذا التطور لم يؤدِّ إلى حدوث تحولات جذرية في طبيعة الحرب، بل كان رفع القيود السياسية المفروضة على صياغة الأهداف الاستراتيجية بعد الثورة هو التطور الأهم. وفي ظل هذه الظروف، كانت حظوظ فرنسا وأعدائها تتوقف على حجم قواتها المسلحة وكفاءتها، في صراع أشبه بالصراع على الوجود. وكانت النتيجة ربع قرن من الحروب الدامية قبل أن ينجح أعداء فرنسا في النهاية في فرض نظام سياسي جديد في أوروبا.

القرن الثامن عشر

كان أسلوب إدارة الحرب قبل عام 1789 مقيداً بطبيعته، بسبب غياب انقسامات أيديولوجية مريرة في السياسة الأوروبية. فمن المؤكد أن الدول كانت تخوض الحروب بعضها ضد بعض على فترات متقاربة، ولكنه من المؤكد أيضاً أنها كانت تقبل مفهوم

شـرعية الحكم، والقيود التي تفرضها تلك الشـرعية عـلى الـسياسة الخارجيـة. وبـصورة عامة، كان حق الملك في الحكم مازال يعتبر حقاً إلهياً، ومـن ثـم فهـو غـير قابـل للـنقض. وبالتالي، لم تكن الحروب تخاض لأسباب سياسية كما نسميه اليوم "تغيير النظام"، بل كـان الملوك يلجؤون إلى الحرب لأهداف أكثر تواضعاً؛ تتعلـق بتوسـيع رقعـة أراضـيهم. فقـد كانت الأرض الشكل الأساس للثروة في بداية أوروبا الحديثة، ولذلك كانت قـضية: مَـن يملك ماذا؟ مهمة للغاية فيما يتعلق بثروات الأسـر الحاكمة. وبقدر أهمية هذا السؤال كان من الصعب الإجابة عنه بشكل محدد. فشبكة التـصاهر المعقـدة التـي ربطـت بـين ملـوك أوروبا على مدار قـرون طويلـة يمكـن أن تولـد مـزاعم متنافـسة حـول المطالبـة بملكيـة الأراضي، وبخاصة في حالة وجود أزمة خلافة. وعندما تتصادم ادعاءات الملوك كان يُنظر إلى الحرب باعتبارها خياراً مقبولاً لحسم المشكلة.

كان للقاعدة استثناءاتها بالطبع، ويُعدّ فريدريك الثاني ملك بروسيا مثالاً واضحاً لهذا الاستثناء. فقد كانت مطالبة فريدريك بملكية "سيلزيا" و"ساكسونيا" محـل شـك، وأثـار استيلاؤه عليهما بالقوة (في عامي 1740 و1756 على التوالي) غضباً واسـعاً. ومـع هـذا، لم تكن الطبيعة الاستثنائية لحالات ضـم الأراضـي تلـك واضـحة في ردود أفعـال الـدول الأوروبية التي خاضت الحرب ضد دولة بروسيا "المارقة". وعلى رغم افتئات فريـدريك، فإن الملوك من أصحاب الرأي الـسديد لم يـستطيعوا تجاهـل شـرعية عائلـة هـوينزوليرن المالكة، ولذلك لم يكن هدفهم السياسـي من إعلان الحرب عليه هو إطاحته، ولكن مجـرد حرمانه من الأرض التي لا يستحقها، ووضعه في حجمه الصحيح.[1]

ومن الناحية الأخرى، نجد أن بولندا اختفـت بالفعـل مـن الخريطـة الـسياسية عـام 1795، بعد أن سقطت ضحية التقسيم على يد جاراتها الأشد قوة. وعلى رغـم الانتقـادات الواسعة للتقسيم في ذلك الوقت فقـد كانـت أسـبابه مفهومـة في هـذه الحالـة عـلى وجـه الخصوص، لأن ملك بولندا اختير منذ فترة طويلة من قِبل طبقة النـبلاء الـذين لم يكونـوا يمثلون السلطة الحقيقية في البلاد. وعلى هذا الأساس، لم تكـن هنـاك أي شـرعية ملَكيـة

يمكن الاعتداد بها بالمعنى الدقيق للكلمة. ولذلك، عندما فاجأ الملك ستانسيلاف أوجست بونياتوفسكي (حكم خلال 1764-1795) العالم بوضع دستور يهدف إلى تقليص الصلاحيات الممنوحة للنبلاء قوبل هذا التوجه بالتدخل الأجنبي. وقد كان جيران بولندا سعداء بهذا التدخل، ليس بسبب الرغبة في استرداد الأرض المغتصبة فحسب، ولكن لأن الدساتير التقدمية بدت مقلقة للغاية في أعقاب الثورة الفرنسية مباشرة أيضاً.

وعلى رغم أن مثل هذه الاستثناءات تعزز القاعدة العامة فإنه لابد من أن نتذكر أن إنجازات فريدريك والنهاية الحزينة التي انتهت إليها بولندا يحتلان مكانة بارزة بوصفهما حالتين خاصتين. وظلت هاتان الحالتان مثار جدل طويل في زمانهما وبعد زمانهما أيضاً، ولذلك فإن مكانتهما البارزة في كتب التاريخ تبلوران حقيقة مهمة، وهي أن الأهداف السياسية المحدودة كانت عادة المحرك الأول للحروب في القرن الثامن عشر.

وعند الانتقال إلى الطرف الآخر من معادلة الغاية والوسيلة نجد أن محدودية الموارد العسكرية المتاحة لدول القرن الثامن عشر لعبت دوراً مهماً في كبح العوامل المؤثرة في الحروب. ففي عصر ما قبل السياسة الحزبية، عندما كانت مخاوف الملوك لا تستقطب اهتمام رعاياهم، كان لابد من دفع أموال لهؤلاء الرعايا من الخزائن المحدودة، أو إجبارهم على الانخراط في سلك الجندية. وكانت الخسائر بالقدر نفسه من الفداحة، وهي قضية خطيرة للغاية عندما يتعرض الجنود المشاركون في الحرب للقتل أو الإصابة بشكل روتيني في غضون ساعات قليلة، الأمر الذي جعل الجيوش سلعة ثمينة لا يمكن التفريط فيها بسهولة.

وأفرز هذا المزيج من الأهداف السياسية المحدودة والوسائل العسكرية العالية القيمة شكلاً متطوراً من أشكال الاستراتيجية التي لم يكن لها مكان بين الخطط العسكرية الأحادية التوجه. فمن الناحية الاستراتيجية، نجد أن المخاطر المتعلقة بخيار اللجوء إلى

الحرب بدأت تلقي بظلالها الكثيفة عند مقارنتها بالنزاعات الإقليمية الأقل أهمية التي أدت إلى نشوب الحرب، الأمر الذي شجع الرأي القائل بأن قمة الفن العسكري لا تكمن في الانقضاض على العدو عندما تسنح الفرصة، ولكن في المناورات الذكية التي تستهدف وضعه في موقف لا يسعه فيه إلا الانسحاب من الحرب بشروط قاسية مجحفة أو التقهقر. وبالنظر إلى محدودية الأهداف السياسية فإن العدو الذي يتعرض لهذا الموقف كان غالباً ما يفضل التقهقر على القتال، ما يعني التخلي عن جزء من الأراضي المتنازع عليها. وكانت الاعتبارات من هذا النوع هي التي دفعت موريس دي ساكس إلى التصريح بقوله:

> لا أحبذ المعارك المحددة سلفاً، وبخاصة مع بداية حرب ما، وأنا على اقتناع تام بأن أي قائد عسكري ماهر قادر على أن يجعل الحرب هي حياته من دون أن يُضطر إلى خوضها... ولا أعني بهذا أنه يجب عليه عدم الإجهاز على العدو عندما تحين الفرصة المناسبة، أو عدم الاستفادة من أخطاء هذا العدو، ولكنني أعني أن من الممكن خوض الحرب من دون ترك أي شيء للمصادفة، وتلك هي أعلى مراتب الكمال والمهارة التي يمكن أن يصل إليها القائد العسكري.[3]

وقد عبّر الإمبراطور فريدريك الثاني عن إعجابه الشديد بدي ساكس، لكنه خالفه في قضية مدى حتمية الحرب، حيث أعلن فريدريك أن «الحرب لا تحددها سوى المعارك، ولا تنتهي إلا بانتهاء تلك المعارك». ولكن فريدريك، كما ذكرنا آنفاً، كان مجرد استثناء في مثل هذه القضايا. علاوة على ذلك، ظل فريدريك على تحفظه في قضية توقيت دخول المعارك «الذي يجب تحديده عند اللحظة المناسبة، وبعد ضمان كل عناصر التفوق».[4]

وعلى خلاف اعتبار استعجال اللجوء إلى شن المعارك قمة الفن العسكري، جرت العادة على اعتبار هذا الأسلوب دليلاً على ضعف القيادة. فمن الممكن معاقبة العدو على أخطائه بأسلوب عنيف، وقد تصبح المعركة حتمية لإنهاء الحرب فوراً. ولكن في ظل ظروف أخرى يجب على القائد العسكري المحنك ألا يعتبر المعركة حتمية أو محبذة، وأن يحاول الاستفادة من إمكانية تفكير العدو بالطريقة نفسها. فالاستراتيجية، بمعنى آخر،

تعكس طبيعة قهرية، الهدف من ممارستها هو وضع العدو في موقف يدرك معه أن قبول المعركة سيؤدي إلى تكبيده خسائر فادحة. وعليه، تمثل الاستراتيجية خياراً لاستخدام سلاح الحسابات العقلانية القائمة على الربح والخسارة، وهو ما يعكس الاهتمام الذي ساد عصر التنوير بإخضاع القضايا الإنسانية لمقتضيات المنطق.

ويمكن فهم تطور الأسلوب العسكري خلال هذه الفترة استناداً إلى مفاهيم عصر التنوير. فتنظيم الجيوش، على سبيل المثال، على "فرق" مستقلة عزز قدرة الجيش كله على المناورة بقدر أكبر من السهولة، بينما أسهمت التصميمات الخاصة بالأسلحة التقليدية في تبسيط المشكلات المتعلقة بالصيانة والإمداد. وبالمثل، تضمنت أدبيات "فن" الحرب (التي تعتبر أعمال دي ساكس من أوائل أمثلتها) محاولات عديدة لتقنين الإجراءات العملياتية الخاصة بالمناورة، بما يضمن فعاليتها عند مواجهة العدو. كان الهدف من قوة الإبداع العسكري، باختصار، إنقاذ الحرب من الوضع "الدموي التكهني" الذي قيل إن فولتير كان أول من كرَّسه.[5] كان الهدف هو جعل الحرب أقل عرضة لتأثير النزاعات، وألا يكون خوضها "متروكاً للظروف"، ومن ثم وضع آلية أكثر فاعلية لتسوية النزاعات السياسية. ولذلك، لم يكن الهدف من هذا التطور النوعي إحداث زيادة كبيرة في حجم العنف المرتبط بالحرب ونطاقه، ولكن عقلنة أسلوب إدارة الحرب في إطار محدد من الأهداف السياسية المحدودة التي تحددها صراعات الأسر الحاكمة.

ومع تطور الأحداث، بدأ الأسلوب العسكري يلعب دوراً أهم بكثير مما تصورناه في تشكيل ملامح طبيعة الحرب. فقد جاءت الثورة الفرنسية وجاء معها التخلي عن القيود السياسية التقليدية المتعلقة بتحديد الأهداف الاستراتيجية. وفي ظل تلك الظروف، كان مقدراً لأسلوب إدارة الحرب أن يلعب دوراً محدوداً، تبعاً للموارد المتاحة لدى الدول المتحاربة وقدرتها على استغلال تلك الموارد بطريقة فعالة. ومع أن أسلوب إدارة الحرب أصبح أقل ميلاً إلى التكهن فإن نتائجه أصبحت أكثر دموية أيضاً.

الثورة الفرنسية

يجب ألا نظل محصورين بأسباب الثورة الفرنسية وتطوراتها، فما يهمنا هـو أنهـا أدت إلى إطاحة النظام الملكي البوربوني واستبدال نظام آخر جمهوري به. هذا التطور كان مهماً للغاية، لأن النظام الجمهوري الفرنسـي استمد سيادته وشـرعيته من الشعب، ومـن ثـم، لم يعـترف بقدسية أي شـيء في النظام الملكي. وكان المشهد - على حد وصف أبي دي سـييه Abee de Sieyes كبير منظري الثورة - على النحو الآتي: «الشعب قبل أي شـيء آخـر، وهـو مـصدر كل شـيء، وسيظل شـرعياً، وهـو القـانون نفـسه. وقبلـه وفوقـه لا يـأتي سـوى "القـانون الطبيعي"».[6] ومن الصعب أن نتخيل إدانة أبشع من هذه للنظام الملكي؛ تلك المؤسـسة التـي جرى العرف على أنها حلقة الوصل بين الشعب والقانون الطبيعي التي يدعي دي سـييه الآن أنها لم توجد أصلاً. ولهذا السبب، وصف المفكـر المحـافظ الكبـير، إدمونـد بـيرك الحـروب الثورية بأنها:

> صـراع بين حماة النظام المدني والمعنوي والسياسـي الأوروبي القديم، وبين مجموعة مـن الملاحدة المتعصبين الطامحين لتغيير كل ذلـك. فالقـضية لم تكـن تتعلـق بتوسـيع رقعـة الإمبراطوريـة الفرنـسية لـضم دول جديـدة، ولكنهـا تعلقـت بطائفـة تـسعى لإقامـة إمبراطورية عالمية.

وخلص بيرك إلى أن «هذا النظـام الجديـد القـائم عـلى الـسـرقة في فرنـسا لا يمكـن اعتباره آمناً، و"لابد" من تدميره، وإلا دمر أوروبا كلها».[7] وفي ظل هذه الظروف، تنَحَّـت الأهداف السياسية المحدودة التي سبق أن عكست الطبيعة المقيَّدة للخلافات الملكية أمـام محاولات متطرفة؛ الهدف منها طمس الأيديولوجية المقابلة، وهو تطور تـرك بـصمة قويـة على طبيعة الاستراتيجية.

لا يمكن كسب الحروب المتعلقة بالوجود إلا بفوز طرف وتجريد الطرف الآخـر مـن أسلحته. هذه الظروف لم تتح أي فرصة أمام السياسة كي تمارس تأثيرها المقيِّد على عمليـة

وضع الأهداف الاستراتيجية التي تم توسيعها بهدف تدمير القوات المسلحة المعادية في المعركة. وكان أي هدف أقل من هذا الهدف لا يعني سوى الإبقاء على أخطار قاتلة، ومن ثم أصبحت حرب الإبادة هدفاً حتمياً للاستراتيجية، وليست مجرد رغبة يحددها قادة عسكريون من ذوي الكفاءة المحدودة أو الحظ السيئ. وبينما لم تؤدّ الحروب التي خاضها فريدريك الثاني إلا إلى 12 معركة رئيسة (بعدد إجمالي من الجنود لا يقل عن 100 ألف جندي)، وصل عدد المعارك التي تلت قيام الثورة الفرنسية ووصول نابليون إلى السلطة إلى ما لا يقل عن 49 معركة مماثلة.[8]

ولم يكن غريباً أن يستغرق منطق الوضع الجديد بعض الوقت إلى أن يصل إلى مستوى الممارسة الاستراتيجية، وبخاصة بين أعداء فرنسا الذين كان تفكيرهم مرتبطاً – بحكم العادة – بالمناورات وسيطرة الأهداف الإقليمية، والذين كانوا لايزالون حريصين على تقليل الخسائر في صفوف جيوشهم العريقة. وهذا يمكن أن يؤدي بدوره إلى فجوة خطيرة بين الأهداف السياسية والأهداف الاستراتيجية كما حدث في فالمي Valmy عام 1792.

كانت معركة فالمي نتيجة جهود نمساوية–بروسية مشتركة بهدف سحق الثورة وإعادة لويس السادس عشر إلى العرش في فرنسا. ولتحقيق هذا الهدف، تمركزت قوة كبيرة من القوات النمساوية والبروسية على نهر الراين بقيادة دوق برونزويك، وكانت تلك القوات تُعد الأفضل على مستوى أوروبا، بفضل خبرتها الطويلة. وكان برونزويك نفسه من كبار قادة عصره، ومن المخضرمين الذين شهدوا "حرب السنوات السبع"، والذين أسسوا نموذج القرن الثامن عشر القائم على استخدام المهارة في المناورة مع توخي الحذر.

زاد الطين بلة بالنسبة للفرنسيين أنه عندما بدأ برونزويك مسيرته غرباً كان أفضل ما يمكن التوسط فيه بينه وبين باريس هو جمع الإتاوات بصورة ارتجالية، مدعوماً بكتيبة متمرسة من المدفعية. وعلى رغم هذا، نجح القائد العام الفرنسي شارل فرانسوا دوموربيه في أن يستوعب بسرعة التهديد الخطير المتربص بالثورة، وصمم على اتخاذ

موقف حازم وفرض القضية بقوة: لن نتنازل له عن شبر واحد من الأراضي على الطريق المؤدية إلى باريس. وهذا ما سهَّل على برونزويك تطويقه، كان من الممكن أن تسوء الأمور بالفعل على دومورييه، لولا التدخل الذي جاء في حينه على يد الجنرال فرانسوا كريستوف كيلرمان الذي استخدم قواته في توسعة الجناح الفرنسي المهدَّد، ما أسفر عن مواجهة مباشرة ضد الجيش النمساوي-البروسي. وهنا، قفزت حاسة الحذر الكامنة في نفس برونزويك إلى الصدارة. فبعد فشله في زحزحة خصمه بالمناورة، واجه احتمالات تعرضه للتدمير نتيجة ظروف غير مثالية، ولذلك بادر بشن عمليتين هجوميتين أماميتين فشلتا في اختراق الجبهة الفرنسية، وكلفتاه بضع مئات من الضحايا. ولو أنه استمر في أسلوبه، لربما نجح في كسر شوكة المعارضة. كان من المحتمل أن تكون خسارته في جيشه الثمين فادحة، ولكن ربما ظل الطريق إلى باريس مفتوحاً، وربما أدى ذلك إلى القضاء على الثورة. لكن قلب برونزويك لم يكن في القتال. فبعد دحره، فضل الاحتفاظ بقيادته ليوم آخر على المخاطرة بالتعرض لخسائر أكبر، حتى وإن كانت تلك الخسائر مبررة بأسباب سياسية. وفي حين كان ينسحب من الميدان بشكل منظم جيداً، قال: «لن نحارب هنا»، وهذا ما منح الثورة فرصة لالتقاط الأنفاس ومواصلة القتال في ظل ظروف أكثر إيجابية.[9]

في أثناء ذلك، كان الفرنسيون أول من أدركوا العواقب المنطقية المترتبة على الظروف السياسية الجديدة، بحكم ارتباطها بتحديد الأهداف الاستراتيجية. وفي هذا السياق، وجّه لازار كارنو دعوته الشهيرة لجنرالاته بتنفيذ عمليات عسكرية بهدف القضاء على القوات المسلحة المعادية.

> من الواضح (كما يدعي) أننا لا نستطيع أن نكسب هذه الحرب في هذه الحملة من دون خوض معارك كبرى، لأنه من خلال عمليات أقل حجماً لن ننجح إلا في تدمير جزء من جيش العدو الذي سيظل يحتفظ بقدرته على مهاجمتنا مرة أخرى في العام التالي، ومن ثم تمديد حالة الحرب. لذلك، يجب علينا شن أقوى حملة هجومية ممكنة.[10]

لذلك، لم يكن غريباً أن يؤدي هذا التركيز الجديد على المعركة والتدمير إلى خسائر مكلفة للغاية من حيث الأرواح. وفي المقابل، مكنت الشعبية التي حظيت بها "الجمهورية" الجديدة الدولة الناشئة من حشد أعداد غير مسبوقة من الجنود المواطنين من قاعدة اليد العاملة المتحمسة، بطريقة التعبئة الجماهيرية. ونصّ تشريع الطوارئ في عام 1793 على "التعبئة الجماهيرية"، الأمر الذي جعل حجم الجيش الفرنسي يقترب من ثلاثة أرباع مليون مجند. وفيما بعد، طُوِّر نظام اتسم بمزيد من العناية التنظيمية من أجل توفير أساس أكثر استدامة للتجنيد. ومع توافر القوى البشرية اللازمة، لم يكن هناك أي عائق أمام المجهود الحربي الفرنسي سوى قدرة الجنرالات على تحقيق انتصارات عسكرية ساحقة يراها الجميع شرطاً أساسياً لبقاء "الجمهورية".

أدى تبني "الجمهورية" استراتيجية البحث عن المعارك، مدعومة بالتعبئة الجماهيرية، إلى إصابة أعداء فرنسا بالصدمة. ولكن مع كل ذلك، فإن القيادة العسكرية الخبيرة – الإحساس القوي بما يمكن تحقيقه عملياتياً في مواجهة تأثير الاحتكاك المحيِّر – ظلت ترجح على عدو أفضل مزاياه هي هدف قوي مدعوم بفقدان الحساسية تجاه التكاليف المرتبطة بالفعل الدموي. وهذا يعني أن الأسلوب المتفوق يظل قادراً على التغلب على عدد الجنود والحماسة، كما أوضح الأرشيدوق النمساوي تشارلز الذي نجح، رغم أسلوبه الحذر، في إيقاع سلسلة من الهزائم بالفرنسيين خلال تسعينيات القرن الثامن عشر. وهكذا، لم تنجح الجيوش الثورية الجديدة في كل مكان، على الرغم من حقيقة أن قادتها التعساء دفعوا أبهظ الأثمان في حالات الفشل. وخلال العامين الصعبين 1792-1793 أُعدِم ما لا يقل عن 84 منهم؛ بسبب فشلهم في إرضاء قادتهم السياسيين في باريس.[11] وبعد ذلك، وعلى النقيض، جاء نابليون بونابرت الذي يمكن أن نقول بحق إن "الجمهورية" دفعت من حياتها ثمناً لانتصاراته.

سرعان ما أصبح بونابرت، القائد الأكثر نجاحاً بين القادة العسكريين الفرنسيين الجدد، مشهوراً بقدرته على التغلب على آثار الاحتكاك، واستيعاب أساسيات الموقف

العملياتي الذي يواجهه، وحشد قواته لخوض الحرب في ظل أفضل الظروف المتاحة. وقد لخص جوميني هذه العملية بالتالي:

> أن يحدد الفرص التي تتيحها المناطق المختلفة في مسرح الحرب بنظرة واحدة؛ ويحشد القوات ضد المنطقة التي تمنحه أفضل فرص للنجاح؛ وألا يتجاهل أي مجهود لتحديد موقع العدو بالتقريب؛ ثم الانقضاض كالبرق على قلب جيشه إذا تمدد، أو الهجوم على الأجنحة التي يمكن أن تؤدي به مباشرة إلى خطوط الاتصال ومحاصرتها وقطع طرقها وضربها بلا رحمة وتشتيتها في كل الاتجاهات، وألا يتوقف إلا بعد تدميرها وتمزيقها تماماً: تلك هي القاعدة التي فضل نابليون بونابرت شن حملاته الأولى بناءً عليها.[12]

واستناداً إلى قدرة بونابرت على إدارة كل هذه العمليات بكفاءة، كان مقدَّراً أن يحقق سلسلة من الانتصارات الرائعة التي وضعته في مصاف القادة العسكريين العباقرة، والتي جعلت أسلوبه مثالاً يُحتذى. ومع كل هذه المميزات العسكرية فالمؤكد أنه لم يكن إحدى الأدوات التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة. بل على العكس من ذلك، استغل بونابرت الانتصارات التي حققها باسم "الجمهورية" في إفساح الطريق أمام نفسه للوصول إلى السلطة على حساب قادته السياسيين. وفي مطلع حملة عام 1796-1797 كشف بونابرت عن ميل واضح نحو تحقيق أهدافه السياسية بقراره المنفرد، بإقامة سلسلة من الجمهوريات التابعة في شمال شبه الجزيرة، وتقسيم فيينا. وبعدها، جاءت حملته على مصر لتضعه على مسافة مأمونة بعيداً عن باريس، ولكن عند عودته عام 1799 أصبح مشاركاً مع سييه في تدبير انقلاب ضد قادته السياسيين. فقد كان مجلس الدولة المسؤول في فرنسا يصارع ضد الاضطرابات المناوئة للثورة في الداخل، وضد الحرب في الخارج، وعقد سييه العزم على أن يستبدل به مجلساً آخر أكثر كفاءة وفاعلية. ويبدو أنه اعتبر القادة العسكريين المشاركين له في المؤامرة عاملاً مهماً. فالتقدير الشعبي الذي حصدوه كان يعني اعتبار بونابرت وجهاً مقبولاً للقوة العسكرية إذا ما لزم الأمر استعراض العضلات لإنجاح الانقلاب. ولكن إن كان سييه يأمل احتواء نفوذ جنرالاته على مسار الأحداث اللاحقة فقد خاب أمله. ورغم نجاح الانقلاب فإن بونابرت أظهر بعده قدرة كبيرة في التغلب على الحرس السابق وتنصيب نفسه

قنصلاً أول. وبعد اغتصابه السلطة لنفسه على هذا النحو سعى بكل قوة نحو دعم مركـزه في أعين الشعب الفرنسـي من خلال هزيمة النمساويين في معركة "مـارينجو" المثـيرة.[13] ولـذا، فالأغلب أن براعة بونابرت الفائقة في استخدام الأسلوب العسكري كانت هي التي أوصلته إلى السلطة السياسية، وأبقته فيها، على الأقل بما يكفي لتجنب الفشل.

الإمبراطور نابليون وحروبه

جاء تعزيز نابليون لقبضته على السلطة السياسية في فرنسا ليمنح الدول الأخرى أملاً في إمكانية اندماجه مع مجتمع الدول الأوروبية المهذب. من المؤكد أنه كانت هناك شـواهد في سلوكه وتصـرفاته توحي بإمكانية تحقيق ذلك على المدى البعيد. ففي عام 1804 نـصب نابليون نفسه إمبراطوراً على فرنسا، بهدف تأسيس أسـرته المالكة. وبعـدها أسـس بلاطـاً باذخاً على غرار بلاط ما قبل الثورة، وأسس طبقة جديدة من النبلاء اعتماداً على أصـدقائه وأقاربه. وعلى رغم أن الدول الخارجية كانت تنظر إلى هـذه الخطـوات باعتبارهـا قمـة في الثقة المفرطة، فإن تلك الخطوات أثبتت أنه ليس جمهوريـاً متعـصباً يـسعى بكـل قوتـه إلى تقويض النظام الملكي، وكان خصومه يميلون إلى إضفاء شـرعية حقيقية عـلى نظامـه. وفي النهاية، لم تُجدِ أي نظرية حول مَدْيَنة نابليون عن طريق ربطه بالنظام الملكـي. وعـلى رغـم اعتناقه المؤكد لمظاهر النظام الملكي وتقليده له، فإنـه لم يرغـب مطلقـاً في اعتنـاق شـــرعية المؤسسة والقيود التي يفرضها هذا الاعتناق على طموحاته الشخصية التي كانت من غـير حدود. يقول سكرتير نابليون الخاص:

> كان دائماً يعتبر الحرب والغزو أنبل معين لا ينضب للمجد الذي كان محـوراً ثابتـاً لرغباتـه. فقد ثار على فكرة الاسترخاء في باريس في حين أن أكاليل الغار تنتظره في المنـاطق البعيـدة. وكان خياله سباقاً لحفر اسمه على الآثار العظيمـة التـي تحمـل، مـن دون بقيـة الإبـداعات البشـرية، سمة الخلود.[14]

ليست تلك صورة رجل يمكن أن يسمح لنفسه بأن يقع في أسـر المـذاهب الـسياسية السائدة في عصـره. فعلى الرغم من موافقته، في نهاية الأمر، على الـزواج مـن الأرشـيدوقة

ماري-لويز، ابنة فرانسيس الأول ملك النمسا، فإن ذلك حدث بعد أن وضع رقبة والدها تحت حذائه في أعقاب الحرب. كان حجم مشروع نابليون الشخصي، أي بناء أوروبا موحدة تحت رايته، يعني أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لذلك، لأن أياً من الملوك الذين يعترضون طريقه لن يذعن لإرادته من دون مقاومة شرسة. ولذلك، عندما مارس نابليون السياسة، عمل على إقامة تحالفات مؤقتة ولكنها مفيدة من الناحية العسكرية. وإذا كانت انتصارات نابليون كبيرة في معناها فبسبب اعترافه بالصعوبات المصاحبة لعملية الاستيلاء على مناطق واسعة جديدة، وإخضاع شعوبها لسيطرته المباشرة. فقد كان يُسمح للملك المهزوم بالاحتفاظ بعرشه إذا أبدى استعداده لإخضاع سياساته وموارده لمشروع نابليون الكبير. وكان الإمبراطور الجديد، الذي نصب نفسه عدواً للنظام الإقطاعي، مستعداً تماماً لتطبيق هذه السياسة مادامت تتفق وأغراضه الخاصة.

فقد كان تقليل منزلة الملوك إلى مستوى عامة الشعب يستلزم تدمير وسائل مقاومتهم، أي جيوشهم، وهو ما يعني مواصلة استمرار البحث عن الحرب التي ظهرت في أعقاب الثورة بكل تداعياتها المتعلقة بالقوى البشرية. ونجح نابليون بفضل الربط الناجح بين طموحاته الخاصة وثروات الدولة الفرنسية في مواصلة عملية التجنيد الجماهيري التي دشنتها "الجمهورية". ومع توسع إمبراطوريته أصبح قادراً على إقناع الدول التابعة له بزيادة حجم الجيش الفرنسي، وإن فرض سخط السكان المحليين بدوره قيوداً معينة على هذه السياسة بالتحديد.

وكما ذكرنا آنفاً، فإن أسلوب نابليون العسكري الفذ قد مكّنه من استغلال قواته أفضل استغلال، بما أجبر أعداءه على دخول المعركة في ظل ظروف تتيح له إنزال أقسى الهزائم بهم. ثمة قائمة طويلة بأسماء تلك المعارك يطول شرحها، ولكن من المهم أن نبرز بعض الانتصارات التي أوصلته إلى ذروة قوته بوصفه إمبراطوراً. ففي عام 1805 هزم الجيشين النمساوي والروسي في أولم Ulm وأوسترليتز Austerlitz، فأجبر فرانسيس الأول على طلب السلام بشروط بالغة الكراهة. وكان على النمسا أن تتخلى عن مناطق

مهمة في إيطاليا وألمانيا، وسداد تعويضات ضخمة. وفي العام التالي لقيت بروسيا هزيمة مدوية في معركتي جينا Jena وأورستادت Auerstadt (وهي العملية التي أمدت كلاوزفيتس الشاب بخبرته العسكرية الأساسية)، وأسفرت شروط السلام الناتج من ذلك عن تقليص حجم الدولة إلى جزء يسير مما كانت عليه قوتها السابقة بعد اقتطاع نصف مناطقها، وفرض تعويضات مجحفة عليها. وفي أثناء تلك التطورات كانت روسيا تواصل الحرب، ولكنها مُنيت بهزيمة ساحقة في موقعة فرايدلاند Friedland في عام 1807، تاركة نابليون إمبراطوراً متوجاً على عرش أوروبا.

ومع حلول عام 1807 كان نابليون قد صعد إلى ذروة قوته السياسية. وباستثناء بريطانيا النائية التي ظلت متحصنة ببحريتها، فإن كل من تجرأ على رفع راية التحدي ضده مُني بهزيمة نكراء في ميدان القتال. ولذلك، أصبح قانونه حينئذٍ يمتد شرقاً من بريتاني حتى الحدود الروسية. وفي المقابل، ونظراً لأن قوته السياسية استندت إلى الاستخدام الأمثل للقوة، فإن تلك القوة السياسية افتقرت إلى الشرعية في أعين خصومه المهزومين. فتجربة الهزيمة التي يعقبها سلام مجحف كان لها أثرها في إثارة قدر كبير من مشاعر السخط ضد نابليون؛ وهي مشاعر كان الخوف هو الوسيلة الوحيدة لردعها. وكانت النتيجة هي أن القوة كانت الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالها الحفاظ على تماسك إمبراطوريته، ولذلك ظلت معارضة تلك الإمبراطورية احتمالاً قائماً في حال تعرضه لنكسة عسكرية خطيرة. وقد ذكر نابليون نفسه:

> إن سياداتكم المولودة على العرش يمكن أن تتعرض للهزيمة عشرين مرة، وتعود إلى عواصمها في النهاية. أما أنا فلا يمكنني ذلك لأني جندي محدِث. ولن يُكتب البقاء لسيطرتي إذا لم أعد قوياً مرهوباً.[15]

وفي الوقت نفسه، ظل خصومه متربصين، محاولين الاستفادة من أخطائهم. وكان الهدف من وراء الإصلاحات التي قادها الأرشيدوق تشارلز في النمسا والجنرال جيرهارد فون شارنهورست في بروسيا هو وضع الأسلوب العسكري، وحشد القوى البشرية

اللازمة لوضع مواصلة القتال في موقع القلب من الاستراتيجيات العسكرية، استعداداً لليوم الذي يمكن أن يذوق فيه نابليون من الكأس نفسها التي أذاقها غيره.

ونظراً للطبيعة البطولية التي اتسم بها مشروع نابليون، فقد كان وقوع نكسة كبرى مسألة وقت فقط. وجاءت النكسة الأولى عام 1808 عندما حاول تشديد قبضته على إسبانيا بتنصيب شقيقه جوزيف ملكاً على عرشها، الأمر الذي أشعل ثورة شعبية صارعت القوات الفرنسية من أجل قمعها. وقد أدرك الإسبان عقم أي جهود تبذلها قوات غير نظامية للقضاء على الجيش الفرنسي في الميدان، ولذلك استبدلوا بهذه الاستراتيجية ما نسميه اليوم تمرداً: "العصابات". تعمّد الإسبان أن يتجنبوا الكتائب القوية من القوات المعادية، مفضلين استخدام عمليات الكر والفر ضد قوات معزولة أقل حجماً. فقد كانت معرفة "العصابات" المتفوقة بالبيئة المحلية، فضلاً عن مساندة سكانها المحليين، تعنيان التعرض لعبء الاحتكاك بقدر أقل مما تتعرض له القوات الفرنسية الأثقل حركة، وذلك ما يصعب مهمة ملاحقة تلك العصابات، إلى أن تأتي اللحظة المناسبة لتوجه ضربة أخرى بشروطها. ساعد العصابات في ذلك الحملة البريطانية المتمركزة خارج البرتغال، والتي كان وجودها سبباً في إحساس الجيش الفرنسي بالخطر عند ملاحقة تلك العصابات. ولذلك، وجد الفرنسيون أنفسهم متورطين في حرب استنزاف طويلة كبدتهم خسائر بشرية ومادية فادحة. وكانت تلك هي أول وأخطر مرة تنقلب فيها حظوظ الإمبراطورية الفرنسية، وهو ما انعكس سلباً على شعبية نابليون في الداخل. علاوة على ذلك، كان هذا القتال يعني تجميد 200 ألف جندي من أفضل جنوده، في حين كان نابليون في أمس الحاجة إليهم في ألمانيا. ولم يكن غريباً، إذاً، أن يصف نابليون الحرب في شبه الجزيرة بأنها "قرحة إسبانية".[16]

كانت التطورات التي حدثت في إسبانيا هي التي شجعت النمسا على فتح جبهة العداء ضد فرنسا في عام 1809 مجدداً. وكما يروي التاريخ، فإن بقاء عدد كبير من قوات نابليون الأكثر خبرة على ساحة القتال في شبه جزيرة أيبريا لم يمنعه من معاقبة النمسا على

غطرستها. لقد نجح الأرشيدوق تشارلز في إنزال هزيمة نكراء نادرة بالإمبراطور في أسبيرن-إسلينج Aspern-Essling، ولكن الأمور انقلبت رأساً على عقب بعد أسابيع قليلة في فاجرام Wagram حيث نجح نابليون في القضاء عليه قضاء مبرماً. وجاءت شروط السلام لتُفقد النمسا مزيداً من الأراضي، وضمنها موانئها على بحر الأدرياتيك، ولتفرض عليها تعويضات ثقيلة. كان الهدف هو تقليص فرص النمسا لخلق مزيد من المشكلات لنابليون مستقبلاً، وهي النتيجة التي حاول نابليون تكرارها بالزواج من الأرشيدوقة ماري-لويز. ولكن فرانسيس الأول لم يكن ليذعن إلا إذا أقنعه زوج أخته الجديد بذلك، وفي عام 1812 فقد نابليون الوسيلة المناسبة لتحقيق هذا الهدف.

كانت المسألة مسألة وقت فقط قبل أن تتخذ التوترات السياسية مع روسيا أحد أشكال المواجهة العنيفة. فموارد روسيا الهائلة من اليد العاملة تعني أنها صاحبة قوة عسكرية كبيرة بالفعل، على حين أن القيصر ألكسندر الأول لا يرتبط بعلاقة صداقة مع الإمبراطور الفرنسي. كما إن حجم الدولة لم يكن يسمح بأي تحرك قريب من الاحتلال الكامل. ولذلك، خلص نابليون إلى ضرورة إقامة منطقة عازلة بين إمبراطوريته وإمبراطورية ألكسندر، وقرر في عام 1812 أن الوقت قد حان لتنفيذ ذلك بالقوة. وقد مثّل غزوه لروسيا أكثر أعماله طموحاً، وأدى إلى أقسى كارثة عسكرية له. فالجيش الذي تم تجميعه من أجل هذا المشروع كان كبيراً بما يكفي لأن يخلق عبء الاحتكاك الخاص به، الذي لم يستطع حتى نابليون نفسه (الذي تدهورت صحته حينئذ) التغلب عليه. ومع زحف قواته شرقاً صوب موسكو أنهكوا بناهم الإمدادية التي كانت ممدودة بقدر أكثر من اللازم، ليكتشفوا فقط أن القوات الروسية المتقهقرة قد تركت الأرض يباباً في طريق تقدمهم.

لذلك، وكما توضح الصورة التي رسمها شارل مينار عام 1869 للحملة الروسية، كان الجيش الفرنسي يتعرض لاستنزاف سريع لطاقاته منذ اللحظة التي عبر فيها نايمان Nieman، ونجح نابليون أخيراً في استدراج القوات الروسية إلى

المعركة في بورودينو Borodino حيث أوقع بها خسائر بشرية قدرت بنحو 50 ألف قتيل. وعلى الرغم من التعرض لهذه الخسارة الرهيبة فقد رفض ألكسندر الاستسلام، مفضلاً التنازل عن موسكو، فيما بدأت قواته إعادة تجميع صفوفها شرقاً. وبسبب النقص الشديد في الإمدادات وعدم وجود مأوى يقي القوات برد الشتاء بعد احتراق موسكو، لم يجد نابليون أي خيار سوى التقهقر غرباً. وقامت القوات الروسية بملاحقته ملاحقة شديدة بهدف القضاء على القوات الغازية التي أنهكها الجوع قضاءً مبرماً. ومن بين 422 ألف جندي شكلوا القوات الفرنسية الغازية، لم يعد منهم إلى منطقة الاحتلال الفرنسي إلا عشرة آلاف جندي.[17] وهكذا أتاحت مغامرة نابليون المشؤومة في روسيا أخيراً الفرصة أمام انتفاضة أوروبية شاملة ضد هيمنته.

جنرال بارع واستراتيجي ضعيف

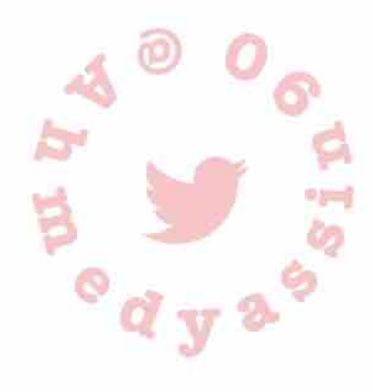
يعتقد جوميني أنه يمكن استخلاص درس معنوي من نجاح نابليون الساحق بوصفه قائداً عسكرياً، حيث «يمكن القول بأنه أُرسل إلى هذا العالم كي يزرع الحذر في نفوس القادة العسكريين ورؤساء الدول على حد سواء: فانتصاراته دروس في المهارة والعمل والجرأة. أما كوارثه فتعتبر درساً في ما يمكن أن تسببه قلة الذكاء».[18] من المؤكد أن منحنى حظوظ نابليون أثبت أنه حتى القيادة العسكرية التي بقامة نابليون قد لا تكون بديلاً مستداماً للسياسة الخارجية الناجحة. ومن المؤكد أن خبرته العسكرية الفائقة خدمته بصورة كبيرة؛ حيث ساعدته على الوصول إلى السلطة السياسية، وفي جعل فرنسا الدولة المهيمنة في أوروبا. ولو كانت هذه الخبرة قد استُخدِمت بقدر أكبر من الحكمة والحصافة لكانت قد مكنته من تنصيب نفسه إمبراطوراً متوجاً على عرش فرنسا. وعلى رغم شكوك جيران نابليون الملكيين في مدى شرعية هذه الإجراءات السياسية، فإن المخاطر العسكرية المترتبة على محاولة إطاحة نابليون عن عرشه كانت أكبر من أن يواجهها أحد. فمادام لا يثير قدراً كبيراً من المشكلات فلا مانع من تركه لحاله كي يركز على مشكلة مؤرقة مثل خلافة العرش.

ولكن طموحات نابليون السياسية الجامحة أقنعت أعداءه في نهاية المطاف بأن تكاليف التعايش معه أفدح من المخاطر التي يمكن أن تترتب على التصدي له عندما تحين اللحظة المناسبة. وحانت تلك اللحظة أخيراً في عام 1813. فمع حالة الضعف الشديد التي أصابت الجيش الفرنسي بسبب الخسائر البشرية الفادحة التي تكبدها في العام السابق، أصبح تحالف الدول القوي الذي تمترس في مواجهة فرنسا قادراً على تحقيق تفوق عددي تعجز حتى قيادة نابليون عن التغلب عليه. وقد ظل نابليون من ناحيته مصراً على القتال، ونجح بالفعل في حشد حوالي 180 ألف جندي لمواجهة القوات النمساوية والبروسية والروسية مجتمعة التي بلغ حجمها 300 ألف جندي في ليبزيغ في أواخر شهر أكتوبر. ونجح نابليون في توجيه بعض الضربات القوية لأعدائه، ولكن أعدادهم الكبيرة اضطرته في النهاية إلى الخروج من ألمانيا بخسائر بشرية فادحة لم يعد قادراً على تعويضها.

وأصبح الطريق ممهداً لغزو فرنسا في مطلع العام 1814، ولكن أعداءه كانوا على استعداد حتى تلك اللحظة للتفاوض حول وقف الاعتداءات، وبقائه على عرشه. ونظراً لمعرفتهم بقدرته على تحقيق انتصارات عسكرية مذهلة حتى في أصعب الظروف، فقد ظل التوتر ينتاب هؤلاء الأعداء خشية الإفراط في ضغوطهم. عندما بات واضحاً أنه لم يعد هناك أمل في تخلي نابليون عن السلطة، وأن السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم هو إطاحته عن العرش، حينذاك فقط بدأ أعداؤه مواصلة الضغوط عليه بهدف تجريده من أسلحته. ولأن جيشه كان مهلهلاً، وفرنسا المثخنة بالحروب لم تكن راغبة في التصدي للغزو، لم يعد أمام نابليون أي خيار سوى التنازل عن العرش.

ومن هذا المنظور يمكن اعتبار نابليون استراتيجياً محدود الإمكانيات، ليس بحكم التعرض للهزيمة في نهاية المطاف، بل بحكم الأسباب التي أدت إلى تلك الهزيمة. الأمر المؤكد أن نابليون كان فنياً عسكرياً فذاً، وكانت له مزاياه الكثيرة بصفته رئيساً للدولة، ولكن محاولة الموازنة بين خبرته العسكرية وطموحه السياسي كانت السبب الرئيس لسقوطه. وبإيجاز، كان نابليون يفتقر إلى حسن التقدير اللازم لمعرفة الحدود السياسية التي

يستطيع عندها استخدام قوته بكفاءة وفاعلية في دعـم موقفـه. ولم يتحقـق ذلـك في حالـة نابليون بسبب عجزه عن فهم أعدائه بقدر ما هو بسبب مـا وصـفه تـشارلز إيـسديل بأنـه «تجاهل متهور للحساسيات الدولية».[19] فقد كان، ببساطة شديدة، لا يعبأ بهذه الأمور، بما جعله ينتهج خطأً شجع "أبناء عمومته" الملكيين على رفع راية المقاومة ضده. لم يكن هنـاك أحد يباري نابليون في قدرته العسكرية، وإن كان الأرشيدوق تشارلز لا يختلف عنه كثيراً. كما إن "العصابات" طرحت مجموعة من الأساليب البديلة التي يمكن بها النيل من قـوات نظامية لا تُقهر. ولكن أفعال نابليون كانت هي التي أسهمت في خلق الوزن العددي الذي عوّض هذا النقص الفني وطمره في نهاية الأمر. ذلك هو مصير من يـسمحون لأسـلوبهم بمداعبة طموحهم، بما يعميهم عن الحقائق السياسية التي يعملون في إطارها.



الفصل الثاني

الاستراتيجية في بروسيا وألمانيا في القرن التاسع عشر

بعد هزيمة نابليون القاضية في ووترلو، حاول ساسة أوروبا المحافظون صياغة نظام جديد للدول الملكية التي تتفق مصالحها معاً بما يكفي لتفادي تكرار الأحداث المدمرة التي جرت بين عامي 1789 و1815، ولكنهم اصطدموا بمشاعر قومية قوية، بما تعنيه تلك المشاعر من رغبة في تقرير المصير. فالصراع المرير ضد فرنسا الجمهورية وفرنسا "النابليونية" كان له تأثيره الكبير في إيقاظ الأفكار القومية بين أعدائها. علاوة على ذلك، وبرغم مرارة تجربة الغزو والحكم الفرنسيين فإن نابليون أثبت عملياً وجود بدائل ممكنة وقابلة للتطبيق من الهياكل السياسية الإقطاعية دخل أوروبا ما قبل الثورة. بل إن نابليون نفسه تجاوزته الفكرة الليبرالية المزعجة التي تقول إن الدول المؤلفة من شعوب ذات سيادة يجب أن تكون أساس الحياة السياسية، وإن الملوك يشكلون عقبة أمام تحقيق هذا الهدف.

فالاضطرابات السياسية التي بلغت ذروتها في أثناء الثورة الفرنسية الثانية عام 1848 أقنعت أوروبا المحافظة باستحالة طمس تلك المشاعر القومية، وبأن قدراً من المواءمة ضروري لمنع وقوع أي كارثة. وعلى تلك الخلفية بدأ قادة الدول الأوروبية يعتنقون القيم والتطلعات القومية، عمداً، على أمل تقويض سحر الليبرالية. فإذا كان بالإمكان تحقيق تلك القيم والتطلعات تحت رعاية ملك أو إمبراطور، فإن الدعوات إلى تقرير المصير ستلقى على الأرجح آذاناً صماء. وقد أثبت هذا الأسلوب نجاحاً ملحوظاً من حيث ربط الشعب بالدولة. ولأن القومية استهلت طريقها السياسي بمعاداة الملوك من أصحاب التفويض الإلهي، فقد تحولت لاحقاً إلى شكل جديد من أشكال الشرعية الروحية

لرؤساء الدول وحكوماتهم. ليس هناك ما هو أوضح على ذلك من بروسيا؛ حيث لعبت الحرب دوراً بارزاً في هذه العملية.

شهدت بروسيا تحولات سياسية كاسحة نتيجة لأحداث عام 1848؛ حيث احتفظ [القيصر] المهزوز فريدريش فيلهلم الرابع بعرشه، ولكن الشعور الليبرالي-القومي لم يتعارض مع تأسيس برلمان شكّل فيما بعد تحدياً لسلطة الملك المطلقة. ومنذ منتصف ذلك القرن، أدرك رئيس وزراء بروسيا أوتو فون بسمارك أن من الحمق محاولة ممارسة القمع المباشر ضد هذه المؤسسات النيابية. وإذا أريد المحافظة على وضع النظام الملكي لفترة طويلة فإن ذلك لن يتحقق إلا من خلال برلمان منتخب. وكما قال أوتو فلانسِه Otto Pflanze: «كان بسمارك الجراح السياسي الذي أقدم على بتر ساق القومية بعيداً عن جسد الليبرالية»، معرباً عن اقتناعه بأن «القومية قد تتحول بالفعل إلى قوة مناوئة لليبرالية».[1]

كان هذا الهدف هو الذي دفع بسمارك إلى الزج ببروسيا في الحرب في ثلاث مناسبات مختلفة. ففي كل حالة كان هدفه الأسمى هو تحديد هوية الدولة البروسية بناءً على القومية الألمانية، ومن ثم استلاب أحد أهم مظاهر المشروع الليبرالي، وحشد الدعم الشعبي وراء النظام الملكي، وهو ما حقق نجاحاً كبيراً فيه. فالانتصار على الدنمارك في عام 1864 وضعَ دوقتي شليزفيج Schleswig وهولزتاين Holstein في فلك ألمانيا وسط ترحيب شعبي كبير. وبعدها بعامين، نجحت بروسيا في هزيمة النمسا في معركة سادوفا Sadowa، ومن ثم تركيز عملية الوحدة الألمانية على برلين بدلاً من فيينا. وبعدئذ نجح بسمارك في عام 1870 في دفع فرنسا نحو إعلان الحرب على بروسيا بسبب قضية الخلافة الإسبانية الشائكة. وأدت الحماسة القومية إلى حشد الولايات الألمانية الصغيرة المختلفة وراء قضية بروسيا، بما أدى إلى حرب كبيرة بين فرنسا وألمانيا، استغلها بسمارك في ترفيع فيلهلم الأول، ملك بروسيا، إلى مرتبة الإمبراطور الألماني. علاوة على ذلك، وبينما كان بسمارك يخطط لهذا الأمر، فقد نجح في تجنب أي خطوات من شأنها التسريع بحرب أوروبية على نطاق واسع. والحقيقة أن جيران بروسيا كانت لديهم شكوك قوية تجاه محاولات رئيس

الوزراء تكريس قوة ألمانيا. وكتب بسمارك في عام 1866 لزوجته يقول: «إننا لا نعيش وحدنا في أوروبا، بل نعيش مع ثلاث قوى أخرى تُكن لنا الكراهية والحسد».[2] ولذلك، كان لابد من التعامل بجدية مع احتمالات حدوث تدخل عسكري بهدف إجهاض أهدافه. كان الهدف هو إزالة العراقيل من طريق الإمبراطورية من دون وضع عراقيل جديدة: كان هذان هما الاعتبارين السياسيين اللذين تحكّما في استراتيجية بروسيا في أثناء حروب التوحيد.

القوات المسلحة

في أثناء الأعوام التي تلت هزيمة فرنسا تحت حكم نابليون، عاد حجم القوات المسلحة الأوروبية وتشكيلها إلى شيء أشبه بما كان عليه الوضع في القرن الثامن عشر؛ حيث جرت العادة على الاحتفاظ بقوات محدودة نسبياً، مع الاعتماد على المجندين أو العناصر المأجورة لفترات طويلة، في حين كان الضباط ينحدرون من أبناء الطبقة الأرستقراطية. وبهذه الطريقة، كانت هذه الجيوش ذات الأنماط القديمة تعكس أولويات الأنظمة المحافظة التي أحست بأن الاضطرابات الشعبية الداخلية أشد خطورة من أي عدوان خارجي على يد الدول المجاورة. وكان الاحتفاظ بقوات مسلحة محدودة يعني إمكانية الاستعانة بالعناصر المجندة من الفئات الشعبية ذات الصبغة السياسية الأقل، ومن ثم الأكثر قابلية لعزلها عن التأثيرات الليبرالية. ولذلك، كان فلاحو المناطق الريفية المصدر الأكثر قبولاً لتوفير العناصر المجندة، بينما كان الفقراء المقيمون في المدن ذات التوسع المطرد محل شكوك قوية، على أساس أن ظروف المعيشة المتدنية في المدن في مطلع القرن الثامن عشر تشكل أرضاً أخصب من المناطق الريفية لنمو السياسات الراديكالية.

كان هذا هو النمط السائد إلى أن خفَّت حدة الاضطرابات الثورية في منتصف القرن. ولذلك، أسفر التعريف الأدق للأمة والدولة عن تغيير مفهوم الخطر، فبرغم أن المشاعر القومية ساهمت في تبديد التوتر الداخلي، فإنها لم تفعل ذلك إلا بتوجيه مشاعر

السخط إلى الخارج نحو الدول القومية. ولهذا، لم يصبح تشكيل الجيوش الكبيرة ممكناً من الناحية السياسية فحسب (بمعنى استعداد الجماهير لتقبل أشكال شاملة على نحو متزايد من التجنيد من دون إبداء أي قلق من إمكانية توجيه تدريبهم العسكري ضد الدولة) بل وباتت تلك الجيوش أيضاً أمراً محبذاً بوصفها درعاً وقائية ضد التهديدات الخارجية. هذه الخلفية هي التي مكنت بروسيا من التعويل على إمكانية تعبئة نصف مليون جندي بسرعة إبان اندلاع الحرب ضد فرنسا في عام 1870.[3] وبعد ذلك، أدى التنافس الكمي في ظل التوتر المتزايد في العلاقات الدولية إلى تشكيل جيوش أكبر حجماً، ما أدى إلى أنه مع حلول عام 1914 أصبح ممكناً تشكيل جيش ألماني من 1.5 مليون جندي تقريباً بمجرد اندلاع الحرب.

وجاءت الزيادة التنافسية في حجم الجيوش الأوروبية متزامنة مع تنافس نوعي في ظل تسارع إيقاع التغير التقني خلال القرن التاسع عشر. وقد أدى استخدام الطاقة البخارية على شكل سكك حديدية إلى تسهيل عملية نمو الجيوش بدرجة كبيرة، حيث أصبح من الممكن إرسال أعداد كبيرة من القوات بأسلحتها ومعداتها، وتركيزها على الجبهة بسرعة كبيرة، ومن ثم تزويدها بالإمدادات طوال وجودها ما لم تذهب بعيداً عن خطوط السكك الحديدية. كما استُبدلت أسلحة متطورة بالأسلحة التي كانوا يستخدمونها في القتال، بوتيرة أسرع مما كانت عليه الحال سابقاً. فالمخترعون وترسانات الدولة لم يعودوا يبحثان عن الأسلحة الأفضل فحسب، بل أصبح ممكناً أيضاً إرسال تلك الأسلحة إلى القوات بكميات كبيرة بفضل أساليب الإنتاج الكبير الجديدة التي حققت معدلات إنتاجية أكبر بكثير من معدلات إنتاجية الأساليب التقليدية المعتادة. وفي حين احتاجت بروسيا إلى 26 عاماً تقريباً (1840 – 1866) للانتهاء من إدخال البندقية درايز Dreyse التي تذخر من الخلف، نجد أن محاولات فرنسا إعادة تزويد جيشها بالبندقية الخلفية التذخير شاسبو Chassepot بدأت في عام 1866 وانتهت خلال أربع سنوات فقط.[4]

تفسر لنا تجربة بروسيا لماذا ظلت البندقية الأمامية التذخير التي يصل مداها الفعال إلى حوالي 100 متر ضد التشكيلات المقاتلة، والتي تصل سرعة إطلاقها إلى طلقتين في الدقيقة الواحدة، سلاح المشاة الثابت على مدار القرن ونصف القرن الماضيين. وخلال الخمسين عاماً التي تلت تخلت هذه البندقية عن موقعها لصالح سلسلة من الأسلحة الأكثر فتكاً التي دخلت خطوط الإنتاج الجديدة، بما أدى إلى إنتاج البندقية ذات الخزانة المذخرة التي تجاوز مداها الفعال ألف متر، ومعدل إطلاقها حوالي 20 طلقة في الدقيقة. كما تلقت قوة المشاة النيرانية دفعة أخرى بعد إدخال المدفع الرشاش في أواخر القرن التاسع عشر. فالمدفع ماكسيم Maxim الذي اختُرِع في عام 1885 كان قادراً على الإطلاق بمعدل 600 طلقة في الدقيقة، وكان أصغر حجماً وأخف وزناً من سابقَيه، مثل الرشاش الأمريكي جاتلينج Gatling والفرنسي ميتريوز Mitrailleuse. وفي عملية موازية خلال الفترة نفسها، حلت محل المدافع التي تذخر من الأمام العائدة إلى عصر نابليون، مدافع أخرى تذخر من الخلف، مع وسائل أكثر فاعلية لزيادة معدل النيران. وأصبح المدفع الفرنسي الميداني السريع الطلقات من عيار 75 مليمتراً الذي أُدخل الخدمة عام 1897، نموذجاً بفضل مداه الذي يصل إلى حوالي 7000 متر وإطلاق النار بمعدل ست دفعات في الدقيقة. كل هذا كان يعني بالطبع أن الحرب أصبحت عملية أكثر فتكاً بمرور القرن، وحرباً تهدد بالتهام الجموع الجديدة من المجندين بالسرعة نفسها التي يتم بها نقلهم إلى الميدان. فقد كانت الحرب بالفعل تحتل موقع القلب من استراتيجية بروسيا.

استراتيجية التوحيد

كانت الاعتبارات الفنية المبينة أعلاه جزءاً من خطة بروسيا لوضع استراتيجية شديدة التأثر بالمثال الذي قدّمه نابليون الأول. فقد كانت عبقرية الإمبراطور العسكرية، وقدرته على تدمير القوات المسلحة المعادية بوسائل المعركة مثالاً يُحتذى، وكانت إنجازاته العظيمة محل دراسة وتمحيص شديدين. كان الأمر يتعدى مجرد عبادة البطل: ففي بروسيا كانت ذكرى عام 1806 ذكرى أليمة للمخاطر المترتبة على انتهاج خط معتدل عند إدارة الحرب.

فالجيش، الذي كان يتصـرف طبقاً للاعتبارات الاستراتيجية التقليديـة العائـدة إلى القـرن الماضي، تعرض للدمار في جينا-أورستادت، وكان ضحية لرغبة نابليون الفائقة في الرهان بكل شـيء على نتيجة المعركة عند أول فرصة. هذه النتيجة ألهمت كلاوزفيـتس باسـتنتاج أن «من يستخدم القوة المفرطة من دون أدنى التفات إلى نتائجهـا الدمويـة عليـه أن يـتحلى بميزة التفوق إذا استخدم عدوه القوة بدرجة أقل».[5] ولقيت هذه الفكرة آذاناً صـاغية بـين زملائه في بلده. وفي المقابل، لقي إخـضاع كلاوزفيـتس هـذا المنطـق لاعتبـارات سياسـية أوسع آذاناً صماء من جنرالات بروسيا الذين انصب اهتمامهم على شـيء واحد، وهـو ألا يتعرضوا للهزيمة مرة أخرى بسبب قلة المجهود الحربي. وكانت النتيجة هي تفضيل عملية الفصل بين الأهداف الاستراتيجية والوضع السياسـي الذي أفضـى إلى الحرب.

عبَّر هذا التفضيل عن نفسه بصورة عملية في قيادة هيلموت فون مولتكه الذي قـدّم، بوصفه رئيس أركان القوات البروسية-الألمانيـة، انتـصارات عـسكرية اسـتغلها بـسمارك ليصوغا معاً ألمانيا الإمبريالية. وعلى رغم اعتراف مولتكه (مقتبساً مـن كلاوزفيـتس) بـأن الخلافات السياسية هي أساس الحرب، فقـد تبنـى بـشدة وجهـة النظـر التـي تقـول بـأن السياسة يجب ألا تلعب دوراً في إدارة الحرب:

> تستخدم السياسة الحرب في تحقيق أهـدافها، وتلعـب دوراً حاسـماً في بدايـة الحـرب ونهايتها، حتى إن السياسة تحتفظ لنفسها بالحق في رفـع سـقف مطالبهـا أو الاكتفـاء بنجاحات أقل. وفي ظل هذا الغموض، يجب على الاسـتراتيجية أن توجـه جهودهـا دائماً نحو الهدف الأسمى الذي يمكن تحقيقه بالوسائل المتاحـة. ولهـذا، فـإن أفـضل نجاح للاستراتيجية هو تحقيق الأهداف السياسية، وإن كانت تحركاتها مـستقلة تمامـاً عن السياسة.

وعند التطبيق، نجد أن رأي مولتكه يعني أن الأهداف الاستراتيجية، في ظل الوسائل المتاحة، يجب أن تركز دائماً على تدمير القوات المسلحة المعادية.[6] ويمكن تحقيق هذا الهـدف من خلال اللجوء إلى الحرب.

كانت هناك عقبتان رئيستان أمام هذا الهدف واجهتا الجنرالات في منتصف القرن التاسع عشر: الأولى، زيادة القدرة القتالية للبنادق والمدفعية، وهو ما يعني أن قلة الاكتراث عند حشد القوات في ساحة المعركة يمكن أن تؤدي إلى التعرض لعقاب شديد، وخصوصاً إذا كانت النتيجة هي هجوماً على الخطوط الأمامية. ومع وضع هذه النقطة في الاعتبار، رأى مولتكه أن أفضل فرص للنجاح تتحقق بشن عمليات محسوبة ومنسقة تنسيقاً جيداً من أجل إجبار العدو على ملازمة خطوطه الأولى، مع تطويق أحد جناحيه غير المحمي نسبياً. وفي ظل هذه الظروف «تكون الاستراتيجية قد حققت أفضل أهدافها، وتكون النتائج العظيمة هي النتيجة الطبيعية للحرب».[7] وعلى هذا الأساس، تعتبر الاستراتيجية عند مولتكه خطة عسكرية صرفاً تركز على المناورة بالقوات المسلحة ضد القوات المسلحة المعادية بطريقة محسوبة؛ بحيث تعجل بالحرب في ظروف هي الأكثر ملاءمة.

وفي عام 1866 أبقى مولتكه على القوات البروسية مشتتة حتى اللحظة الأخيرة؛ كي يعظم فرصه في الهجوم على تجمعات الجيش النمساوي وتدميرها من دون التعرض لخسائر لا داعي لها في أثناء عملية الهجوم. ولكن محاولاته الهجومية لم تحقق النجاح المنشود، وهي النتيجة التي تبرز التحديات المتعلقة بتنسيق العمليات لقوات كبيرة ومشتتة. وهذا ما اعترف به مولتكه بوضوح عندما أعلن، بعدها بعامين، أن «خطة العمليات الهجومية ضد فرنسا... تركز ببساطة على القوة الرئيسة المعادية، ومهاجمتها في أي مكان. وتكمن صعوبة تنفيذ تلك الخطة في وجود قوات بأعداد كبيرة للغاية».[8] هذه العقبة الثانية أمام تحقيق النجاح أصبحت عقبة خطيرة مع حلول منتصف القرن، عندما نجحت بروسيا في المبادرة بتعبئة الجنود بأعداد أكبر من الأعداد التي صارع نابليون من أجل استخدامها بكفاءة عام 1812. وكان الاحتكاك الذي صاحب عملياتها كبيراً جداً، لدرجة هددت بتقويض المناورات المنسقة تنسيقاً جيداً التي اعتبرها مولتكه العلاج الأمثل للقوة النيرانية الحديثة. وفي محاولات مولتكه لعلاج المشكلات المتعلقة باستخدام قوات كبيرة مكشوفة بدرجة كبيرة في عملية المناورة، تلقى مساعدة كبيرة من جانب قادته وأركانه الذين كبروا تحت

رعايته، وأصبحوا عنصراً رئيساً في تحقيق النصر. فقد تحمل هؤلاء القادة عبئاً كبيراً في تخطيط المراحل الأولى لحملات مولتكه وإعدادها، مستغلين التلغراف وخطوط السكك الحديدية في التعجيل بتعبئة وتركيز القوات التي واجهت قوات معادية أقل كفاءة واستعداداً. ولذلك، كان هؤلاء القادة عنصراً أساسياً في تحقيق الانتصارات.

ومع هذا، يعرب مولتكه عن تفهمه الكامل بأنه لا يوجد حد معين من التخطيط والاستعداد يجعلنا نأمل إمكانية استبعاد الاحتكاك عند إدارة العمليات. فتأثير عوامل المصادفة والغموض وغيرها يفرض نفسه بصورة حتمية، بما يؤدي إلى قلب التوقعات والافتراضات وزعزعة الحقائق الثابتة. ولذلك، تستلزم القيادة العسكرية الناجحة القدرة المعنوية والذهنية بما يكفي للتأقلم مع تصاريف القدر، وانتزاع المنافع منها بقدر الإمكان. ويدين مولتكه بقدر كبير من نجاحه لعبقريته العسكرية الفطرية. فقد كان، مثل نابليون، مستعداً لاستيعاب ضروريات أي وضع عملياتي صعب ومعقد قبل أن يتحرك بصورة سريعة وحاسمة. واستند إلى خبرته الشخصية عندما اعتبر أن النجاح يتوقف على «اختراق حجُب الغموض، لتقييم الحقائق، وكشف المجهول، واتخاذ القرارات بسرعة، وتنفيذها بقوة وثبات».[9]

كانت قدرة مولتكه على أداء هذه الخطوات هي التي مكنته من حشد قواته بسرعة أكبر من أن يجاريها الجيش النمساوي البطيء نسبياً، ومن ثم التعجيل بالحرب في ظل ظروف ملائمة، وإن لم تكن مثالية. وبالمثل، بدا هذا التفوق في الأسلوب واضحاً خلال الشهر الأول من حربه ضد فرنسا، الذي شهد خوض الحروب الحدودية الكبرى. ومثلما كانت الحال في عام 1866، لم يكن أداء بروسيا مثالياً بأي حال من الأحوال، ولكن كان الأمر المهم هو الكفاءة النسبية، وهو المجال الذي كان مولتكه متفوقاً فيه، حيث نجح في تركيع الجيش الفرنسي وقهره في قلعة متز، ونجح بعد قتال مرير في إجبار بقية الجيش على الاستسلام في سيدان؛ حيث نجح في أسر الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث.

وعلى رغم كفاءة مولتكه التي لا يرقى إليها الشك، فقد واجهته مشكلة أصعب بكثير تمثلت في بسمارك وإصراره على إخضاع العمليات العسكرية للاعتبارات السياسية. وقد صرح رئيس الوزراء ذات مرة بقوله: «يجب أن أعترف بخجل بأني لم أقرأ مؤلفات كلاوزفيتس، ولم أعرف عنه سوى أنه كان جنرالاً كفئاً».[10] وبغض النظر عن أوجه القصور في قراءات بسمارك فقد كان مقتنعاً بضرورة إجراء العمليات العسكرية تبعاً للأهداف السياسية العليا المراد تحقيقها من تلك العمليات. وكان يرى أن:

> حكومة الدولة التي تعيش في حالة حرب يجب أن تنظر في الاتجاهات أكثر من مجرد الصراع. فمهمة قادة الجيش هي القضاء على القوات المعادية، وهدف الحرب هو فرض السلام بشروط تتفق والسياسة التي تتبعها الدولة. فتحديد الأهداف المرجوة من الحرب وتقييدها، وتقديم النصح للملك فيما يخصها، كل ذلك يظل في أثناء الحرب - ومثلما كان قبلها - وظيفة سياسية، كما إن أسلوب حل هذه المشكلات لا يمكن ألا يؤثر في أسلوب إدارة الحرب. فأساليب الحرب ووسائلها ستظل مرهونة بها إذا كانت النتيجة النهائية التي حصلنا عليها هي النتيجة المرجوة...[11]

وبتحديد أكبر، فإن اهتمام الجيش بتجريد أسلحة المعارضين يجب أن يكون تابعاً لمطالب السلام المتعارضة. أما غير ذلك فمعناه إضعاف منفعة الحرب من حيث هي أداة سياسية. لذلك فإن «قضية الحرب والسلام تخص دائماً - حتى في زمن الحرب - الوزير السياسي المسؤول، ولا يمكن أن يبت فيها القادة العسكريون الفنيون».[12]

لهذا، كانت استراتيجية بروسيا في أثناء حروب الوحدة الألمانية مملوكة على نحو طارئ للتفاعل بين الضرورات العسكرية والسياسية كما جسدها مولتكه وبسمارك. لم يكن من السهل على أي منهما تجربة وضع الاستراتيجية معاً. فقد منحت بنود الدستور البروسي رئيس الأركان العامة ورئيس الوزراء صلاحيات متساوية، وهو ما يسمح بالاستفادة من التعاون الوثيق بين الرجلين في حالة الحرب. لكن التعاون بين هاتين الشخصيتين المهمتين، اللتين تتمتع كل منهما بثقة كبيرة في قدراتها المهنية، لم يكن مهمة

سهلة. فنتيجة هذه البنود كان من المرجح أنها ستفضي إلى طريق مسدود لا يمكن تجاوزه إلا عن طريق الملك شخصياً، وهذا ما حدث بالضبط عند إنهاء العداءات ضد النمسا وفرنسا، حيث ثار سؤال مهم يتعلق بما إذا كان يجب وقف القتال بمجرد تجريد العدو من أسلحته تماماً، أو أن الاعتبارات السياسية تفرض سلاماً عن طريق التفاوض. وكان من حسن حظ رئيس الوزراء أن فيلهلم كان على الرغم من إعجابه الشديد بمولتكه يحتكم إلى عقله دون قلبه، وظل يصغي إلى مشورة بسمارك خلال الحربين.

وفي عام 1866 أدى انتصار بروسيا في معركة سادوفا إلى تقهقر الجيش النمساوي في فيينا، وشعوره بعجز مؤقت عن إبداء مزيد من المقاومة. كما أسفرت المعركة عن وقوع خسائر بشرية فادحة في جيش بروسيا، ولكن من دون أن يتعرض الجيش للتدمير الكامل أو التطويق. ويذكر كتاب مولتكه أن الوضع أصبح يتطلب استئنافاً فورياً للعمليات الهجومية بهدف الإجهاز على الجيش النمساوي. وكان أي تلكؤ يعني منح العدو فرصة لالتقاط أنفاسه وإعادة تنظيم صفوفه واستئناف المقاومة. لكن بسمارك رأى أن أحداث سادوفا منحته قوة إضافية لإنهاء الحرب بشروط تستبعد فيينا من مشروع الوحدة الألمانية. كان ذلك كل ما كان يأمل تحقيقه. ولذلك، كان رئيس الوزراء حريصاً على ألا يتم فعل أي شيء من شأنه أن يؤجج مشاعر المرارة بين النمسا وبروسيا من دون داع، ولذلك عارض استئناف العمليات الحربية التي يمكن أن تتفاقم بها محنة فيينا.[13] وتفاقمت الأمور بقدر أكبر على يد نابليون الثالث الذي عرض في أعقاب معركة سادوفا خدماته وسيطاً لإجراء مفاوضات حول إطلاق النار. وكان معنى رفض هذا العرض إثارة حفيظة نابليون الذي كان يتوقع أن تكون له كلمة في تسوية شؤون أوروبا، ومن ثم إمكانية توسيع جبهة الحرب بحيث تشمل فرنسا. وفي ظل هذه الظروف، عمل بسمارك جاهداً على كبح جماح الجيش حتى لا ينفذ مزيداً من العمليات من النوع الذي يمكن أن يهدد مفاوضات السلام مع النمسا، ويستجلب عداوة الدول الأوروبية الأخرى. وفي نهاية الأمر، أذعن الملك على مضض لرغبة رئيس وزرائه، لتكون الغلبة للاعتبارات السياسية على الاعتبارات العسكرية، ولينجح بسمارك في تمرير وجهة نظره.

وتوقفت العمليات الهجومية لتنطلق المفاوضات من دون أي تطورات عسكرية تدق طبول الحرب مجدداً.

غير أن انتصار بسمارك على مولتكه في عام 1866 جاء على حساب علاقته بالجيش. وعندما اشتعل فتيل الحرب مع فرنسا بعد أربع سنوات أحجم الجنرالات بصورة ملحوظة عن تبادل المعلومات معه بشأن الأمور العسكرية والعملياتية، بما أفرز مشكلة من نوع خاص عقب معركة سيدان، عندما طفا على السطح مجدداً سؤال حول أفضل وسيلة لفرض السلام، وهو السؤال الذي عكس صعوبة التوفيق بين الضرورات العسكرية والضرورات السياسية. ومما زاد الأمور تعقيداً أن أسر نابليون عجّل بثورة جمهورية أخرى في باريس، وأن النظام الجديد كان مصراً على استمرار حالة الحرب بمساعدة قوى جديدة داخل فرنسا. وفي ظل هذه الظروف وصلت العلاقات بين مولتكه وبسمارك إلى نقطة اللاعودة.

كان مولتكه يؤيد استمرار الحرب بهدف القضاء على القوى الفرنسية الجديدة قبل أن تتحول إلى تهديد خطير. وكان يعتقد أن السلام مستحيل إلا بعد سحق روح المقاومة الفرنسية، والقضاء عليها قضاء مبرماً أينما أطلت برأسها. وعلى الجانب الآخر، كان بسمارك يخشى أن يؤدي استمرار حالة الحرب بمثل هذا العنف الدموي وهذه المدة الزمنية الطويلة إلى كسر تحالف الولايات الألمانية التي كان يطمع في تحويلها إلى إمبراطورية، وكان يخشى أيضاً أن يتعرض المحايدون الأوروبيون لإغراءات بالتدخل لصالح فرنسا. وإذا أريد تجنب هذه الكوارث فلم يكن بدّ من وضع نهاية للحرب بأسرع مما كان مولتكه يراه. ولهذا السبب، رأى بسمارك أن تقديم عرض سلام بشروط سخية نسبياً، بالإضافة إلى قصف باريس على سبيل العقاب، هو المزيج الأمثل للجمع بين العصا والجزرة لوضع نهاية سريعة للحرب.[14] لكن العسكريين عارضوا هذا الرأي لأسباب فنية؛ حيث كانوا يرون أن قصفاً كهذا يمكن أن يشتت الأذهان بينما بدأت تهديدات جديدة تطل برأسها في الأقاليم المختلفة. بيد أن بسمارك أصر على موقفه، مدركاً الأخطار

السياسية المترتبة على الاستمرار الدموي للأعمال العدائية، وواصل ضغوطه من أجل القصف. ومرة أخرى انحاز الملك إلى صفه، ونجح رئيس الوزراء في تمرير أجندته. وقُصفت باريس التي سرعان ما استسلمت في شهر يناير 1871.

استراتيجية إقامة الإمبراطورية

جاء ظهور إمبراطورية ألمانية جديدة نتيجة الحرب المظفرة ضد فرنسا ليفجر مخاوف جديدة بشأن تأثير القومية المتشددة على قلب أوروبا. ففي عام 1871 وصف بنيامين ديزرائيلي الحرب الفرنسية-البروسية بأنها «الثورة الألمانية، وحدث سياسي أهم من الثورة الفرنسية التي قامت في القرن الماضي...».[15] لكن هذا النذير لم يكن في محله، لأن الحقيقة هي أن الإمبراطورية الجديدة كانت عبارة عن مشروع محافظ للغاية يُكنّ تعاطفاً محدوداً مع المشاعر الشعبية. وإذا نحَّينا الخطابة جانباً فسنجد أن بسمارك لم تكن لديه شطحات نابليون، حيث أنقذ الملكية البروسية بتأسيس إمبراطورية، وكان ذلك كافياً تماماً له. وبعدها، وبوصفه مستشار ألمانيا، انتهج سياسة خارجية حذرة ترمي إلى الإبقاء على الوضع الراهن الجديد من دون اللجوء إلى الحرب. ومع هذا، لم تكن تلك السياسة ضمانة كافية لكي لا تتعرض ألمانيا لأي مضايقات. لذلك، وضع مولتكه خططه على هذا الأساس، وأصبح أشد قلقاً من النتائج التي يمكن أن تؤدي إليها حرب جديدة.

فقد أدى قرب دول قومية قوية عديدة، وبعضها مشبع بالرغبة في الانتقام مثل فرنسا، إلى الضغط على مولتكه الذي أخذت وصفاته الفنية حينئذ تصير ببطء وثبات ضحية لنجاحها. ففي عام 1880 ذكر مولتكه: «جيشنا يلي جيوش جيراننا من حيث العدد... ويمكنني أن أحيل هذا الخلل إلى مزية، فقط بالكفاءة».[16] ومع هذا، وبعد عام 1871، لم تفقد الدول الأوروبية الأخرى المزايا المترتبة على التخطيط والاستعداد العسكري الجيدين تحت إشراف قادة عسكريين مؤهلين فنياً، وهي الدول التي اتخذت خطوات لاحقاً لتقليد النموذج الألماني. وقد ذكر أحد المحللين البريطانيين العارفين ببواطن الأمور لاحقاً أنه «كان من الطبيعي أن يتحتم تقليد النظام البروسي ومنع جيشه من احتكار الكفاءة

العالية. فكل دولة أوروبية أصبح لديها اليوم كلية القادة والأركان، وجهاز الاستخبارات، ومعاهد التعليم، وأسلوب إدارة المناورات الميدانية، وإدارة النيران الميدانية».[17] ومن ثم، أصبح من المستبعد في أي حرب مستقبلية أن نرى ألمانيا تُلحق دماراً سريعاً بالقوات المسلحة المعادية. بل على العكس من ذلك، لم تعد القضايا تجد طريقها إلى الحل إلا بعد صراع طويل ومنهك للطرفين المعنيين من النوع الذي حدده مولتكه في خطابه الأخير أمام الرايخستاج [المجلس التشريعي الأدنى] الألماني في عام 1890، بقوله:

> أيها السادة، إذا اندلعت الحرب؛ تلك الحرب التي ظلت عشر سنوات حتى الآن مسلطة على رؤوسنا مثل سيف ديموقليس، فلن يستطيع أحد أن يتنبأ بمداها أو بموعد انتهائها، حيث تدخل الدول الأوروبية الكبرى المسلحة بصورة غير مسبوقة، الساحة اليوم بعضها ضد بعض. ولا يوجد بين هذه الدول من يمكن قهرها تماماً في جولة أو حتى جولتين إلى الحد الذي يجبرها على الاعتراف بهزيمتها أو توقيع اتفاق سلام مجحف. وليس بينها من لا تستطيع النهوض مجدداً، ولو حتى بعد عام، واستئناف الصراع. أيها السادة، إنها قد تكون "حرب سنوات سبع" أو "حرب أعوام ثلاثين" [أخرى]، والويل لمن يشعل فتيل الحرب في أوروبا، ومن يبادر إلى إلقاء عود الثقاب في برميل البارود.[18]

كان أهم ما يشغل بال مولتكه إمكانية قيام تحالف ما بين فرنسا وروسيا، وهي الخطوة التي قد تجبر ألمانيا على خوض حرب مدمرة على جبهتين. ونظراً لعجز مولتكه عن إلحاق دمار سريع بالجيشين الفرنسي أو الروسي، فقد وضع خطته على أساس توزيع قوته حتى لا يترك لأيهما الفرصة للتحرك من دون مقاومة. ولكن توزيع الجهد هذا كان يعني أنه لا أمل أمامه في تجريد أي منهما من أسلحتها. ونظراً للافتقار إلى المقومات اللازمة، كان من الضروري أن يكون "الهدف الأسمى للاستراتيجية" هدفاً متواضعاً. وفي حالة نشوب مثل هذه الحرب، كان مولتكه يخطط لإجراء عمليات تهدف إلى إنزال أضرار بالعدو بما يكفي لإقناعه بأن التفاوض حول تسوية سلمية أفضل من مواصلة الأعمال العدائية.[19] وفي هذا السياق على الأقل، يجد مولتكه نفسه يتفق مع بسمارك في أن الهدف الاستراتيجي للقوات لا يمكن أن يكون «مستقلاً تماماً» عن السياق السياسي الذي جرى فيه تحديد هذا الهدف. فالحرب، بمعنى آخر، لابد من إنهائها بعملية سياسية

مدعومة باستخدام القوة، وليس باستخدام القوة وحدها، ولـذلك حـرص مولتكـه عـلى إبلاغ بسمارك بالتطورات الخاصة بعملية التخطيط.

ومن سوء حظ ألمانيا أن هذه العلاقة، التي عـرف الانـسجام بـين الأبعـاد الفنيـة والسياسية للاستراتيجية طريقه إليها مؤخراً، لم تدم طويلاً. ومن المؤكد أنهـا لم تـصمد طـويلاً بعـد اعـتلاء فـيلهلم الثـاني – المعـروف بنزواتـه – العـرش الإمبراطـوري. فالإمبراطور الجديد كان عازماً عـلى تطبيـق قـدر أكـبر كثـيراً مـن المعتـاد مـن الحكـم الشخصـي. وقد لخص أحد المراقبين المعاصـرين الوضع بقوله: «كان مستشاروه مجـرد نواب للمستشارين، ووزراء خارجيته مجرد مساعدين لوزراء الخارجيـة».[20] لـذلك، لم يكن غريباً ألا يجد بسمارك نفسه في تلك الأجواء، ولذلك كان من أوائل ضـحايا هـذه الترتيبات الجديدة. وكان من الممكن ألا تكون هذه الـسياسة لـو كـان فـيلهلم يمتلـك حسن التقدير، ولكن كل المؤشـرات كانت تشير إلى غير ذلـك. فقـد أثبـت الواقـع أن محاولات فيلهلم المضطربة لإقامة علاقات شخصية مع قادة أوروبا المتوّجين الآخـرين كانت كارثية، وعندما قوبل بالصدود حـاول الـتماس العـزاء في الـدور الجديـد الـذي استحدثه لنفسه رئيساً محارباً لأمة ألمانية محاصـرة، ويعود للجوانـب العـسكرية خـلال سنوات حكمه التأسيسية الفضل في الاحتفاظ بأشد التعاطف. وأدى إفراط فـيلهلم في تعظيم متطلبات ذاته الهشة فيما يتعلق بـأمن الإمبراطوريـة إلى عواقـب وخيمـة. فبعـد لفظه سياسياً (أي شخصياً) من العلاقـات الملكيـة، بـدأ بمحاولـة تـدارك الأمـر عـلى الجبهة العسكرية، فقلص الاستراتيجية الألمانيـة إلى مـستوى ممارسـة فنيـة عـسكرية في الاستخدام الكفء للقوة. وأخذت الأمور منحى كارثياً في علاقة ألمانيا بروسيا، حيث رفضت الأخيرة مبادرات فـيلهلم، مفـضلة إقامـة تحـالف مـع فرنـسا العـدو اللـدود لألمانيا.[21] وبناءً عليه، أمر الإمبراطور بوضـع خطـط جديـدة للحـرب ذات الجبهتـين، التي كانت هي تحديداً أشد ما يخشاه مولتكه.

وقعت مسؤولية التخطيط لهذه الحرب على عاتق الكونت ألفريد فون شلايفن بوصفه قائداً لهيئة الأركان العامة الألمانية بين عامي 1891 و1905. وواجه الكونت إمكانية دخول حرب ضد جيشين فرنسي وروسي لا تستطيع قواته التعامل معهما في آن واحد، ولذلك حاول وضع أسلوب للتعامل مع كليهما بالتتابع وبحسم. ولهذا، قرر الاحتفاظ بأغلب قوات الجيش الألماني على الجبهة الفرنسية أولاً. وقد كان الجيش الفرنسي قادراً على تعبئة قواته بصورة أسرع من حليفه الروسي، ومن ثم كان يشكل التهديد المُلحّ. وكانت الخدعة كلها تكمن في الإسراع بتدمير الجيش الفرنسي (خلال ستة أسابيع تقريباً) قبل تحويل وجهة الجيش الألماني شرقاً للتعامل مع التهديد الروسي الناشئ. وفي هذا الشأن، افترق شلايفن عن مولتكه الذي كان يرى استحالة إنهاء تلك الحرب بالوسائل العسكرية فقط، وأنه لابد من أن تحل المفاوضات السياسية محل تجريد العدو من أسلحته. ومرة أخرى نلمس تأثير فيلهلم. فعلى رغم أن الصعوبات الفنية التي واجهها مولتكه أصبحت أكثر خطورة بنهاية القرن، فقد كان شلايفن يتمتع بمناخ سياسي أكثر مرونة بكثير من المناخ الذي عاشه سلفه فيما يتعلق بوضع حلول جذرية.

أما على الجانب الفني، فقد كانت القدرة التدميرية للأسلحة لدى الجيوش الحديثة تعني أن على القوات الألمانية أن تتوقع خسائر بشرية جسيمة ما لم تنتقِ أفضل الظروف المواتية لخوض الحرب. علاوة على ذلك، لن تستفيد ألمانيا كثيراً بهزيمة فرنسا إذا تعرضت القوات الألمانية للاستنزاف إلى الحد الذي يعجزها عن التعامل مع الجيش الروسي. وفي ظل هذه المشكلة، طرح شلايفن فكرة حصار الميسرة الفرنسية هدفاً أول لخطته، وهو ما يمكن تحقيقه بحشد معظم قواته على شكل قوس كبيرة تخترق بلجيكا وهولندا. وهذا الهجوم كان يعتبر، في حقيقة الأمر، نموذجاً فردياً ضخماً لمعارك التطويق التي حاول مولتكه شنّها في عامي 1866 و1870. وكان شلايفن يعتقد، مثل مولتكه، أن "معركة التطويق" التي تهدف إلى القضاء على جيش العدو قضاء مبرماً هي «أعظم إنجاز للاستراتيجية».[22]

كانت النقطة المثيرة للجدل هنا هي أن بلجيكا وهولندا ستظلان، إذا تُركتا وشأنهما، محايدتين في حالة نشوب حرب بين ألمانيا وفرنسا وروسيا. وفي حالة خرق هذا الحياد فلن يكون أمام ألمانيا سوى ضمهما إلى قائمة الدول المعادية. وقد كان من المنطقي أن نتوقع منهما أن يسمحا للقوات الألمانية بعبور أراضيهما بدلاً من إلقاء جيشيهما في أَتُّون حرب لا طائل منها. ومن ناحية أخرى، كان الافتئات على سيادة دولة محايدة عملاً مخالفاً للقانون الدولي، ومن ثم، يمكن أن يعجل بالتدخل الأجنبي. كما كانت المعاهدة الدولية منذ عام 1839 تضمن موقف بلجيكا المحايد، وكان من المتوقع أيضاً أن ترد بريطانيا بعنف إذا ما وقعت الموانئ البلجيكية في يد القوات الألمانية. ومن المؤكد أن شخصية سياسية بقامة بسمارك كانت سترفض فكرة نكث ألمانيا التزاماتها تجاه المعاهدة الدولية أو وضعها في صورة الدول المعتدية غير الملتزمة. ولكن عندما أبلغ شلايفن الإمبراطور فيلهلم ومستشاريه السياسيين بخطة عملياته المقترحة لم يلق أدنى اعتراض. وبالعكس، رأى فيلهلم أن الخطة تتفق تماماً وتفضيلاته القوية للتعامل مع من رفضوا مساعيه الحميدة. كشف عن هذا بشكل صادم، مستشاره بيرهارد فون بولوف الذي تناولت مذكراته رسائل مذهلة متبادلة في عام 1904 بين الإمبراطور وليوبولد الثاني ملك بلجيكا، الذي حذره فيلهلم بقوله:

> لست من النوع الذي يمكن التلاعب به. وفي حالة نشوب حرب في أوروبا، فإن من ليس معي فسيكون ضدي. وبصفتي جندياً، فقد انتميت إلى مدرسة فريدريك العظيم، مدرسة نابليون الأول. وكما نجح الأول في شن حرب السنوات السبع بغزو ساكسونيا، ونجح الثاني في صد أعدائه بسرعة البرق، فينبغي أن أكون أنا أيضاً، إذا لم تكن بلجيكا إلى جانبي، مدفوعاً بالاعتبارات الاستراتيجية وحدها.[23]

عقب هذا الانفجار غادر ليوبولد المصعوق المشهد السياسي «مرتدياً خوذة التنين البروسي مجدداً إلى الجبهة!»، ثم حاول بولوف إسداء نصائح حكيمة لفيلهلم؛ مثل قوله: إن «الحروب لا تُربح على المدى الطويل بالوسائل العسكرية فحسب، بل وبالاعتبارات

السياسية أيضاً. فقد انتهى الأمر بنابليون إلى السجن على الرغم من عبقريته العسكرية الفذة»، ليُفاجأ بالرد بأن مثل هذه الأفكار ستجعله غير مؤهل لمنصبه مستشاراً في حال مضي ألمانيا إلى الحرب.[24]

ولم يكن غريباً في مثل هذه الأجواء أن يتمكن شلايفن من التركيز حصرياً على الأبعاد الفنية للاستراتيجية، وعلى تجاوز الصعوبات المصاحبة لمعركة تطويق بمثل هذا الحجم البطولي. فبينما كان عدد القوات في معارك مولتكه لا يتجاوز بضع مئات الآلاف من الجنود، كان شلايفن يفكر في عدد يقترب من مليون ونصف المليون جندي، وهنا تكمن مشكلة خطيرة أخرى. فمهمة توجيه هذا العدد الضخم من القوات لتنفيذ هجوم خاطف بهدف تطويق الجيش الفرنسي كله وتدميره كانت تتطلب قدراً من التخطيط ربما كان صعباً حتى على نابليون الأول أو مولتكه تطبيقه، فنطاق العملية الواسع يؤدي إلى عثرات في اجتيازه، ومن ثم خسارة عامل السرعة البالغ الأهمية. وقد كان شلايفن يدرك هذه المشكلة بالفعل، ولذلك سعى إلى حلها جزئياً بتطبيق أساليب القيادة والسيطرة الجديدة التي بدأت تظهر في ذلك الوقت. وفي ظل هذه الظروف الحديثة كتب يقول:

> لا يوجد نابليون يقف منتصباً محاطاً بحاشيته الفذة. فقائد الجيش يجد نفسه يجلس في المؤخرة داخل منزل بمكتب فسيح، تقوم فيه أجهزة التلغراف والهاتف والإشارات بإرسال وتسلم الأوامر والتعليمات التي تنتظرها أرتال المركبات (المجهزة للقيام برحلة طويلة) بفارغ الصبر. وهناك، وفي كرسي مريح أمام طاولة عريضة يجلس ألكسندر، وأمامه خريطة تحدد مواقع القتال، حيث يصدر تعليماته ويتلقى التقارير من قادة الجيش والأسلحة المختلفة، ومن مناطيد المراقبة التي ترصد تحركات العدو على طول الجبهة وتلك التي تقع خلف مواقع العدو.[25]

لكن تلك كانت رؤية لحرب لم تكن الأساليب السائدة في نهاية القرن قادرة على تحقيقها. ففي الواقع، كانت الجهود المبذولة لممارسة قيادة وسيطرة فعالتين على القوات الألمانية مصحوبة بمشكلات ظلت عصية على الحل لعقود طويلة. ولذلك، يعود نجاح

عملية شلايفن الهائلة إلى التخطيط والإعداد الجيدين من جانب رئاسة أركان الجيش من أجل توقع وتجاوز أكبر عدد ممكن من الموانع "الاحتكاكية" للتوجيه الكفء للهجوم بقدر الإمكان. وفي حين أطلق مولتكه تحذيره الشهير من أنه لا توجد خطة قادرة على الصمود في وجه مقاومة العدو، كان شلايفن يعتمد على تقدم القوات بصورة سلسة وفعالة بما يكفي لحرمان الجيش الفرنسي من أن يجد الوقت الكافي للرد ووقف الهجوم.[26]

هجوم عام 1914

عندما دخلت ألمانيا الحرب أخيراً كان ابن شقيق مولتكه رئيساً لأركان الجيش. وقد كانت لهذا المولتكه الصغير تحفظاته على جمود تصور شلايفن الأصلي الذي اعتبره بعيداً عن التروي والمرونة بشكل خطير، إذا لم تسر الأمور على النحو المأمول. ولذلك، أجرى بعض التعديلات بالحد من انطلاقات ميمنة الجيش، ومن ثم منع توغلها داخل الأراضي الهولندية، وتعزيز قلب الجيش الذي كان يخشى من تعرضه لهجوم القوات الفرنسية، وهو ما أعاد إلى الأذهان شكوك عمه المعروفة تجاه الخطط الجامدة، مع أنه سيكون من سوء حظ ألمانيا ألا يتمتع بقدرة عمه على استثمار الفرص العابرة التي أتاحها الموقف العملياتي في عام 1914.

وبمجرد دخول ميمنة الجيش الألماني بلجيكا واجهت مقاومة غير متوقعة من جانب جيشها الصغير، علاوة على أعمال التخريب العنيفة على يد المدنيين البلجيكيين الساخطين. وعلى رغم أن أياً من هذين العاملين لم يكن كافياً لوقف التقدم الألماني، فإنهما تسببا في حدوث تأخيرات من النوع الذي كان يمكن لمولتكه تحمله بصعوبة. بالإضافة إلى ذلك، ومع زحف القوات الألمانية لبناء قوسها الكبيرة عبر بلجيكا وداخل فرنسا، أخذ تأثير الاحتكاك الشاحب يزداد وضوحاً. فقد أصاب الإنهاك القوات الزاحفة، وقلّت الإمدادات، وشحَّت المعلومات الموثوق بها حول وضع القوات المعادية وموقعها ونياتها، بما أدى إلى فرضيات متفائلة بشكل خطير عوضاً عن الوقائع الصريحة. وزادت المبادرات

التكتيكية التي اتخذها قادة التشكيلات من تقليص قدرة مولتكه على فرض سيطرته على الموقف. ومع التقدم الحثيث للقوات الألمانية نحو ما كانت تظنه نصراً وشيكاً، فقد كانت في الحقيقة تعرض ميمنتها لهجوم فرنسي مضاد رئيس في منطقة مارن، وأدرك مولتكه الخطر متأخراً، ولكن أوامره التصحيحية (التي أرسلها عبر اللاسلكي المخترَع حديثاً بما يطابق تصور شلايفن) وصلت متأخرة أكثر مما يلزم لتعديل الأمور. فقد نجح الهجوم الفرنسي المضاد، ودفع القوات المعادية المذهولة إلى التقهقر. ومنذ تلك اللحظة، لم يعد لألمانيا أمل في تحقيق نصر سريع في فرنسا.

وحسب رأي جيرهارد ريتر لم يكن هجوم عام 1914 يحظى بأي فرصة حقيقية للنجاح.

> لم تكن خطة شلايفن العظيمة بأي حال صيغة معقولة لتحقيق النصر. فقد كانت مقامرة جريئة إلى حد التهور في الواقع، ويتوقف نجاحها على عدد من المصادفات المحظوظة. فأي خطة لتحقيق النصر تتطلب توافر فرص معقولة للنجاح إذا أردنا أن نثق بها؛ فرص متوافرة يمكن استغلالها بسرعة في احتكاكات الإدارة اليومية للحرب. وكان من الواضح أن خطة شلايفن تفتقر إلى هذه الفرص...[27]

ربما كان في هذا بعض المبالغة. فمع حلول عام 1914 لم يعد الجيش الفرنسي ذلك الجيش السيئ التنظيم الذي كان في عام 1870، والذي كان يعتمد على شجاعة جنوده، والقوة التدميرية لبنادقه الجديدة، بل أصبح جيشاً على قدر عال من الكفاءة، قادراً على تحقيق السرعة في التعبئة والالتزام بالفعل. فعندما اندلعت الحرب دُفِع بنحو مليونَي جندي إلى ساحة القتال، قام بنقلهم 4,278 قطاراً لم يتعرض للتأخير منها سوى 19 قطاراً فقط.[28] وفي مواجهة هذا التحرك الكفء ظل الانتصار الألماني أمراً بعيد المنال. ومع هذا، كان يمكن لترتيبات مولتكه المنقَّحة أن تنجح لو كانت بين يدي قائد حربي أكثر كفاءة مثل عمه. وحتى في مرحلة متأخرة من الهجوم ظلت الفرصة متاحة لنقل القوات، بعيداً عن العمليات العقيمة، من قلب الجيش الألماني إلى ميمنته حيث كان وجودها حاسماً. ولو كان

مولتكه الصغير يمتلك قدرة عمه على استيعاب مجريات الموقف العملياتي واستغلال الفرص المتاحة بصورة حاسمة فلربما تمكن من قيادة ألمانيا إلى نصر مذهل في عام 1914. وبرغم تفهم مولتكه العميق لجدوى الخطط المرنة، فقد بدا متردداً وقت الأزمات، ومن ثم عاجزاً عن استثمار المرونة التي نجح في توفيرها لنفسه.

النقد الأهم للاستراتيجية الألمانية قبل الحرب هو تجاهلها للسياق السياسي العام الذي وُضعت الاستراتيجية في ظله. فالمقاومة البلجيكية العنيدة التي جاءت مفاجئة للألمان أبلغ دليل على مدى سيطرة الاعتبارات الفنية على ذهنية الاستراتيجيين الألمان. لم يكن يتعين على بلجيكا أن تخوض الحرب، إذ كان من الواضح أن تناسب القوات لم يكن في صالحها. وبرغم هذا دخلت الحرب، والأهم أن الحركة الالتفافية الألمانية عبر بلجيكا المحايدة مهدت الطريق أمام التدخل العسكري البريطاني. ونظراً لغياب مسوِّغ للحرب، فإن السؤال حول كيفية الرد قد شقَّ صفوف الحزب الليبرالي الحاكم في بريطانيا، بما أدى إلى أزمة شلل سياسي. وفي هذا، أدت أفعال ألمانيا إلى تضاؤل أهمية هذه المسألة عملياً، وتجريد حملة عسكرية خارجية مكونة من ست فرق إلى أوروبا. وبالطبع، لم تكن تلك الفرق الست سوى "مطب لتخفيف السرعة" في طريق آلة الحرب الألمانية الجبارة، ولكن التزامها، إلى جانب امتداد زمن الأعمال العدائية، كان يتيح لآخرين أن يلحقوا بها، وهو ما حدث بالفعل. فمع مرور الوقت تضاعف عدد فرق القوة الخارجية البريطانية عشر مرات (ليصبح عددها 60 فرقة)؛ ما ضاعف مشكلات الألمان على الجبهة الغربية. وبهذه الطريقة، أدى تركيز ألمانيا على الضرورات العسكرية الفنية، على حساب الاعتبارات السياسية الأوسع، إلى زيادة تحوُّل الأمور في غير صالحها.

ولو لم يكن أداء القوات الألمانية القليلة التي كانت تعوق التقدم الروسي جيداً بصورة غير متوقعة، ضد أعدائها الأكثر عدداً، لكانت ألمانيا وجدت نفسها في مأزق. فالانتصار المفاجئ في تاننبيرج هو الذي أبقى روسيا بعيداً، عندما اتخذت العمليات الحربية على الجبهة الغربية شكلاً جديداً. ففي المرحلة الأولية للهجوم والهجوم المضاد عمد

الجيشان الألماني والأنجلو-فرنسي إلى التمدد بحثاً عن جناح للجيش المضاد وتطويقه. ولكن عدد القوات على الجانبين كان أكبر من أن يسمح بتشكيل جبهة واحدة متصلة تمتد من ساحل القنال الإنجليزي إلى الحدود السويسرية. وبحكم تلك الظروف كانت أي عملية تطويق تقليدية مستحيلة، واضطر الجيشان إلى المواجهة مباشرة. وأسفرت تلك المواجهة عن معارك دامية للغاية بسبب استخدام الجانبين للمدفعية والمدافع المميكنة، التي راحت تحصد قوات الطرفين، محيلة الحرب إلى صراع استنزافي ضخم. وعلى تلك الخلفية، ساهمت التطورات الفنية، مثل الطائرات والدبابات والغاز، بالإضافة إلى المذاهب المستجدة في الهجوم والدفاع، في زيادة كفاءة العمليات الحربية. ومع نهاية الحرب، جاء التوسع في استخدام اللاسلكي لربط هذه الاختراعات بمفهوم حديث لعمليات الأسلحة المشتركة التي كانت مختلفة تماماً عن النمط السائد في عام 1914. وبرغم هذا، لم تستمر تلك التطورات الحديثة حكراً على جانب دون الآخر مدة طويلة، بل كانت تتحقق في وقت متزامن تقريباً في ظل الصراع المتواصل على تحقيق التفوق الفني، لدرجة أن بعض التطورات كانت تأتي لتستبعد تطورات أخرى. وفي النهاية، أصبح محور النصر يدور حول قدرة كل طرف محارب على تعظيم الخسائر البشرية لدى الطرف الآخر، وانتهى الأمر إلى أن ألمانيا أصبحت أول من نفد جنودها، بعد أن سقطت ضحية تحالف أكبر منها عدداً؛ تحالف ساهم عقدانِ من الاستهانة بالبعد السياسي للاستراتيجية في قيامه ضدها. وكانت محصلة الحرب سقوط أكثر من 15 مليون قتيل من كلا الجانبين.[29]

أعلى أشكال الاستراتيجية

عندما تطلَّع هاجو هولبورن إلى الخلف نحو الأحداث التي أدت إلى هذه الكارثة لاحظ أن «أفضل أشكال الاستراتيجية يتحقق بالتميز العسكري المستنير بالتقدير السياسي النقدي والبنَّاء».[30] والنقطة الأكثر تحديداً التي كان حريصاً على إيضاحها هي أنه برغم أن الاستراتيجية البروسية-الألمانية كانت ممتازة عموماً من الناحية الفنية، فقد كانت أقل استنارة سياسية في الغالب، ومن الصعب أن نختلف معه في هذا الأمر. لقد

جرى التوصل إلى نقطة عالية خلال عهد بسمارك الذي امتلك - حسب رأي آيزِياه برلين - قدرة غير عادية على استيعاب «المناخ العام الذي يعمل فيه»، أي «ردود الأفعال المحتملة للأطراف المعنية، سواء الألمان أو الفرنسيون أو الإيطاليون أو الروس».[31] وكان حسن تقديره لمثل هذه الأمور هو الذي جعل الحرب وسيلة قابلة للممارسة من أجل توحيد ألمانيا رغم أنف الشكوك والمنافسة الأوروبية، بينما كان من شأن تركيز مولتكه الفني على استخدام القوة، لو تُرك وشأنه، أن يخلق من المشكلات السياسية أكثر مما يحل. علاوة على ذلك، كان بسمارك حكيماً بما يكفي لأن يدرك أن الإمبراطورية التي أسسها عام 1871 لابد من أن تسعى للدفاع عن نفسها من خلال سياسة حريصة على تجنب الحرب أكثر من حرصها على فرض إرادتها بالوسائل العسكرية. ومن المؤكد أن مايكل هوارد كان محقاً في رؤيته أن «الفضل كله يعود إلى حنكة بسمارك السياسية في ألا تظل انتصارات مولتكه عقيمة مثل انتصارات نابليون، وأن تؤدي كما يجب أن تفعل الانتصارات العسكرية بما أنها أكثر من مجرد مجازر مروعة، إلى سلام أكثر استمراراً».[32] وبعد ذلك، تدهورت الأمور بسرعة. فقد ظل المحتوى الفني للاستراتيجية الفيلهلمية قوياً كعهده دائماً، ولكنه بدأ يفقد قيمته بعد عام 1871 عندما بدأت الدول الأوروبية الأخرى تعمل على سد الفجوة في هذا الشأن. وفي ظل هذه الظروف، لا يكفي أي إعداد فني لتعويض حقيقة أن الإمبراطور الجديد، خلافاً لبسمارك، لم يتمتع باستيعاب «المناخ العام الذي كان يعمل فيه». وكانت ألمانيا بحاجة ماسة إلى الحلفاء الذين فقدتهم بسبب ألاعيبه، مثلما كانت أيضاً بحاجة ماسة إلى استراتيجية لا تضيف أعداءً جدداً في حالة اندلاع حرب ما. ولذلك، فإن انهيار البعد السياسي للاستراتيجية الفيلهلمية كان بالفعل تطوراً كارثياً.

الفصل الثالث

الحرب الشاملة والمعارضة الليبرالية (1941-1961)

في عام 1898 نشر الرأسمالي البولندي إيفان بلوش مؤلفه الضخم المكون من ستة مجلدات، بعنوان **حرب المستقبل** *La Guerre Future* الذي تُرجم إلى الإنجليزية تحت عنوان **هل الحرب مستحيلة الآن؟** *Is War Now Impossible?*، وكانت فرضيته الأساسية هي أن التطورات الفنية جعلت الحرب حينئذ أكثر تدميراً إلى حد الانتحار.

> إن التطورات التي طرأت على آلية الحرب جعلت الحرب وسيلة غير عملية. فأبعاد الأسلحة الحديثة وتنظيم المجتمع جعلتا مواصلة الحرب أمراً مستحيلاً من الناحية الاقتصادية، ولو حاول أحد نفي الدقة عن هذا التوصيف بإجراء اختبار على نطاق واسع لوجد أن النتيجة الحتمية هي كارثة تدمير كل التنظيمات السياسية القائمة.

وبتحديد أكثر، توقع بلوش أن تؤدي الزيادات في القدرة التدميرية للأسلحة الصغيرة والمدفعية إلى خلق مناطق عميقة من الأراضي المحترقة التي يستحيل على القوات عبورها من دون التعرض لخسائر بشرية فادحة في أثناء هذه العملية. لذلك، ستجد الجيوش صعوبة في اقتراب بعضها من بعض، وستكون نتيجة ذلك أن يتبخر أي أمل في إمكانية تحقيق انتصار سريع. وبدلاً من ذلك، ستتراجع العمليات العسكرية لتصبح سجالاً طويلاً من حرب استنزاف متبادلة، تتحكم فيها نتائج القوة النيرانية، ومن ثم ظهور الحاجة إلى التمترس وراء تحصينات ضخمة «حيث يُستخدَم المحتضرون والموتى... دروعاً لتعزيز تلك الحصون».[1]

وإذا ما كان من المتوقَّع أن تكون ظروف ميدان القتال سيئة إلى أقصى درجة، فإن التداعيات الأوسع للحروب الطويلة أكثر إثارة للقلق. وقد تنبأ بلوش بعجز الدول المتحاربة عن تحمل التكاليف الضخمة المترتبة على الأعمال العدائية الممتدة، نظراً لاستحالة

الاستمرار في الاحتفاظ بعدد كبير من المجندين الذين يُستدعَون إلى الخدمة بعيداً عن مزارعهم حتى أجل غير مسمى؛ إذ إن بقية السكان المدنيين يظلون بحاجة إلى الطعام. هذه المشكلة الأخيرة تزداد تعقيداً بسبب آثار الحرب المدمرة على أنماط التجارة القائمة، لأنه لا توجد أمة أوروبية واحدة (باستثناء روسيا) لديها اكتفاء ذاتي من المواد الغذائية. بل إن بلوش ذهب في توقعاته إلى حد التكهن بحدوث مجاعات في نتيجة حتمية للحرب، وسط احتمالات مخيفة لإمكانية نشوب ثورة في أعقاب تلك المجاعات.

ومع أن بلوش تنبأ بدقة بالمشكلات الاستراتيجية المترتبة على التطورات العسكرية والفنية الحديثة فقد شطح بعيداً فيما يتعلق بالتداعيات الاقتصادية والسياسية. فعلى رغم طول الحرب العالمية الأولى لم يحدث انهيار أوروبي عام من النوع الذي كان يخشاه. الأمر المؤكد هو أن إرادة الدول واقتصاداتها تعرضتا لضغوط شديدة بسبب استهلاك القوة العاملة والمواد دونما رحمة، ولكن لم يحدث انهيار درامي وراء الخطوط الأمامية إلا بعد انهيار الإمبراطورية الروسية في عام 1917. أحد أسباب ذلك هو نجاح الدول في التدخل في عملية إدارة اقتصاداتها في وقت الحرب. فقد نجحت سياسات ترشيد الإنتاج الحربي، بالإضافة إلى التشدد في تقنين الاستهلاك المدني، في إطالة أمد الموارد إلى الحد الذي أصبح معه وقف الحرب معلقاً على الانتصار العسكري بدلاً من إحساس الأطراف المتحاربة بالإنهاك. وبغض النظر عما ذكره الجنرالات الألمان لاحقاً، فإن المؤكد أن الجيش الألماني تمدد إلى أقصى مداه مع نهاية عام 1918، ومن ثم كان من المؤكد أنه سينهار تحت وطأة هجوم آخر للحلفاء لولا توقيع اتفاق الهدنة.

الحرب الشاملة

إذا كانت عملية التعبئة قد أثبتت قدرتها على تحمل فاتورة الحرب فإنها فشلت في تخفيف الهواجس المتعلقة بالتكهن بالنزاع المستقبلي. فتدبير تكاليف الحرب بين عامي 1914 و1918 لا يعني أنها كانت عملية سهلة، أو أن من الممكن التفكير بعقل هادئ في خوض حرب أخرى. وبالفعل، يذهب المفهوم الجديد للحرب "الشاملة" الذي ظهر بين الحربين إلى أن تكاليف أي

حرب أوروبية مستقبلاً، بما تفرضه من ضغوط على الأطراف المتحاربة، ستكون أفدح بكثير من أي وقت مضى. ويبدو أن هذا المفهوم الجديد قد ظهر في فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، رداً على التعبئة الاقتصادية غير المسبوقة اللازمة لاستمرار الحرب. ومع هذا، كان الجنرال إريك لودندورف هو الشخص الذي بذل أقصى ما في وسعه لتعميم هذا المفهوم، وذلك من خلال كتابه **الحرب الشاملة** *Der Totale Krieg* (1935).[2]

صنع لودندورف اسمه مبدئياً من خلال هجومه الرئيس الناجح على مدينة لِيج البلجيكية المحصنة خلال المرحلة الأولى من الهجوم الألماني في عام 1914. وبعد ذلك، نُقِل إلى الشرق حيث نُسب إليه الفضل في القضاء على الجيش الروسي في تاننبيرج،[3] وفي عام 1916، وبعد دخول الحرب على الجبهة الغربية طريقاً دموياً مسدوداً، استُدعي لودندورف مرة أخرى إلى برلين؛ حيث استقبله فيلهلم الثاني الذي واصل تدخله الباهت في مجريات الأحداث بمنح لودندورف تفويضاً مفتوحاً لإدارة المجهود الحربي الألماني بوصفه الجنرال المسؤول الأول عن الإمداد والتموين First Quartermaster-General، وهو منصب من اختراع لودندورف، وقد التزم به حرفياً. فقد تحولت ألمانيا تحت قيادته بالفعل إلى مستودع ضخم للإمداد والتموين، وسخّر لودندورف عامليه وموارده لتحقيق النصر. ودخل الرجل في صدامات حادة حول نصوص الدستور، مستغلاً وجوده في قلب المجهود الحربي لإقصاء المستشار السياسي المعتدل ثيوبولد فون بيثمان-هولفيج، وتهميش فيلهلم بعيداً عن عملية اتخاذ القرار.

وكان لودندورف يرى أن تركيز السلطة التنفيذية في يد شخصية عسكرية واحدة أمر ضروري؛ حيث أثبتت مجريات الحرب أن النصر يتوقف على مدى القدرة على الاحتفاظ بمجهود قومي غير منقسم. وقد أدت الظروف الفنية الجديدة التي خيضت الحرب في ظلها إلى تحويل الصدامات الأولى بين الجيوش إلى صراع مرير من النوع الذي وصفه بلوش، أدى إلى التهام الموارد البشرية وغير البشرية للدول المتحاربة التي كان كل منها يسعى لتدمير قدرة الطرف الآخر على الاستمرار في تأجيج الحرب. وكان هذا يعني بالنسبة إلى لودندورف أن فرص الدول تتوقف على قدرتها على خوض نزاعات

طويلة ومدمرة مماثلة. ستكون التكاليف البشرية والمادية المتعلقة بخوض هذا النوع من الحروب تكاليف فادحة، ولكن ليس هناك أي خيار آخر سوى تحمل تلك التكاليف إذا كان البديل هو ذلك الخضوع الذي عانته ألمانيا بعد عام 1918. ولذلك، يجب أن تركز الدولة، في المقام الأول، على اتخاذ كل الترتيبات اللازمة لتحقيق النصر في الجولة التالية من الأعمال العدائية، حتى لا يحدث انهيار قومي تحت وطأة الحرب. ولا يمكن أن تنتظر هذه الجهود حتى اندلاع الأعمال العدائية، فحينئذ سيكون أوان مواكبة العدو الذي أعد العدة بالفعل قد فات. وهذا يعني أن النصر لا يستلزم بذل أقصى جهد في وقت الحرب فحسب، ولكن تقديم تضحيات كبيرة في وقت السلم أيضاً. فالغايات الشاملة تحتاج إلى وسائل شاملة.

لكن مثل هذه الأفكار هددت الأداتية السياسية للحرب بطريقتين: فتكاليف القتال لن تكون فقط غير متناسبة مع أي هدف أقل من البقاء القومي، ولكن المطالب المتعلقة بالاستعداد للحرب ستسيطر على الدولة القومية حتى في وقت السلم أيضاً. ولذلك، كان لودندورف يرى بالفعل أن العلاقة التقليدية بين السياسة والحرب يجب عكسها، ومن ثم «الضرب بكل نظريات كلاوزفيتس عرض الحائط». إن «هدف الحرب والسياسة معاً هو الحفاظ على الشعب، ولكن الحرب هي أكبر تعبير عن "إرادة الحياة الوطنية"، ولذلك، يجب أن تخضع السياسة لتوجيه الحرب».[4] وباختصار، برز لودندورف بوصفه عسكرياً صرفاً، بمعنى أن مثَله الأعلى هو إقامة أمة مدربة ومجهزة ومستعدة للنصر في أي صراع وجودي. ولهذه الغاية ناضل لودندورف من أجل إقامة «ديكتاتورية فنية لأغراض إدارة الحرب الشاملة».[5] وكان يعتقد أن بقية الأمور الأخرى تمكن التضحية بها من أجل هذا الهدف، من دون أدنى إحساس بتأنيب الضمير.

اعتراض الليبراليين

في حين لقيت "الديكتاتورية الفنية" إعجاباً من ذوي العقلية العسكرية فقد كانت بالنسبة إلى الليبراليين في فترة ما بين الحربين غير مستساغة إلى أقصى حد. علاوة على

ذلك، ربما نُظِر إليها على ما يبدو على أنها تهديد بصعود ألمانيا النازية. في مواجهة مثل هذا التهديد، بدت الآفاق قاتمة فعلياً للديمقراطيات الأوروبية، ليس فقط بسبب أن الجهود الهادفة لهزيمة دولة قومية؛ دولة تضع أيديولوجيتها بفكرة الصراع في قلب الشؤون الإنسانية، ستكون باهظة التكلفة من حيث الدم والمال، ولكن لأنها ستتطلب مستويات غير مسبوقة من التعبئة الاجتماعية أيضاً. وكما لاحظ الاستراتيجي البريطاني، باسل ليدل هارت، فإن إحدى ضحايا ذلك قد تكون:

> التقاليد البريطانية للحرية الفردية، تراثنا الأثمن، الذي سيكون معرضاً للخطر على الفور إذا قبلنا النظرية الأجنبية الجديدة للإعداد الشمولي للحرب. وستكون أعظم مفارقة في تاريخنا إذا ما ضحينا بهذه الحرية خلال عملية الاستعداد هي الدفاع عنها. سيكون ذلك مثل الانتحار هرباً من الخوف.[6]

لم يرفض ليدل هارت بشكل تام الحرب بوصفها أداة سياسية، ولكن مخاوفه، بشأن تهديد الحرية الفردية جراء اندلاع صراع شمولي، كانت متشارَكة كثيراً مع حركة سلام متنامية في بريطانيا خلال فترة الثلاثينيات. وفي سجال ساخن مع جورج أرويل (الذي كان يدعم بحماس الحرب ضد هتلر)، عدَّد الشاعر البريطاني دي.إس. سافيج D.S. Savage، الطرق الكثيرة والمتنوعة التي كانت تجعل من محاربة ألمانيا عملاً تدميرياً ذاتياً لبريطانيا. فذكر أن الفاشية تشمل ما يأتي:

> تقييد حريات الأفراد والأقليات، والقضاء على الحياة الخاصة والقيم الخاصة، لتحل محلها حياة الدولة والقيم العامة (الوطنية)، وفرض الانضباط الخارجي (النزعة العسكرية)، وشيوع القيم الجماهيرية والذهنية الجماهيرية، وتزييف النشاط الفكري تحت ضغط الحكومة... علينا ألا ننخدع بالأسماء... إنه الواقع تحت تسمية جذابة. تستلزم الحرب تنظيمات شمولية للمجتمع. لقد نظمت ألمانيا نفسها بناءً على هذا الأساس قبيل اندلاع الحرب. وبريطانيا تجد نفسها الآن مرغمة على اتخاذ الإجراءات ذاتها عقب تورطها في الحرب. الألمان يسمونها اشتراكية وطنية. ونحن نسميها ديمقراطية. والنتيجة واحدة.[7]

كان سافيج مُحقاً تماماً في توضيح المخاطر على الحياة الوطنية المتعلقة بالمتطلبات التي تفرضها حرب شاملة. ولكن حتى مع هذا، وفي مواجهة تهديد كالنازية، يصعب فهم كيف قدّمت النزعة السلمية طريقة قابلة للحياة للمضي قدماً. فالامتثال لمثل هذا التوجه لم يقدم سوى تأخير الهزيمة، وذلك بالانسحاب من مواجهة التجليات غير السارة للسياسة الدولية حتى تصل (كما في الحالة النازية) إلى طرق باب البيت عند الفجر.[8] وعلى المدى الطويل، قد تكون نتيجة مثل هذه المقاربة هي الخضوع الكلي.

حل فني!

يشير كل ما سبق إلى أن تحدياً رئيساً واجه الديمقراطيات الأوروبية، وهو إيجاد حل وسط بين طرفي النقيض: الشمولية والسلمية، لكن كيف يمكن تحقيق ذلك؟ يكمن أحد الحلول الممكنة في السعي للتوصل إلى حل فني من شأنه أن يخلصها من ضرورة الاختيار بين مستقبلين سياسيين غير مرغوبين على حد سواء. وفي هذا السياق، أصبحت الأفكار المرتبطة بمجموعة طقوسية من المُنظّرين العسكريين، الذين دافعوا عن خوض حروب المستقبل باستخدام قوات عالية الميكنة، محور جدل ساخن. وشملت هذه المجموعة أمثال: جي.إف.سي. فولر، وليدل هارت في بريطانيا، وجوليو دويت في إيطاليا، وشارل ديجول في فرنسا، وهاينز جوديريان في ألمانيا.[9] كانت لدى هذه المجموعة آراء متنوعة بشأن قضية خوض الحرب المستقبلية، وقيمة استخدام الميكنة العسكرية فيها. ذلك أن القضية بالنسبة إلى البعض لم تكن أكثر من قضية عسكرية فنية ضيقة، بمعنى أنه كان يُنظر إلى الميكنة باعتبارها أحدث مرحلة في التنافس النوعي الذي تجب معالجته، بغية تجنب التفاوت الخطير في الوسائل. ومع ذلك، فقد رأى معظمهم أن بإمكان الميكنة تقليص كلفة الحروب المستقبلية إلى مستويات أكثر تحملاً، فيما سعى البعض – وأبرزهم ليدل هارت – لإضافة مثل هذه الأمور إلى التحديات التي تشكلها الحرب بالنسبة إلى مُثُل الديمقراطية الليبرالية.

ومع ذلك، كانت نقطة الانطلاق في جميع الحالات هي رؤية مشتركة حول كيف يمكن لبرنامج ابتكار عسكري–فني طموح أن يقلص بشكل كبير من عبء الاحتكاك الذي

يصاحب تنفيذ العمليات العسكرية، ومن ثم يوفر القدرة على إلحاق هزيمة سريعة بالعدو. وقد شملت العناصر الرئيسة لاستغلال هذه القدرة تبني بعض المفاهيم العملياتية الجديدة الطموحة. في الماضي، كان يُقال إن النصر يتطلب إلحاق دمار مادي بالقوات المسلحة للعدو في محاولة لنزع سلاحه، وجعله عاجزاً عن مقاومة إرادة المنتصر. أما مؤخراً فقد بات ممكناً مع ذلك، وبفضل التطورات العلمية، أن تحل محل عملية الدمار المادي البطيء عملية تفكك سيكولوجي سريع. وبشكل أكثر تحديداً، يمكن القول بأن الأساليب الفنية للميكنة – في صورة دبابات وطائرات – قد سمحت الآن بتوجيه الهجمات مباشرة إلى إرادة القتال لدى العدو، ومن ثم تجنب خوض العملية المكلفة لتدمير الوسائل المادية للقتال. تتمتع الدبابات بقابلية الحركة اللازمة لتجنب العناصر "الفعالة" الثقيلة نسبياً في جيش العدو، المكونة من المجندين، وتوجيه ضربات ضد هياكل القيادة والسيطرة. مثل هذه الهجمات تولد مستويات كارثية من الاحتكاك للعدو، من خلال بث الفوضى وتسريع الانهيار المعنوي، ومن ثم حرمانه من القدرة على القيام بمقاومة منظمة، من دون قتل عدد كبير من الناس في تلك العملية. ولعل الهجمات الأكثر طموحاً من هذه هي تلك الهجمات التي تُشن باستخدام الطائرات ضد مدن العدو، بهدف بث الذعر والارتباك، بحيث تشل المجهود الحربي للدولة في وقت قصير، ومن دون أن تماثل نسبية القتلى التي كان يتطلبها الأسلوب التقليدي لشن الحرب. وبالتالي، ما يهم هنا، هو امتلاك الأسلحة الجديدة بأعداد كافية، وتنظيمها في تشكيلات مناسبة، وتزويدها بالأفراد المدربين جيداً وفقاً لمجموعة من العقائد القتالية التي تركز على تحقيق النصر السريع. يجب أن يتكون هذا النوع الجديد من اختصاصيين فنيين، وهو ما يتطلب منهم أن يكونوا محترفين ممن قضوا مدة طويلة في الخدمة، مقارنة بالمجندين ذوي مدة الخدمة القصيرة. وعليه فسيكون تدريبهم والاحتفاظ بهم أمراً مكلفاً مثلهم مثل الآليات التي يعملون عليها. وفي المقابل، سيكون عددهم صغيراً نسبياً. علاوة على ذلك، رأى الليبراليون فيهم بديلاً جذاباً لتدريب الجيوش الضخمة من المجندين في وقت السلم، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تكاليف اقتصادية وسياسية مصاحبة، قبل إرسالهم إلى مذبحة شاملة بمجرد اندلاع الحرب.

حدود الأسلوب

على الرغم من أنه كانت هناك بالتأكيد مزية في هذه الرؤى الجريئة بشأن الحرب المستقبلية، فقد كان من السهل أيضاً تضخيم قدرة الأسلوب العسكري في تحقيق انتصارات سريعة بتكلفة منخفضة. لم يكن أحد متفائلاً في هذا الصدد أكثر من فولر الذي قال:

> تشكل الأسلحة – بشرط اكتشاف الأسلحة المناسبة – نسبة 99٪ من النصر... ولا تمثل الاستراتيجية والسيطرة، والقيادة، والشجاعة، والانضباط، والإمداد، والتنظيم وغيرها من العناصر المعنوية والمادية للحرب شيئاً مقارنة بتفوق الأسلحة، وستمثل في أفضل تقدير نسبة الـ 1٪ المتبقية.[10]

وبقدر هذه الحماسة التي شاركه فيها أصدقاؤه أثبتت الأحداث خطأ اعتقادهم. لم يُبرز أحد المشكلة الأساسية مثلما فعل لوديندورف، الذي رأى أن الأسلوب لا يقدم حلاً حقيقياً لتكلفة الحرب في المستقبل. لقد كان لودينـدورف مهتماً بكل تأكيد بنشر أكفأ القوات المسلحة، بهدف نزع سلاح العدو في أسرع وقت ممكن عقب اندلاع الأعمال العدائية، ذلك أنه كلما استطاع نزع سلاح عدوه بسرعة أكبر، قلّت فرصة إلحاق الضرر بالقوات الصديقة. ولهذا الغرض، كان مهتماً بالتطورات في الأساليب المرتبطة بالميكنة. بالطريقة ذاتها، ظل غير مقتنع بأن الأسلوب ذاته سيجلب تفوقاً حاسماً في الحرب المستقبلية. فالتنافس العسكري– الفني بين الدول يعني أن الأسلوب المتفوق سوف يشكل تفوقاً عابراً لا يمكن الاعتماد عليه.

> كما حدث في الحرب العالمية، "وُضع الأسلوب في مقابل الأسلوب"، وعليه لطالما عرف الناس كيف يواجهون الوسائل الفنية الدفاعية بوسائل فنية هجومية... ربما يمكن القول إن التنافس المتبادل بين الوسائل الفنية يقود إلى موازنة بين وسائل الهجوم ووسائل الدفاع، أو إلى إيجاد وسائل لمواجهتها.[11]

يتبع هذا أن الأسلوب العسكري السليم كان قيِّماً، بل ضرورياً. لكنه لم يستطع تحقيق النصر بحد ذاته. على النقيض من ذلك، سوف تحدد نتيجة أي حرب مستقبلية في النهاية

بالقتال الصعب؛ القتال الذي يتطلب كلاً من العزيمة والقدرة على تكبيد العدو كثيراً من الضحايا والخسائر المادية، وكذلك تحملها على فترة ممتدة.

استُخدمت الحجج ذاتها تقريباً في بريطانيا من قبل فيكتور والاس جرمينز في سياق الرد المدروس بعناية على ولع فولر المبكر بالتقنية.

> نظرية أن النجاح في الحرب لا يتحقق بالقتال الصعب ولا بالتفوق في القيادة أو التدريب أو الأعداد، ولكن بالاستخدام المفاجئ لبعض الابتكارات الرائعة، هي نظرية جذابة للغاية... ومع ذلك يجب أن تتذكر أنه إذا وضعت نفسك في مقابل دولة متطورة صناعياً، فستجد أن الأفراد على الجانب الآخر ليسوا بحمقى ولا كسالى. بل سيكونون على القدر ذاته من النشاط في البحث والخبرة التي تتمتع بها.

وعليه، فإن المبادرات الفنية المتخَذة من أحد الأطراف تحفز إلى بدء التدابير المضادة من قبل الأعداء المحتملين، الأمر الذي يقود إلى إعادة التوازن الأصلي للأسلوب. هذا ما قاد جيرمينز إلى استنتاج أن «نظرية أن الحرب المقبلة ستكون حرباً عالية السرعة تبدو محل شك كثيراً». فعلى الرغم من أهمية الابتكارات الفنية، فإن إدخالها لا يحل محل «القوة المركزة من الرجولة الوطنية، والموارد الوطنية جميعاً، التي... يمكن أن تحقق النصر وحدها في الحرب المقبلة».[12]

وكما يقترح هذا المنطق، فقد كان ممكناً تماماً بناء حجة منطقية في هذه المسألة للتدليل على أن الابتكارات الفنية العسكرية المثيرة لن تقدم حلاً حقيقياً للتحديات التي تفرضها الحرب الشاملة. كان منطقياً افتراض أن الدبابات سوف تحفظ القدرة على تحقيق نتائج سريعة وحاسمة فقط في حالة عدو غير مستعد لمجابهة التهديد الذي تمثله، وإلا فإن النتائج لن تكون حاسمة في العمليات التي تنحو إلى الجمود والاستنزاف. بالطبع كان بالإمكان دائماً الرد على ذلك بأنه يمكن التغلب على التحديات التي تمثلها الدفاعات المضادة للدبابات من خلال إدخال تطويرات مناسبة على الأسلوب الذي تُدار به معارك الدبابات. وكان جودريان، على سبيل المثال، يرى أن نشر دبابات بأعداد كبيرة على أرض

ملائمة، مع الاستفادة من مزية المباغتة، يتيح هزيمة دفاعات العدو من دون تكبُّد خسائر معوقة في العملية.[13] ومع ذلك فتلك الحيل لا تقدم إجابة شافية أو حلاً قاطعاً للتحديات التي تشكلها الدفاعات المضادة للدبابات، بل إنها لم تمثل سوى خطوة صغيرة في عملية تنافس مفتوح. ومع أن التكتيكات التي أُطلق عليها اسم "الحرب الخاطفة" قد عززت بالفعل من قوة الدبابات، فقد كانت فقط مسألة وقت قبل أن تسلبها التطورات الفنية المضادة، بدورها، كثيراً من فاعليتها.[14] وباختصار، فإن سمة الإلغاء الذاتي التي تتميز بها الابتكارات الفنية العسكرية، كانت تعني أن الدبابات وعملياتها باتت جزءاً من المجهود الحربي الشامل للدولة وليست بديلاً منه.

خلال مرحلة ما بين الحربين، ظل صعباً تصور استحداث وسائل فعالة لتقليص آثار الهجمات الجوية على المدن التي قد تسرع بكسر الإرادة الوطنية لمواصلة القتال. ومع ذلك، كان هناك إدراك بأنه إذا امتلك كلا الجانبين قوات جوية قادرة على شن مثل هذه الهجمات، فلا يمكن اعتبار أن أياً منهما يمتلك مزية كبيرة. وبالتالي ما لم - أو إلى أن - ينجح أحد الطرفين في تدمير القوة الجوية للآخر، ومن ثم تحقيق ما أسماه دويت "السيطرة على الجو"، فقد تتحول حرب كهذه إلى شكل من أشكال السباق المخيف، لإضعاف معنويات المدنيين عبر عمليات القصف، فيما تدخل الجيوش المتصارعة عمليات طويلة ومكلفة وغير مجدية. في ظل مثل هذه الظروف، سيكون النصر حليف الدولة التي يتوافر لدى شعبها إرادة أكبر على تحمل التكلفة المصاحبة لمثل هذه الحرب.

في الحقيقة، كان مثل هذا الأسلوب في التفكير هو ما قاد فولر إلى الشك في قدرة الدول الديمقراطية على التفوق في الحرب ضد ما اعتقد أنه الانضباط الفائق الذي غرسته الفاشية. لقد كان في البداية واحداً من أوائل المؤيدين لاستغلال الأسلوب العسكري بديلاً من تكاليف الحرب، ولكنه غيّر رأيه تماماً فيما بعد، متبنياً وجهة النظر القائلة بأن معارك الدبابات ستثبت عجزها عن الحسم ضد العدو المسلح بأسلحة مشابهة، وأن

محصلة الحروب المستقبلية ستعتمد على قدرة المدنيين على تحمل القصف الجوي الشديد. وفي عام 1937 شدد على:

> مسألة الانضباط، لأن القوى الروحية والمعنوية في هذا العصر تبرز مجدداً... في الحرب التي نريد شنها، نريد عقولاً من الطراز الأول، وقلوباً من الطراز الأول، وأجساماً من الطراز الأول، وأسلحة من الطراز الأول. وعلى رغم أنني قلت إن الأسلحة قد تمثل 99٪ من النصر، فإنها من دون العقول من الطراز الأول تصبح مجرد حديد خردة.[15]

بعبارة أخرى، فإن النصر سيحالف فقط تلك الدول التي أعدت نفسها بشكل شامل لصراع طويل ومكلف، صراع يحدده الموقف المعنوي أكثر من الموقف الفني. لقد تفوقت الفاشية بالفعل في غرس الانضباط لدرجة بدت معها النتيجة قاتمة ومتشائمة بالنسبة إلى الديمقراطية الليبرالية فيما يتعلق بالحرب الشاملة. فالتقصير في القيام بالتجهيزات الضرورية سيعني الخسارة عندما تنشب الحرب في النهاية، في حين أن القيام بهذه التجهيزات خلال وقت السلم سيعني الاستسلام للاستبداد، حتى قبل أن يبدأ القتال.

ليدل هارت والحرب المحدودة

بحلول منتصف الثلاثينيات، كانت هناك شكوك جادة بشأن قدرة الأسلوب العسكري على تسهيل تحقيق انتصارات سريعة ومنخفضة التكلفة. فالطبيعة النافية للذات بغية التنافس الفني العسكري جعلت من تكرار المأزق الذي تحدث عنه بلوش أمراً مرجحاً، بما يقود إلى صراع طويل وباهظ التكلفة، ويتطلب تعبئة شاملة. في ظل مثل هذه الظروف، حتى الحرب المظفرة ربما تصبح فرضية تحمل نقيضها للدول الديمقراطية.

كان ليدل هارت من بين الذين شذّوا عن طريقة التفكير هذه، إذ أصر على النظر إلى الأمور بطريقة مختلفة. لقد تخلى بالتأكيد عن موقفه السابق بشأن قدرة القوات الميكنة على كسب الحروب بسرعة، محتجاً بأن التطورات الفنية الحديثة تتعارض ومثل هذا الاستنتاج.

> اتجاه تطوير الأسلحة الحديثة أصبح إلى حد كبير في صالح الدفاع. لقد كان المدفع الآلي هو الذي أرسى تفوق الجانب الدفاعي في الحرب الأخيرة. واليوم هناك مدافع آلية أكثر من أي وقت مضى. المدافع الآلية المضادة للدبابات والمضادة للطائرات، التي تحسنت كثيراً منذ الحرب، هي محض أسلحة دفاعية.[16]

ومع ذلك فقد اختلف عن المعلقين الآخرين بقوله إن المأزق الذي حدده بلوش، الذي يمكن أن ينشأ من هذا الوضع، قد يتحول إلى مزية «للدولة غير المعتدية في الحرب، الدولة التي تهتم فقط بالحفاظ على مصالحها ومصالح أصدقائها»،[17] ذلك أن التكاليف الكاملة للحرب الحديثة تنبثق من الجهود المستمرة لتجريد العدو من سلاحه في مواجهة مقاومة فعالة. ومن ثم فإن الدول التي تقاتل من أجل الحفاظ على النظام السياسي القائم ربما تتجنب تحمل هذه التكاليف، بل وتتهرب من متطلبات التعبئة الشاملة، بالفعل، وتخوض الحرب بأسلوب مقيَّد بشكل متناسب. وكانت المهارة تكمن في تحديد هدف استراتيجي مناسب، لأنه إذا لم يكن الهدف هو تجريد العدو من أسلحته بأسرع وقت ممكن، فماذا يكون؟ هنا، قدم ليدل هارت بديلاً جديداً تماماً: ينبغي أن يكون الهدف الاستراتيجي هو:

> إقناع العدو بأنه لن يكسب شيئاً بخوضه الحرب، بل سيخسر كثيراً. المبدأ التوجيهي في هذا هو تفادي سعي العدو المغتر إلى اتخاذ قرار بشن عدوان علينا. والطريقة هي ليست مجرد التفادي، ولكن جعل العدو يدفع أكبر خسارة ممكنة جراء جهوده العدوانية. وفي المجال العسكري ينطوي هذا على دفاعات نشطة ومتحركة يتسع فيها أثر المقاومة المباشرة بهجمات انتقامية... وكذلك بعمليات إنهاك مستمرة.

بعبارة أخرى، ينبغي أن يكون الهدف الاستراتيجي هو المحافظة على القوات، وفي الوقت ذاته إنهاك قوات العدو، بقصد إقناعه بأن تكاليف الاستمرار في القتال ستفوق أي مكاسب سياسية يأمل الحصول عليها. في مواجهة مثل هذا الموقف، سيتراجع العدو عاجلاً أو آجلاً، لأنه «لا يوجد شيء يضعف الروح المعنوية للجنود أكثر من رؤيتهم جثث زملائهم متراكمة بعضها فوق بعض، في مواجهة دفاع لا ينكسر. وسرعان ما يتسرب هذا الانطباع إلى الشعب في الداخل».[18] ومن ثم سيحل السلام من دون حمام الدماء المصاحب لجهود غير محدود يهدف إلى تجريد العدو من سلاحه تماماً.

وبالتالي، كان ليدل هارت يؤيد استراتيجية الحرب المحدودة، التي من خلالها يمكن للدولة الديمقراطية أن «تحافظ على مصالحها ومصالح أصدقائها» في مواجهة عدوان القوى التنقيحية.* وكان يأمل أن تتمكن بريطانيا وفرنسا على وجه التحديد من الدفاع عن نفسيهما ضد ألمانيا هتلر من دون تكبد خسائر مروّعة والتضحية بمؤسساتها السياسية لتلبية متطلبات الحرب الشاملة. ولا شك في أن الظروف الجغرافية والفنية عززت إمكانية تطبيق أفكاره في هذا الأمر. فوضعُ بريطانيا من حيث هي جزيرة وفّر لها قاعدة آمنة نسبياً، يمكن أن تقوم من خلالها بخوض مثل هذه الحروب المحدودة. وفرنسا لديها حدود مشتركة مع ألمانيا، ومن ثم فقد كانت أكثر عرضة لهجوم بالقوات البرية. وفي المقابل، كانت الحدود في الثلاثينيات معززة بكثافة بشكل يجعل أي هجوم مكلفاً للغاية. وكانت النتيجة هي خط ماجينو** الذي تحدث عنه ليدل هارت بشكل إيجابي.[19]

أما إمكانية الدفاع عن المدن ضد الهجمات الجوية فكانت أقل تأكيداً، وأصبح موقف ليدل هارت أكثر اهتزازاً عندما قال إن المدفع المضاد للطائرات يفقد الطائرات مزيتها. لكنه مع ذلك، كان محقاً عندما نفى قدرة القوات الجوية الأوروبية أن تحيل التجمعات السكنية إلى حطام في وقت قصير.

> إذا كانت أوروبا تفكر كثيراً في القوة الجوية، فمن المؤكد أنها تبالغ في الأمر. ورغم قدر قلق التجمعات السكنية المدنية، فإن الخطر القائم حالياً مغالى فيه. السبب في هذا بسيط جداً: القوات الجوية التي تمتلكها أوروبا حتى اليوم لا تكفي لحمل القدرة التدميرية المتخيلة.

---

* يكتسب التوجه الأيديولوجي التنقيحي أو المراجع revisionist اسمه من مراجعته افتراضات كارل ماركس، واختلافه مع بعضها، وبخاصة ما يتعلق بضرورة الثورة من أجل إقامة المجتمع الاشتراكي. ومن أبرز رواده الفيلسوف الألماني إدوارد برنشتاين (1850-1932). (المحرر)

** خط دفاعي محصن شيدته فرنسا على طول حدودها مع ألمانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى بهدف وقف تقدم القوات الألمانية وإنهاكها. (المترجم)

ويمكن القول إن الحمولة المطلوبة من القنابل الشديدة الانفجار اللازمة لتدمير أي مدينة كبيرة تفوق بكثير قدرة أي قاذفات تمتلكها حالياً أي دولة.

لا شك في أن أسراب الطائرات القاذفة سوف تصبح أدوات مخيفة في الحرب، ولكن الأساليب الدفاعية في مواجهة الهجمات قد تطورت تطورات مذهلة في المدة ذاتها، ليس أقلها إدخال الرادار في هذا السياق. في الوقت نفسه، كان ليدل هارت أكثر انبهاراً بقدرة القوة الجوية التي لاحظها على إرباك تحركات القوات البرية وإمداداتها خلال استعدادها للحشد للمعركة. وكان يميل للاعتقاد أن هذه القدرة الجديدة تمثل سبباً آخر يفسر حتمية فشل الجهود الهجومية الموجهة لتجريد العدو من أسلحته، ذلك أن الهياكل اللوجستية الحساسة التي تعتمد عليها لن تصمد في وجه هجوم جوي متواصل.[20]

كل هذا يشير إلى أن بريطانيا وفرنسا كانتا في موقف قوي نسبياً مقارنة بألمانيا، وأن هذا الموقف يمكن استغلاله عبر استراتيجية قسرية محدودة تهدف إلى معاقبة المعتدي، ومن ثم التخلص من متطلبات الاستعداد لحرب شاملة وخوضها. لقد كانت وصفات ليدل هارت مؤثرة في حكومة تشامبرلين التي كانت هي نفسها مشغولة بتجنب تكرار الحرب العالمية الأولى، ورأت فيها وسيلة لتقليص تورط بريطانيا في أي نزاع أوروبي مستقبلي. ولكن عندما اندلعت الحرب، لماذا إذاً نجح هتلر في التفوق على فرنسا ووضع بريطانيا في أسوأ ظروف استراتيجية؟ في عام 1937، لاحظ ليدل هارت أنه «إذا استبعدنا سياسة عدم المقاومة، فسوف يعتمد أي أمن على تقديرنا للعوامل الفنية والعوامل السياسية».[21] وبقدر ما كان هناك اهتمام بالتوازن العسكري–الفني، نجد أن رأيه كان صواباً: في ظل الظروف السائدة، من المتوقع أن تكون جهود تجريد العدو من أسلحته في حال الحرب مكلفة للغاية. وعلى الجانب الآخر، تعتمد الدرجة التي يمكن بها استغلال هذا الوضع في تشكيل استراتيجية أنجلو–فرنسية، على المناخ السياسي للعدو. وفيما يتعلق بدوافع هتلر، كان ليدل هارت،

مثله في ذلك مثل تشامبرلين، على خطأ تماماً، فلم يكن السيد هتلر ذلك السياسي العقلاني الذي يتخذ القرارات بناءً على خطوات محسوبة كما ثبت أنهما كانا يظنان.[22] بالتالي، كانت فرص خوض حرب محدودة ناجحة ضد ألمانيا أبعد ما تكون عن الاعتبارات الفنية فقط. وفقاً لأورويل الذي كان رأيه أصوب في هذه الأمور:

> توحي استراتيجية "الأهداف المحدودة" بأن عدوك يشبهك كثيراً، تريد أن تنال منه، لكن الحفاظ على سلامتك لا يتطلب منك إبادته أو حتى التدخل في سياسته الداخلية.

مشكلة هتلر في ظهوره بأنه شخص من نوع مختلف جداً: شخص يسعى لتحقيق طموحاته السياسية الكابوسية «برؤية جامدة لشخص مصاب بالهوس الأحادي». إضافة إلى ذلك، كان مسيطراً على الشعب الألماني بشكل واضح، لدرجة أنهم كانوا راغبين في تبني عرضه القائم على «الصراع والخطر والموت» في محاولة لتحقيق رؤية زعيمهم.[23] المحصلة هي أن الحرب مع ألمانيا النازية لم تكن لتُحسَم بوساطة جهد حربي محدود، لأنها لم تكن من ذلك النوع من الدول القومية التي يمكن تهديدها باحتمالية الخسائر الجسيمة. في نهاية المطاف، اعتمد بقاء الديمقراطية الأوروبية على إطاحة هتلر من السلطة، الأمر الذي كان يتطلب مسبقاً جهداً حربياً غير محدود يهدف إلى شل ألمانيا تماماً بحيث لا تستطيع الدفاع عن نفسها.

خوض الحرب

على مدار الحرب التي تلت ذلك، أثبت ليدل هارت أنه على صواب في تقديره للعوامل الفنية، تماماً كما كان أورويل محقاً في تحليله السياسي. وفي عام 1940، انهارت المقاومة الفرنسية بسرعة في أعقاب الهجوم الألماني الجسور. هذا النصر المذهل تحقق بوساطة الوسائل المميكنة التي شنت هجوماً مباغتاً عبر غابات الأردين Ardennes الكثيفة، وعبر نهر الميز Meuse. بهذا الهجوم، اجتازت الجناح الشمالي لدفاعات ماجينو،

ومن ثم استطاعت التوغل بسرعة خلف الخطوط الأنجلو-فرنسية، وأدى هذا إلى بث الذعر والارتباك. وجاء انهيار قوات التحالف جزئياً نتيجة الخسائر المادية، ولكن السبب الرئيس هو الانهيار النفسي الذي نجم عن التقدم السريع للمدرعات الألمانية، وهو ما توقعه المنظرون المتحمسون في عقد الثلاثينيات. في أعقاب ذلك، نُظر إلى معركة فرنسا على أنها أقرت بنجاح ألمانيا في تحقيق نصر سريع بسبب اعتمادها على قوات عالية الكفاءة، ولكن قليلة نسبياً، ومميكنة.

ومع ذلك فإن سقوط فرنسا لم يكن حقاً ما يمكن الدفاع عن الحرب المميكنة بناءً عليه. فحيث عجَّل هتلر بظهور إعلان الحرب الأنجلو-فرنسي بسبب غزوه بولندا، فإنه شعر بأهمية تحقيق نصر مبكر في الغرب، لكي يتجنب هزيمة كاسحة نتيجة تفوق العدو من حيث الأعداد والموارد في سياق صراع طويل. ولهذا الغرض، تملق جنرالاته الأكثر حذراً من المخاطرة بكل شيء في هجوم خاطف ربما كانت فرص نجاحه ضئيلة. فقد كان التحرك الشامل للمدرعات عبر منطقة الأردين، ثم العبور إلى الجهة المقابلة من النهر محاولة محفوفة بمخاطر هائلة، ربما كان من السهل أن تبوء بالفشل. لم تكن القوات الفرنسية التي كانت تتمركز على الضفة الغربية من نهر الميز قوية بشكل مميز، ولكنها كانت قوية بما يكفي لسحق رؤوس الجسور التي نجح الألمان في إقامتها عبر النهر. وربما كان بوسعها النجاح في ذلك لو لم تُبتلَ بسلسلة العراقيل التي عطَّلت انضمامها إلى المعركة على نحو قاتل. باختصار، كان الألمان محظوظين وجيدين أيضاً، بينما كان الفرنسيون سيئي الحظ ومتوسطي الكفاءة على نحو واضح. ولو عُوِّق تقدم القوات المدرعة لبعض الوقت عند نهر الميز، فلربما لم ينجحوا في العبور قط، ولكانوا هُزموا في معركة استنزاف في ظل تدفق قوات الاحتياط الفرنسية، حتى وإن كان هذا التدفق بطيئاً، ولربما قُطِّعوا إرباً بالهجمات الجوية وهم في طريقهم للانسحاب عبر غابات الأردين. على أثر هذه الأحداث، لم يكن من المتوقع أن تلقى الهجمات البرية الجسورة باستخدام القوات المدرعة، تأييداً كبيراً من وجهة نظر أي شخص فيما يتعلق بكيفية خوض الحرب والانتصار فيها.

علاوة على ذلك، على رغم أن بريطانيا قد طُرِدت قسراً من القارة في عام 1940 فقد ظلت آمنة نسبياً خلف القناة [الإنجليزية]. ذلك أن القوة البحرية الملكية قد ضمنت عدم تفكير ألمانيا في شن هجوم برمائي من دون أن تحقق أولاً هيمنة جوية على القناة الإنجليزية. ولهذا السبب، كُلِّف سلاح الجو الألماني بتدمير سلاح الجو الملكي البريطاني بمهاجمة قواعده الجوية، واستدراج طائراته إلى معارك مكلفة. على الرغم من أن النجاح في هذه المهمة كان متوقعاً بثقة، فقد أخفق سلاح الجو الألماني في تحقيق هدفه الاستراتيجي. ومع أن سلاح الجو الملكي لم يكن متفوقاً لا من حيث كفاءة الطيارين والطائرات ولا من حيث العدد، فقد استطاعت بريطانيا أن تكون صاحبة أفضل نظام دفاع جوي متكامل في العالم. ذلك أن سلسلة محطات الرادار المرتبطة بجهاز متطور للقيادة والسيطرة قد سمحت للطائرات المقاتلة بخوض المعارك بكفاءة منقطعة النظير، ومن ثم إلحاق خسائر فادحة في صفوف الطيارين الألمان الذين كانوا يعملون في ظل عبء أثقل من الاحتكاك. وبهذه الطريقة، انهزم سلاح الجو الألماني وأمنت بريطانيا من التهديد بغزو محدق.

في المقابل، واجهت بريطانيا صعوبات جمة في توجيه ضربات انتقامية لألمانيا من خلف القناة. وكانت الأهداف الاقتصادية من بين الأهداف الممكنة للقصف الجوي. ومع ذلك فقد قُلبت الطاولة على سلاح الجو الملكي، وتأكدت الشكوك السابقة بشأن قدرة القوات الجوية على تحقيق نتائج مهمة ضد مثل تلك الأهداف. فقد أثبتت الطائرات البريطانية أن عددها غير كافٍ، وكانت تفتقر إلى المدى وحمولة القنابل اللازمين لتوجيه ضربات قاصمة لاقتصاد الحرب الألماني، كما اتضح أيضاً أنها مكشوفة جداً أمام مقاتلات العدو، وكان من شأن التحول إلى الطيران الليلي أن يقلل من الخسائر. لكن الطلعات الليلية ضاعفت المشكلات الاحتكاكية الخطيرة المتعلقة بالملاحة ودقة القصف، الأمر الذي أثبت استحالة القيام بعمليات قصف دقيقة لمصانع مفردة. وبالفعل، انتهى «تقرير بوت»، وهو تحليل لدقة القصف أجري عام 1941، إلى نتيجة محبطة، وهي أن ثلث الطائرات فقط التي أقرت بمهاجمة أهدافها قد اقتربت من تلك الأهداف بمسافة خمسة أميال.[24] وكان من نتائج هذا التقرير تشجيع التحول إلى نظام قصف المناطق، على أمل أن

يؤدي إلقاء عدد كبير من القنابل على الأهداف الحضرية إلى تدمير بعض المنشآت المهمة للمجهود الحربي للعدو. لكن لم يُتوقع أن يسفر مثل هذا الأسلوب عن تحقيق نصر سريع، وفي الوقت ذاته أتاح للألمان فرصة كبيرة لإعادة النظر في أساليبهم الدفاعية ضد الغارات الليلية.

نشب صراع على التفوق الفني بين قاذفات سلاح الجو الملكي والدفاعات الجوية الألمانية، استنزف قدراً كبيراً من الدماء والأموال في كلا الجانبين. وكان من شأن التذبذبات المؤقتة في هذا الميزان أن تسفر أحياناً عن نتائج مذهلة. في عام 1943، على سبيل المثال، شنّ سلاح الجو الملكي سلسلة غارات على هامبورج، في عملية استخدم فيها معدات الملاحة المُحسَّنة والتدابير الجديدة ضد الرادارات الألمانية. وبهذه الوسائل نجح في حرق قلب المدينة، وتعطيل المجهود الحربي فيها. وفي أعقاب هذه الغارات، حذَّر ألبيرت سبير، وزير الإنتاج الحربي الألماني، هتلر من أنه «إذا امتدت سلسة من مثل هذه الغارات إلى ست مدن ألمانية أخرى فسوف توقف إنتاج الأسلحة تماماً».[25] لكن تدمير ست مدن أخرى بهذه الطريقة كان خارج قدرة سلاح الجو الملكي. فقد روجعت التكتيكات الدفاعية الألمانية بسرعة لتعويض الكفاءة المتدنية للرادارات، بما أدى إلى نجاح الألمان في معاقبة سلسلة الغارات اللاحقة التي استهدفت برلين. وبينما بلغ متوسط خسارة سلاح الجو الملكي في غاراته على هامبورج نحو 2.8٪ من الطائرات، فقد تضاعفت خسارته تقريباً لتبلغ 5.2٪ في غاراته على برلين.[26] علاوة على ذلك، لم تشابه الخسائر التي تكبدتها العاصمة الألمانية، على رغم فداحتها، ما حدث في هامبورج. وحتى المراحل النهائية من الحرب، كان سلاح الجو الملكي يتكبد خسائر جسيمة من الدفاعات الألمانية، من دون القدرة على توجيه ضربات قاصمة ضد المجهود الحربي للعدو. ومع ذلك، فقد لعبت حملة القصف الجوي دوراً مهماً في هزيمة ألمانيا من خلال تدمير صناعتها العسكرية، وتوجيه عدد هائل من الموارد البشرية والمادية لمهمة الدفاع الجوي. لكن هذا كان مهماً فقط في سياق جهد أوسع استهدف استنزاف منتجات هذه الصناعة العسكرية، وهو جهد كان خارج قدرة بريطانيا بمفردها.

وعوضاً عن ذلك، كان الاتحاد السوفيتي، بداية من منتصف عام 1941، هو الذي يقوم بالجهد الرئيس في استنزاف الإنتاج الحربي لألمانيا وقوتها البشرية أيضاً. وبعدما هزم هتلر فرنسا هزيمة ساحقة، تجرأ على التعامل مع الاتحاد السوفيتي بالطريقة نفسها، مقتنعاً بالتفوق العسكري الألماني. وقد كان محقاً إلى حد ما، على اعتبار أن الجيش الأحمر لم يكن في البداية مجهزاً لمواجهة التحدي الألماني. لكن بخلاف الفرنسيين، كان بإمكان السوفييت مبادلة الزمن بالمسافة في أعقاب الهجوم الألماني، واستطاع السوفييت التعلُّم من أخطائهم الأولية، وإعادة تشكيل قواتهم المسلحة، بفضل جهد بطولي على طول الخطوط بما أتاح لهم التفوق على الألمان. وقد نُشرت أسلحة مُحسَّنة لتوظيفها بما يوافق مذهب "المعركة العميقة" الإبداعي الذي أمدّ الجيش الأحمر بمجموعة من الأساليب العملياتية التي كانت أكثر تطوراً من نظيرتها الألمانية.[27] إضافة إلى ذلك، قامت الصناعة السوفيتية - بمجرد شحنها إلى شرق جبال الأورال - بمهمة ممتازة تمثلت بتوفير العتاد العسكري اللازم لخوض حرب طويلة الأمد من ذلك النوع الذي نشأ مع تراجع المزايا الفنية الألمانية. كل هذا الجهد تحمله نظام شمولي يُنزِل العقوبة القاسية، ويبث الإلهام الروحي من ذلك النوع الذي يحفز النفوس الضعيفة حتى في الأوقات العصيبة.

في عام 1937، قلل المارشال ميخائيل توخاتشفسكي في الاتحاد السوفيتي من أهمية الأساليب العسكرية الجديدة، محتجاً بأنه بمجرد:

> أن يواجه الألمان عدواً يقاتلهم ويبادر بالهجوم بنفسه، سيكون الصراع مريراً وطويلاً... وفي النهاية، سيعتمد الأمر على من يتمتع بروح معنوية أعلى، ومن يستطيع قرب نهاية العمليات العسكرية الدفع بقواته الاحتياطية في العمق.[28]

بعبارة أخرى، لا يتأتى النصر من التفوق في الأسلوب فقط: الروح المعنوية والعتاد العسكري يؤثران بقوة في حسم المعركة. في هذا كان توخاتشفسكي مصيباً. بمجرد أن فقدت القوات المسلحة الألمانية تفوقها الفني في مواجهة المنافسة النوعية من أعدائها، لم يعد هناك مزيد من الفرص لانتصارات سريعة تحققها قوات صغيرة بكلفة

محدودة. ومن الآن فصاعداً، ستتوقف نتائج الحرب على الكم، فضلاً عن نوع القوات المسلحة، إلى جانب استعداد الأمم لتحمل التضحيات المرتبطة بخوض صراع منهك على المدى الطويل. لم تتمتع ألمانيا في أي من هذه المجالات بأي تفوق على تحالف الأعداء الذي خلقته لنفسها بحلول عام 1942، وهو الذي أصبح في ذلك الوقت يضم الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانياتها الصناعية الهائلة. وهكذا، خلال العام التالي، مال التوازن العددي بشكل كبير لصالح أعدائها وغدت الهزيمة مسألة وقت فقط.

ظل بلوش

اتضح إذاً أن الأسلوب العسكري لم يصبح ذا فاعلية خاصة في تقليص النفقات المصاحبة لخوض الحرب العالمية الثانية. ذلك أن كل أسلوب يقابله أسلوب مضاد، الأمر الذي جعل شبح بلوش يظل يحوم حول الأحداث. ومع أن أفكار ليدل هارت لقلب هذا الوضع لصالح القوى الليبرالية كانت قابلة للنجاح في ظل ظروف سياسية مختلفة، فإنه فشل في حقيقة الأمر في تقدير مدى تفوق الاعتبارات السياسية على الفنية في الحسابات الاستراتيجية للأعداء. وهكذا، فقد كان ليدل هارت منفصماً عن مزاج عصره: أخفق في فهم أن سيطرة فكرة أحادية على هتلر دفعته إلى التخلي عن الحساب العقلاني، والمخاطرة بكل شيء في هجوم جريء ضد فرنسا. لقد ذهل ليدل هارت من حجم التكاليف المصاحبة للحرب الشاملة لدرجة جعلته لا يتصور أن أي قائد سياسي قد يخالف ذلك التفكير.

في أعقاب ذلك، لم يكن أمام بريطانيا المرتبكة من خيار إلا أن تدفع بكل شيء تقريباً لديها في المجهود الحربي، لمجرد أن تُبقي ألمانيا بعيدة عنها. بعبارة أخرى، كان المطلوب هو الدفع بكل ما تملك تقريباً لتحقيق أهداف استراتيجية محدودة. يصعب تحديد كم من الوقت يمكن أن تصمد القيم الليبرالية داخل جزيرتها في ظل هذه الظروف. أدخلت

بريطانيا نظام التجنيد العسكري الإلزامي قبل وقت قصير من بدء القتال، ثم هيأت اقتصادها بما يناسب الحرب. وفي الوقت نفسه، أبقت الحكومة الائتلافية على الديمقراطية البرلمانية، بينما قدَّم تشرشل - الذي فهم جيداً التهديد الوجودي الذي يمثله هتلر - نمطاً كاريزمياً فريداً في قيادة الحرب، الأمر الذي ساعد في الحفاظ على المعنويات الوطنية. وسرعان ما اتضح أنه لا تمكن مواجهة الأعمال العدائية من دون قيام الحكومة بتقديم درجة غير مسبوقة من التوجيه الاجتماعي والاقتصادي الإضافي. لكن محاولات تنفيذ مثل هذه التوجيهات قوبلت بحالة عدم ارتياح شديدة، أبرزت التناقض بين شن حرب شاملة والحفاظ على القيم الليبرالية. في النهاية، أُنقِذت بريطانيا من ضرورة القيام باختيارات وجودية من هذا النوع بفضل دخول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي الحرب. وهنا انضم إلى الحرب حلفاء أقوياء عازمون على إطاحة هتلر، ويمتلكون القوة العددية والموارد اللازمة لإنقاذ بريطانيا من محنتها المفزعة. وهكذا، ومع أن بريطانيا قد خرجت من الحرب باقتصاد ممزق، فإنها احتفظت بنظام سياسي سمح بإخراج تشرشل من السلطة بموجب الانتخابات عام 1945.

ومع ذلك، لو أن تصورات ليدل هارت الاستراتيجية كانت غير مناسبة للتحدي الذي مثلته ألمانيا النازية لكانت الأيام القلائل الأخيرة من الحرب قد جعلت هذه التصورات أكثر ملاءمة في المستقبل القريب. وتعليقاً على قصف اليابان بالقنابل الذرية، قال ليدل هارت: إن أسلحة جديدة بهذا الحجم تتطلب من الآن فصاعداً قدراً أكبر من الحذر مما كانت عليه الحال حتى الآن في صياغة الأهداف الاستراتيجية. وأضاف:

> في الموقف الذي يمتلك فيه الطرفان أسلحة ذرية، تصبح "الحرب الشاملة" دونما معنى. ذلك أن الحرب الشاملة تعني أن الأهداف والجهود ودرجة العنف غير محدودة. ومن ثم يكون السعي إلى النصر من دون اعتبار للعواقب.

يُستنتَج من هذا «أن الحرب غير المحدودة التي تُستخدَم فيها الأسلحة الذرية ستكون انتحاراً متبادلاً». ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تجبر شخصاً متهوراً مثل هتلر على انتهاج

أسلوب أكثر حصافة وحذراً في ظل هذه الظروف. وبعبارة أخرى، سوف تطغى العوامل الفنية دائماً على الاعتبارات السياسية.

إضافة إلى ذلك، لم يكن ليدل هارت مقتنعاً بأن ثمة شكلاً من أشكال التدابير الفنية المضادة قد يظهر ليغير هذا الوضع. وأقر بأن فعالية أي أسلحة جديدة حتى الآن تُقابَل بتطورات مضادة، وأن «التجربة تشير إلى أنه لا يوجد تطور [سلاح] له قوة ساحقة كما يُتوقع أو حتى كما يُؤمل في أول تجربة له». ومع ذلك، ظل مقتنعاً بأن «الطاقة الذرية قوة مهولة، بحيث إنها تثير شكوكاً بشأن إمكانية تقدير آثارها بناءً على الخبرة السابقة». ومن الواضح أنه كان محقاً في هذا التوجه.

ومع ذلك، لا شيء من هذا يعني بالضرورة أنه لن تكون هناك حروب بين القوى النووية. ولكن، سيتم شن مثل هذه الحروب، كما حدث بطريقة محسوبة بعناية، لاستغلال تردد العدو في بدء حرب نووية مدمرة للطرفين. ويرى أن الدفاع ضد هذه الإجراءات يتطلب قوات تقليدية تتمتع بقدرة عالية على الحركة، قادرة على التعامل بسرعة مع أي تحدٍّ طارئ، ومنعه من التحول إلى موقف لا يمكن التعامل معه إلا باستخدام الأسلحة النووية.[29] ولن يكون الهدف الاستراتيجي من هذه القوات نزع سلاح العدو، ولكن إجباره على التوقف عن عدوانه، بإقناعه بأن الاستمرار سيقود في نهاية المطاف إلى تكبيده خسائر لا قبل له بها. وهكذا، فقد طرح ليدل هارت مقترَحاً أولياً يتصل بمنظِّري الحرب المحدودة للحقبة النووية: إذا وقعت حروب، فمن الضروري تقليص نفقاتها عبر حلول سياسية في مقابل التدابير الفنية. ولكن بينما كان يطور آراءه بشأن هذه الأمور، كان عبء الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية ينتقل إلى الولايات المتحدة، ومن ثم قفزت الأفكار الأمريكية بشأن الاستراتيجية إلى الواجهة. وعند هذه النقطة، دعونا نترك ليدل هارت ونركز في الفصول القادمة على ممارسة الاستراتيجية كما فُهمت وطُوِّرت عبر المحيط الأطلسي.

الفصل الرابع

الولايات المتحدة الأمريكية والحرب الليبرالية - الرأسمالية (1941-1961)

عندما تدخلت واشنطن لضمان أمن الغرب عقب الحرب العالمية الثانية، قبلت تحدياً استراتيجياً لم تكن في بعض الجوانب مستعدة له جيداً. لم تكن المشكلة تتعلق بالوسائل، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تقدماً من الناحية التقنية، والأقوى اقتصادياً في تلك الفترة. كان الأمر يتعلق بالمقاصد، ذلك أن الاستراتيجيين الأمريكيين قد تحاشوا أي تفكير نظامي في المشكلات المرتبطة باستخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية محدودة. إضافة إلى ذلك، عندما شرعوا في مثل هذا التفكير استجابة للتحديات الاستراتيجية الجديدة التي فرضتها الحرب الباردة، قاموا بذلك وهم كارهون. وجاء هذا التردد من التعقيد التاريخي للسياسة الأمريكية. فبخلاف الجمهورية الفرنسية، التي قضت سنواتها التكوينية في صراع مع جيرانها المختلفين أيديولوجياً، تمتعت الولايات المتحدة ببيئة أكثر مواءمة للابتكار. وكان بُعدها عن أوروبا يعني أنه بمجرد تخلصها من الحكم البريطاني، فليس هناك قلق كبير بشأن التدخلات الأجنبية. فكانت النتيجة هي دستوراً روسّوياً* ؛ دستوراً وضع حرية الفرد في مرتبة أعلى من سلطة الدولة، على أمل أن تقود هذه الترتيبات الفاضلة إلى سياسة فاضلة.

كان من نتائج هذه الفلسفة الليبرالية وجهة النظر التي ترى أن أداة الحرب ينبغي أن تُستخدَم فقط في أمور أسمى من مجرد السعي للمحافظة على مصالح الدولة. وعلى الرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن سلطة إعلان الحرب هي من

---

* نسبة إلى الفيلسوف جان جاك روسو (1712-1778) أحد رواد نظرية العقد الاجتماعي. (المحرر)

اختصاص الكونجرس. وهذا يعني أن تصبح الحرب مقترحاً قابلاً للتنفيذ إذا حازت دعماً شعبياً، وهو ما يتطلب بدوره أن تكون المسائل المبدئية العليا محل تهديد. تجسدت هذه المشاعر في كلمات الرئيس فرانكلين روزفلت الذي برّر في عام 1941 إعادة تسليح الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يتم وضع المبدأ قبل المصالح: «النظام العالمي الذي نسعى إليه هو تعاون الدول الحرة، والعمل معاً في مجتمع ودود متحضر». شمل هذا «سيادة حقوق الإنسان في كل مكان [وفي سبيل] هذا المفهوم السامي لا توجد هناك غاية سوى النصر».[1]

فكرة أن الحرب جهد جاد لدعم المبادئ الأخلاقية تطلبت في المقابل اختياراً جاداً للأهداف الاستراتيجية. وحيث «لا غاية إلا النصر» فيجب خوض الحرب بهدف شل دفاعات العدو. وسيعني الفشل في هذا الهدف التخلي عن المبادئ ذاتها التي بررت خوض الحرب في المقام الأول. وبناءً على ذلك، فإن صياغة الأهداف الاستراتيجية لا تعرف حدوداً. من هذا المنطلق، كانت ملاحظة الجنرال جورج سي. مارشال، رئيس الأركان، أن كلاوزفيتس «وصف الحرب بأنها شكل خاص عنيف من أشكال العمل السياسي» تعني نوعاً من الاستنكار.[2] ولربما كان لكلاوزفيتس أن يدافع عن نفسه بملاحظة أن منهج الولايات المتحدة في الحرب بدا غير سياسي، لأن الأهداف التي خيضت الحرب من أجلها تطلبت على الدوام صياغة أهداف استراتيجية غير محدودة. لكن مهما كانت المشكلات مع منطق مارشال، فإن كلماته تسهم في إبراز فكرة أن الاستراتيجيات المُساسة التي تهدف فقط إلى القسر نادراً ما تجد طريقها إلى الطريقة الأمريكية التقليدية في التفكير بشأن مثل هذه الأمور. وهذا بالفعل، ما يثبت أن الحرب الكورية (بخلاف الحرب العالمية الثانية) هي مشروع مثير للجدل: إذ كان هناك اعتقاد شائع أن الحرب من أجل أهداف "محدودة" هي حل وسط مع الشر.

باختصار، وجهة النظر الأمريكية التقليدية تجاه الحرب هي أنه إذا كان الأمر يستحق خوض الحرب، فيجب خوضها بشكل صحيح. وهكذا، لخص أليكسي دي توكفيل،

الموقف بشكل جميل عندما توقع في عام 1831 أن «جميع الأمراء المحاربين الذين نـشؤوا في أمم ديمقراطية عظيمة سيكون أسهل عليهم الغزو بجيشهم من جعله يعيش في سلام عقب النصر. هناك شيئان سوف يصعب على الأمم الديمقراطية دائماً القيام بهما: بدء الحرب وإنهاؤها».[3]

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها وجهات نظر ثابتة بشأن الوسائل العسكرية. وكانت، بصفة عامة، ضد استخدامها، ولكن في حالة تعذر الاستغناء عنها، عندئذ يصبح تكوين "الجيش المواطن" citizen army هو الخيار الأقل اعتراضاً؛ حيث كان يُعتقَد أن القوات المتخصصة الكبيرة لا تتناسب والقيم الليبرالية، وتثير في الأذهان شبح العسكرة والنفقات غير المجدية اقتصادياً. وبالتالي فإن أكثر شيء أمكن التسامح معه في وقت السلم هو كادر صغير من القوات النظامية، لتكون نواة يمكن أن يتم حشد المدنيين حولها للقتال عند الحاجة. ذلك أنه من المتوقع أن تُوازِن السمات الأخلاقية للجنود المواطنين، التي تمتزج بشعور قوي بعدالة قضيتهم، أي أوجه قصور فنية قد تنشأ نتيجة نقص الخبرة في فنون الحرب، وأن تسرع في الوقت ذاته من عملية تحويلهم إلى مقاتلين أكفاء.

أظهرت الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) أن هذه المعتقدات تستند إلى بعض الحقائق. وعلى رغم أن كثيرين يفترضون أن السبب وراء سقوط عدد مفزع من الضحايا هو البنادق الجديدة التي أُدخلت آنذاك واستُخدِمت في تلك الحرب، فإن هناك عديداً من العوامل الأخرى. كان عدد الضحايا هذا هو نتيجة طبيعية لرغبة "الجنود المواطنين" على كل من الجانبين في دخول معركة تلو الأخرى دفاعاً عن القيم التي يتمسكون بها بقوة، والتي كانوا يرون أنها أصبحت مهددة.[4] إضافة إلى ذلك، أثبت هؤلاء الجنود أنهم أقدر على إتقان التكتيكات طوال فترة الحرب. ووفقاً للمنظِّر والمؤرِّخ العسكري البريطاني، الكولونيل جي. إف.آر. هندرسون، فإن «التكتيكات التي استخدمتها القوات الأمريكية في مرحلة مبكرة جداً، كانت تفوق نظيرتها البروسية في عام

1866».[5] وبالتالي، ليس مستغرباً تماماً أن شاعت فيما بعد، مع بداية الحرب العالمية الأولى، مقولة إن الجيل الجديد من المسلَّحين الأمريكيين المزودين بتلك البنادق، الذين تتملكهم الحماسة الجمهورية، كانوا يستطيعون كسر حالة الجمود في حرب الخنادق، بينما فشل نظراؤهم الأوروبيون في ذلك. من جانبه، رأى الجنرال جون بيرشنج، رئيس أركان أول جيش أمريكي، أن القوات الفرنسية والبريطانية تميل بشكل مفرط للبقاء في الخنادق، وتعتمد على التأثيرات الاستنزافية للمدفعية التابعة لها في كسب المعارك. واعتبر هذا خطأً، لأن النصر يتطلب أن يتم فيه:

> إرغام العدو على الخروج من الخنادق وخوض القتال في أمكنة مكشوفة. وهنا يحسم جندي المشاة المسلح المعركة ببندقيته، مدعوماً بالمدافع الآلية والدبابات والمدفعية والطائرات والأسلحة المساندة. استناداً لهذا المبدأ، دُرِّب الجندي الأمريكي على الرماية، والاستفادة من التضاريس، والاعتماد على التخندق السريع، ومن ثم يكون باستطاعته إخراج العدو من خنادقه، وبالتكتيكات ذاتها، يمكنه أن يهزمه في المناطق المكشوفة.[6]

وعندما خاضت قواته الحرب في عام 1917، خاضتها وفقاً لهذه المعتقدات، حيث شنت سلسلة من العمليات الهجومية على قدر عالٍ من السرعة والحيوية لدرجة أحرجت حلفاءهم. ومع أن هذه العمليات قد ألحقت خسائر بالعدو، فإنها قد أوقعت ضحايا كثيرين في صفوف الأمريكيين، ولهذا السبب أصبح يُتوخَّى حذر أكبر بشأن قدرات الجنود المواطنين في ساحات المعارك الحديثة. لا عجب إذاً في أنه عندما أعدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها للمشاركة في حرب ثانية في القارة الأوروبية، سعت لتحديد سبل للحفاظ على قوتها البشرية الثمينة. واقترحت فعل ذلك من خلال تقديم الأموال الفائضة بدلاً من الجنود. بعبارة أخرى، تحويل الحرب الليبرالية إلى حرب ليبرالية- رأسمالية.

اتضحت هذه النية بجلاء في قرار مارشال الحد من عدد الفرق الأمريكية التي زيدت إلى 90 فرقة فقط خلال الحرب العالمية الثانية، وهو عدد مثَّل التزاماً متواضعاً جداً بالأشكال التقليدية من القوة القتالية. أحد أسباب ذلك هو أن روزفلت كان عازماً على

تحويل الولايات المتحدة إلى ما أُطلق عليه "ترسانة الديمقراطية". وكان هذا يعني أن المصانع ستزود القوات الأمريكية بكل ما تحتاجه، وستزود القوات الحليفة بكميات كبيرة من الأسلحة والمعدات اللازمة. وقد نجحت في هذا الأمر بشكل ملحوظ: إذ لم يقتصر الأمر على تزويد القوات الأمريكية بسخاء بأفضل الأسلحة بمقاييس ذلك العصر، ولكن القيمة الدولارية للأسلحة التي مُنحت للقوات الحليفة كانت تكفي لتسليح نحو 588 فرقة مدرعة أو 2000 فرقة مشاة. وقد استلزم الحفاظ على هذا المستوى من القدرة الإنتاجية فرض قيود صارمة على القوة البشرية المتاحة للتجنيد في القوات المسلحة. ولم يكن ممكناً أن يلتحق عمال المصانع بالجيش من دون أن يؤثر ذلك سلبياً في الإنتاج الحربي.

علاوة على ذلك، ومع أن عدد القوات المسلحة قد ازداد إلى قوة تشغيلية متواضعة نسبياً قوامها 7.7 ملايين رجل، فإن الأغلبية العظمى منهم لم تكن مجهزة لتخدم في صفوف المشاة حملة البنادق، بل كانت أدوارهم هي التشغيل والصيانة للأسلحة المتزايدة العدد والتعقيد التي تزوَّد بها التشكيلات المقاتلة، وتُنشر على بعد آلاف الأميال من أرض الوطن.[7] ووفقاً لمارشال، خصصت الولايات المتحدة الأمريكية:

> قوة بشرية لاستغلال التقنية الأمريكية. فمن بين إجمالي القوات العسكرية التي حُشدت، والتي بلغ عددها 14 مليون رجل، كان عدد قوات المشاة مليوناً ونصف المليون فقط في الجيش والبحرية. أما باقي قواتنا المسلحة، البحرية والجوية والبرية، فكانت تخوض حرب التصنيع. ويمكن القول إن عدد الذين شاركوا في الإنتاج الحربي قد راوح ما بين 75 مليوناً و80 مليون أمريكي. لقد خصصنا نحو 98٪ من إجمالي جهدنا للحرب التقنية.[8]

وفيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية، خُصِّصت هذه المعدات الحربية الجديدة جميعها للاستخدام وفقاً لمجموعة من المفاهيم العقائدية المبتكرة التي تستهدف تجريد العدو من أسلحته في أقرب فرصة ممكنة عبر الهجمات الجوية والأرضية. فلطالما تمتعت الولايات المتحدة منذ مدة طويلة بمجموعة من المنظِّرين الذين يعبرون عن آرائهم بحرية فيما يتعلق بالقوة الجوية، وهم الذين دعوا إلى انتهاج خط مشابه إلى حد كبير لذلك الذي اعتُمد في فترة ما بين الحربين في أوروبا.[9] فقد تبنت القوات الجوية الأمريكية رؤية للحرب، استلهاماً

من هذه الآراء، تقوم بموجبها تشكيلات كبيرة من القاذفات البعيدة المدى بتنفيذ غارات ضد أهداف صناعية مختارة بعناية، بحيث يؤدي الدمار الذي تلحقه بتلك الأهداف إلى نتائج كارثية على الإنتاج الحربي للعدو. ولهذا الغرض، زُوِّدت طائرات مثل (B-17) أو "القلعة الطائرة" بأجهزة رؤية تمكنها من قصف الأهداف الصغيرة بدقة عالية، على الأقل في الظروف التي تسمح برؤية جيدة. ومن ثم كانت الغارات تُشَن خلال النهار، وكان يُتوقع أن تستطيع القاذفات حماية نفسها ضد الطائرات الاعتراضية، وذلك عبر الطيران في تشكيلات متقاربة، حتى تشكل مجالات متشابكة من النيران باستخدام المدافع الرشاشة الكثيرة المزودة بها.

في الوقت ذاته، لم يهمل الجيش الأمريكي قضية الحرب البرية. فقد درس الانتصارات الألمانية في بولندا وفرنسا بدقة، وتوصل إلى أن عقيدة قواته البرية ومعداتها تنبغي نمذجتها وفقاً للخطوط نفسها الخاصة بأعداء المستقبل. ينبغي أن تكون مهمة التشكيلات المدرعة تحقيق قرار سريع في العمق العملياتي للعدو، وليس الانخراط في حرب استنزاف بطيئة مع قوات خط المواجهة.[10] ولهذا الغرض، اتُّخِذ قرار بتزويد هذه التشكيلات بعدد كبير من الدبابات، وميكنة أسلحتها بشكل شامل، بحيث تلعب دورها كاملاً في المعارك المتنقلة.

خوض الحرب العالمية الثانية

سرعان ما أدركت القوات المسلحة الأمريكية، مثل حليفتها البريطانية، أنه لا تمكن ترجمة نظرياتها الطموحة إلى ممارسات عملية من دون مشكلات، سواء في الجو أو على الأرض. من جانبها، لم تؤدّ أساليب القصف التي تُنفَّذ في النهار النتائج المتوقعة منها. يعزى هذا جزئياً إلى احتكاكات الحرب التي ليس أقلها الظروف المناخية. ذلك أن الغيوم التي تلبد سماء أوروبا كانت دائماً أكثر كثافة، مقارنة بالسماء الصافية التي تتطلبها مستويات الدقة العالية للطائرات الأمريكية. كما أثبتت الدفاعات الجوية الألمانية أنها أكثر فعالية مما

كان متوقعاً؛ حيث شكلت الدفاعات المضادة للطائرات خطورة كبيرة على القاذفات التي تطير في تشكيلات متقاربة، وفي الوقت ذاته طوّر سلاح الجو الألماني أساليب للتغلب على مثل هذه التشكيلات، بما جعل اعتراضها أسهل. وبدلاً من أن توجه سلسلة من الضربات السريعة التعجيزية ضد اقتصاد الحرب الألماني، وجدت القوات الجوية الأمريكية نفسها متورطة في حرب استنزاف مُنهِكة ضد الدفاعات الجوية الألمانية.

وصل حظ القوات الجوية الأمريكية إلى أدنى درجة في عام 1943 خلال غاراتها على مصانع المحامل الكروية (الرمان البلي) في شفاينفورت. كانت هذه المصانع تمثل نحو 50٪ من الإنتاج الألماني، وشكلت بذلك هدفاً مغرياً جداً في أعين الأمريكيين: لأن من شأن تدميرها أن يقلص بشكل جذري إمداد المحامل الكروية، وبالتالي سيوقف آلة الحرب الألمانية (بالمعنى الحرفي والمجازي). على الجانب الآخر، تقع شفاينفورت في عمق ألمانيا، وهذا ما يعني أنه يتعين على القاذفات الطيران لمسافات طويلة، في مواجهة الدفاعات الجوية القوية، لكي تصل إلى هدفها. وكانت الخسائر الأمريكية حينئذ فادحة بالفعل[11] في هذه العملية. دُمِّرت المصانع، وعُطِّل إنتاج المحامل الكروية، وربما كان من شأن شن مزيد من الغارات أن يؤدي إلى نتائج أكثر خطورة.[12] ولكن عند هذه المرحلة، لم تستطع القوات الجوية الأمريكية تحمُّل مزيد من الخسائر بالحجم الذي تكبدته للتو، وشعرت بأنه يجب تعليق الطلعات الطويلة المدى. بعد ذلك بفترة قصيرة، تدخلت التطورات التقنية لإنقاذ الموقف وحل المشكلة. جاءت هذه في شكل طائرات مقاتلة طويلة المدى، ترافق القاذفات على طول الطرق التي تقطعها، وصولاً إلى أهدافها، فيما تقوم بخوض معارك مع أي وسائل اعتراض ألمانية قد تقطع طريقها. بهذه الطريقة، جرى إنهاك سلاح الجو الألماني وتدميره، وهو ما وفّر للقاذفات ظروفاً أفضل لشن غاراتها.

إضافة إلى ذلك، وعلى غرار القصف الجوي، واجهت الأساليب الأمريكية الجديدة للحرب البرية مشكلات، خلافاً للتوقعات المتفائلة. واستُبعدت بسرعة فكرة أن معارك

المدرعات سوف تحرز انتصارات سريعة منخفضة التكلفة، وذلك بسبب فعالية أساليب الدفاع الألمانية التي تطورت كثيراً خلال القتال على الجبهة الشرقية. فقد ظهر أنه لا يمكن الدفع بالتشكيلات المدرعة في عمق صفوف العدو إلا بعد اختراق دفاعاته أولاً بمزيد من العمليات التقليدية التي تشكل فيها المشاة والمدفعية الأغلبية، وتكون ذات طابع استنزافي في الغالب. ولم تُثبِت اندفاعة الجنرال جورج باتون الشهيرة نحو نهر السين أنها ممكنة إلا بعد أن تحولت القوات الألمانية في نورماندي إلى مجرد أشباح لما كانت عليه. لم تكن للزج بالدبابات في مثل هذه المعارك فائدة، بل ضاعف عدد الأهداف التي يمكن استهدافها من قبل العدو. واتضح أن معظم العمليات في أوروبا أكثر صعوبة، ولكن تواصل تقليص قوة العدو بشكل مطرد عبر الاستخدام المنتظم للموارد المتفوقة كمياً.

في نهاية المطاف، اكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية أن أسلوبها العسكري لم يكن كافياً لتحقيق نصر سريع بأقل تكلفة ممكنة. ففي مواجهة خصم مثل ألمانيا النازية، لم تستطع تحقيق هامش كافٍ من التفوق الفني. وحتى نهاية الأعمال العدائية تقريباً، نجحت التطورات التي أجرتها ألمانيا في تحييد قيمة المزايا التي كانت الولايات المتحدة تتمتع بها أو إلغائها. ومع أن القنبلة الذرية كانت استثناءً مهماً في هذا الصدد، فإنها وصلت متأخرة أكثر مما يلزم لممارسة أي تأثير في مسار الحرب. لذلك، على رغم أن استخدام الأسلوب السليم كان أمراً ضرورياً لتحقيق النصر خلال هذا الحدث، فإنه لم يكن كافياً. وفي ظل هذه الظروف، اعتمدت نتيجة الحرب على الإرادة والقدرة على تحمل التكلفة البشرية والمادية المرتبطة بالقتال لمدة طويلة.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالتكاليف البشرية المرتبطة بالحرب العالمية الثانية، تكبدت الولايات المتحدة الأمريكية خسائر طفيفة نسبياً. بلغ عدد القتلى نحو 201,367 قتيلاً، وعدد الجرحى نحو 570,783 جريحاً. وفي أعقاب الأعمال العدائية مباشرة، وصف مارشال هذه الأعداد بأنها "مذهلة"، لكنها لم تكن ثقيلة بالمقارنة مع الخسائر التي تكبدتها الدول المتحاربة الرئيسة الأخرى.[13] وفي الواقع، لا يُعزى انخفاض مستوى الخسائر

الأمريكية الأقل إلى الأسلوب العسكري بقدر ما يُعزى إلى قدرة الجيش الأحمر على مواصلة القتال رغم الخسائر الضخمة. فقد كانت الجبهة الشرقية هي التي شهدت سفك دماء هائلة، وفيها أُنهكت القوات المسلحة الألمانية في معارك استنزاف. وقياساً بهذه المعايير، لا يمكن أن نصف حجم مساهمة الولايات المتحدة إلا بأنه متواضع. فبينما خصص الجيش الأمريكي 90 فرقة فقط، فإن الجيش الأحمر دمر أو شل قدرات ما لا يقل عن 506 فرق ألمانية ودمر 100 فرقة أخرى من القوات الحليفة لها. ومن بين إجمالي الخسائر الألمانية التي تقدر بنحو 13.6 مليوناً، كان نصيب الحرب في الجبهة الشرقية نحو 10 ملايين منهم.[14] وعانى السوفييت جراء خسائر مروعة في أثناء الحرب. وعلى الرغم من الافتقار إلى إحصاءات دقيقة، فقد وصل عدد الجنود والمدنيين الذين قتلوا خلال الحرب إلى 25 مليون نسمة.[15]

بهذا الاعتبار، يمكن وصف الجيش الأحمر بأنه "سلاح الدمار الشامل" الذي قُصِفت به ألمانيا. ومادام الاتحاد السوفيتي قد شارك في مهمة قتل الألمان، كان التزام الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحرب محدوداً نسبياً. وبشكل أدق، أتاح ذلك لواشنطن أن تسعى لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والسياسية الشاملة (تدمير وسائل المقاومة الألمانية وإسقاط النظام النازي) من دون الاضطرار إلى إجراء تعبئة شاملة وتحمل نسبة أكبر من التكاليف البشرية. وعقب الحرب، اعترف مارشال بأن التفكير في الموقف فيما لو كان الاتحاد السوفيتي هُزم وطُلب من الولايات المتحدة القتال من دونه، كان أمراً "مرعباً".[16] وفي الواقع، من غير المعروف كيف كان بإمكان الولايات المتحدة أن تقاتل لتدمير النازية في مثل ذلك السيناريو.

الحرب الباردة والاحتواء

جلبت نهاية الحرب معها تراجعاً سريعاً في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي. فبمجرد تدمير العدو المشترك، عادت التوترات القديمة تطل برأسها من جديد. ولأن الشيوعية

الشمولية لعبت دوراً حيوياً في مناهضة ألمانيا النازية، فقد بدأت الآن تشكل تحدياً أيديولوجياً خطيراً للرأسمالية الليبرالية. إضافة إلى ذلك، أقنع التدخل السوفيتي في التطورات السياسية للدول المجاورة، واشنطن بأن الصدام الأيديولوجي قد بدأ يؤثر في الأمور الجيوبوليتيكية.

ومن ثم، كان من الأهمية بمكان أن تقرر الولايات المتحدة الأمريكية نوع السياسة التي ينبغي أن تتخذها تجاه الاتحاد السوفيتي في ظل هذه الظروف. ومن جهة، قوبلت الجهود التي بُذلت لاستيعاب المطالب السوفيتية، على أمل أن يقود هذا إلى نوع من التدابير المؤقتة، بالرفض. لم تَبدُ هذه السياسة وكأنها سياسة استرضاء فقط، وهو مفهوم لم يكن شائعاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بل إن نظام ستالين كان يعدّ توسعياً بطبعه، ومن ثم لم يكن ممكناً إرضاؤه من حيث طموحاته السياسية. ومن جهة أخرى، فإن جهود تخليص العالم من الاتحاد السوفيتي ستتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية تسريع نشوب حرب عالمية أخرى. وكان هذا أيضاً طرحاً غير جذاب، لأن هذه الحرب ستكون لها آثار تدميرية هائلة. كما إن قدرة الاتحاد السوفيتي البطولية على المقاومة قد تشكل للولايات المتحدة تحديات تتضاءل أمامها تلك التي واجهتها خلال الحرب العالمية الثانية. فهزيمة ألمانيا النازية كانت تحدياً كافياً، وتمت بمعاونة الجيش الأحمر. أما هزيمة الاتحاد السوفيتي، بمساعدة ضئيلة فقط من الحلفاء الأوروبيين الضعفاء اقتصادياً وعسكرياً، فلم تكن مهمة يمكن للولايات المتحدة قبولها على أساس تطوعي، وإضافة بضع قنابل ذرية إلى المعادلة لم تغير الأمور كثيراً: كان ممكناً، سياسياً، خوض مثل هذه الحرب فقط إذا بدأها ستالين.

في نهاية المطاف، اتخذت السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي نهجاً وسطاً بين طرفي النقيض، أي بين الاسترضاء، وتغيير النظام. وبفضل مراقبة الموقف من السفارة الأمريكية في موسكو، دعا جورج كينان دعوته الشهيرة إلى «احتواء يتحلى بالصبر على المدى الطويل، مع صرامته ويقظته، للتوجهات التوسعية الروسية»، ووجدت نصيحته

آذاناً صاغية في واشنطن.[17] بعبارة أخرى، رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه يجب كبح جماح الاتحاد السوفيتي حتى يأتي وقت تهدأ فيه حدة العلاقات وتتحول إلى وضع يمكن التعامل معه بطريقة أقل تصادمية. وقد نجحت سياسة الاحتواء في الإبحار بين السياستين المتناقضتين غير المحبَّذتين. وقد استغرقت معظم النصف الأول من القرن لكي تؤتي ثمارها. ولكن هذا الوضع مثَّل للولايات المتحدة بعض التحديات الخطيرة جداً، ليس أقلها ما يتعلق بمسألة كيفية استخدام القوات المسلحة لدعم هذه السياسة.

توافقت وجهات نظر مارشال المبكرة حول القضية، بشكل صريح مع وصف كلاوزفيتس الحرب بأنها «استمرار للسياسة بطرق أخرى». ومع ذلك، فقد رُفضت فكرة إمكانية أن تقتصر الحرب مع الاتحاد السوفيتي على مثل هذه الأفعال الضرورية المتعلقة بالدفاع عن الوضع القائم. ففي حالة الحرب، من المتوقع أن يطالب الرأي العام بأهداف سياسية أكثر طموحاً، بحيث يقود إلى تصعيد مصاحب لذلك في الأهداف الاستراتيجية. ومع وضع هذا في الاعتبار، اعتزمت الولايات المتحدة الأمريكية النضال لتحقيق أهداف امتدت إلى الحد من القوة السياسية السوفيتية خارج حدود الدولة الروسية. وكان يُعتقَد أن محاولة إطاحة النظام السوفيتي بشكل صريح ستكون مكلفة على نحو غير متناسب. وكان يُعتقَد أن أي جهود من هذا القبيل سوف تجلب مقاومة متعصبة، وتتطلب أيضاً احتلال أراضٍ واسعة وإدارة عدد ضخم من السكان. ومن ثم اقتنعت الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يجب وضع حد للعداء من خلال عملية سياسية ما. ومع ذلك، كان بالإمكان دعم مثل هذه النتيجة إذا تراجعت قوة الاتحاد السوفيتي العسكرية إلى مستويات لا تشكل تهديداً خطيراً للدول المجاورة المحررة حديثاً، ناهيك عن العالم بأسره. وتتطلب مثل هذا الهدف بالضرورة تدمير القوات المسلحة للاتحاد السوفيتي، إضافة إلى قدرته الصناعية على إعادة تجديدها.[18]

وهكذا، سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز هدفها السياسي المحدود الخاص بالاحتواء بنيَّة مشروطة لشن حرب ذات أهداف استراتيجية غير محددة. ولهذا

الغرض، توقعت خطط الحرب المبكرة شيئاً يشبه تكرار الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى مرحلة من القصف الذري المبدئي. وكان من المتوقع مقاومة غزو أوروبا الغربية بقوة من قبل القوات التقليدية للولايات المتحدة والحلفاء، بينما تصبح الأهداف الاقتصادية السوفيتية عرضة للقنابل الذرية. عقب ذلك، تعبئ الولايات المتحدة نفسها من أجل مرحلة أطول تعود فيها لأوروبا، بهدف نزع سلاح الاتحاد السوفيتي بوسائل تقليدية.

عندئذ، أثار التفجير الذري السوفيتي عام 1949 تساؤلات بشأن حكمة الولايات المتحدة الأمريكية من اتباع مثل هذه الأهداف الاستراتيجية في حالة الحرب. ومنذ ذلك الحين، كان على الولايات المتحدة أن تأخذ على محمل الجد أن أي قصف ذري من جانبها للاتحاد السوفيتي سوف يجلب رداً مدمراً. وقد نوقشت انعكاسات هذا الأمر في مراجعة مهمة للاستراتيجية الأمريكية، أعدها بول نيتيزي من وزارة الخارجية. اقترحت وثيقة مجلس الأمن القومي رقم 68 سيناريوهين للحرب: الأول هو أن تبدأ الأعمال العدائية بهجوم ذري على الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما إذا حصل السوفييت على قنابل كافية لشن ضربة موجعة ضد الأهداف الاقتصادية والعسكرية الرئيسة، وهذا ما سيشعل فتيل "حرب إبادة عالمية" تسعى فيها الولايات المتحدة لشل قدرات خصومها باستخدام كل الوسائل التي تمتلكها. وفي السيناريو الثاني قد تبدأ الحرب باعتداء محلي من قبل قوات سوفيتية تقليدية، سعياً لتحقيق هدف سياسي محدود، بينما تكون أسلحتها الذرية رادعاً ضد انتقام ذري محتمل من قبل الولايات المتحدة. في مثل هذه الظروف، ربما يكون من الأفضل للولايات المتحدة أن تحجم عن تسريع حدوث حرب عالمية، وصياغة أهداف استراتيجية تمتد فقط للتصدي للعدوان المحلي. وإن لم يحدث ذلك، فقد تواجه واشنطن يوماً ما اختياراً بين بديلين كريهين لها؛ هما عدم الرد على العدوان، أو التعجيل بنشوب حرب ذرية غير محدودة.[19]

هنا، وباختصار، تتضح لنا حجة مدروسة للأسباب التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير في تخفيف نهجها التقليدي في شن الحرب. ففي ظل ظروف التكافؤ

الذري، ينطوي الدفاع عن المبادئ السامية من خلال حرب غير محدودة على مخاطر بتكبد تكلفة باهظة. ولكي تظل الحرب أداة مجدية لاحتواء العدوان الشيوعي، يجب أن تكون الحرب محدودة. ومن ثم، يجب مزج المثالية بالبراغماتية، وهكذا تنبغي إعادة الاعتبار لمفهوم كلاوزفيتس ذي الصبغة السياسية للحرب.

على رغم أن وثيقة مجلس الأمن القومي رقم 68 لم تتحدث عن تفاصيل كيفية صياغة الأهداف الاستراتيجية المحدودة، فقد تحدثت بالتفصيل عن القدرات الضرورية لخوض كل من الحربين المحلية والعالمية. ورأت أن توافر القوة الذرية القوية أمر ضروري لردع شن هجوم مباشر على الولايات المتحدة الأمريكية، والرد حال فشل الردع. وبما أن هذه القدرات لن تكون حاسمة بذاتها، كان يلزم وجود قدرات تقليدية لمراقبة الصراع حتى تتمكن الولايات المتحدة من حشد كامل قواتها والتحرك لشن هجوم مضاد. ووجود مثل هذه القوات التقليدية من شأنه أيضاً أن يتيح التصدي للعدوان المحلي برد تقليدي مناسب، بدلاً من اللجوء تلقائياً إلى الأسلحة الذرية. وختاماً، أوصت الوثيقة الولايات المتحدة بضرورة المضي قدماً في جهود إنتاج الأسلحة الحرارية النووية، حتى توازن أي مزايا قد يحصل عليها السوفييت بامتلاك مثل هذه القدرة.

الحرب الكورية: 1950-1953

كانت التكاليف السياسية والاقتصادية المصاحبة لتشكيل قدرات تقليدية وذرية قوية والمحافظة عليها، وفي الوقت ذاته تطوير أسلحة نووية حرارية، باهظةً لدرجة أن توصيات وثيقة مجلس الأمن القومي رقم 68 كانت ستُرفَض على الأرجح من قبل الرئيس ترومان لو لم تنشب الحرب الكورية في عام 1950. فقد حفز غزو كوريا الجنوبية الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول في برنامج سريع ومركّز لإعادة التسلح. ومع أن واشنطن سبق أن استبعدت كوريا الجنوبية من قائمة المصالح الحيوية الخاصة بها في جنوب شرقي آسيا، فإن تعرضها للغزو من قبل كوريا الشمالية الشيوعية جعل الولايات المتحدة تشعر بضرورة

القيام برد قوي على المستويين المحلي والعالمي. ولذلك تعهد ترومان بمساندة كوريا الجنوبية في هذه الحرب، ودعم سياسة الاحتواء ببعد عسكري أكثر جدية.

في المراحل الأولى من الحرب، استُخدِمت أساليب الحرب التقليدية. قام الجيش الشعبي لكوريا الشمالية بعبور دائرة العرض 38 التي تفصل بين الدولتين، وشق طريقه باتجاه الجنوب بسرعة في ظل هشاشة المقاومة التي واجهته. عقب ذلك بمدة قصيرة، أجازت الأمم المتحدة التدخل العسكري، وشُكِّلت قوة تدخل ذات أغلبية أمريكية، بقيادة الجنرال دوجلاس ماكآرثر، الذي ذاع صيته خلال الحرب العالمية الثانية. في هذه المرحلة، بدا أن الجيش الكوري الشمالي مهيّأ بشكل جيد للانتصار، ولكن ماكآرثر نجح في قلب الطاولة عليه من خلال توجيه ضربة مضادة قوية، تضمنت إنزال قوات لتطويق مؤخرة القوات الشيوعية لكوريا الشمالية في ميناء "إنشون". وعندما وجد الجيش الكوري الشمالي أن خطوط اتصاله في خطر، اضطر إلى الانسحاب، وطاردته قوات ماكآرثر.

عندما اقتربت المواجهات من دائرة العرض 38 مرة أخرى، بدا واضحاً أن الوضع السابق سيتكرر خلال وقت قصير، وعند هذه النقطة أثيرت تساؤلات بشأن الخطوات التالية. فقد سنحت فرصة مثالية لوضع شبه الجزيرة الكورية بأسرها في المدار الغربي في ظل تراجع المد الشيوعي. ومن شأن التوقف أن يترك العدو طليقاً يستعيد قوته، وربما يثير مشكلات في المستقبل. وبأخذ مثل هذه الاعتبارات في الحسبان، أجازت الأمم المتحدة تنفيذ عمليات للاستمرار شمالي دائرة العرض 38 مع الأخذ في الاعتبار «تشكيل حكومة موحدة مستقلة وديمقراطية في دولة كورية ذات سيادة».[20] عقب ذلك بمدة قصيرة، صدرت أوامر لماكآرثر بالمضي قدماً في هجومه وإنجاز مهمة تدمير الجيش الكوري الشمالي، على اعتبار أن ذلك مقدمة ضرورية لمشروع إعادة الاتحاد بين الكوريتين.

ثبت أن قرار استخدام الحل العسكري وليس السياسي في هذه الحرب أمر حاسم حقاً رغم أنه لم يتم بالطريقة التي تصورتها الأمم المتحدة. ونظراً لأن الصين

كانت خارجة للتو من حرب طويلة ضد القوميين المدعومين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فلم تكن لتتسامح بمشاركة حدودها مع دولة كورية تدعمها الولايات المتحدة. وهذا الأمر غير المستساغ هو الذي دفع ماو تسي تونج إلى التدخل لصالح الجيش الكوري الشمالي. وهكذا عبرت قوات صينية في أواخر عام 1950 إلى كوريا، وفاجأت قوات ماكآرثر التي اندفعت بدورها إلى الجنوب بسرعة. مرة أخرى، خيَّم على الأفق احتمال فقدان شبة الجزيرة بأكملها، مع أن الهجوم الصيني قد فقد زخمه في النهاية عندما اتجه جنوباً، لأنه وقع ضحية لطول خطوط الاتصال بسرعة. وهذا ما أعطى ماكآرثر فرصة لالتقاط أنفاسه، وإعادة تنظيم صفوفه، وتشكيل جبهة أمامية جديدة اقتربت من دائرة العرض 38. بعد ذلك، نجح الأسلوب العسكري الأمريكي المتفوق في معاقبة المحاولات الصينية لمعاودة الهجوم، بشكل قاسٍ.

بمجرد انتهاء الأزمة، كان يجب اتخاذ قرارات بشأن الاتجاه السياسي والاستراتيجي للحرب. وكانت قيادة ماكآرثر من القوة بحيث تستطيع منع أي اختراقات شيوعية، لكنها كانت تفتقر إلى الوسائل الضرورية لهزيمة الشمال. من حيث المبدأ، كان يوجد خيار مد نطاق الحرب إلى الصين نفسها بفضل القوة الجوية الأمريكية. فالقوات الصينية ستظل عقبة في طريق إعادة توحيد كوريا مادامت البنية التحتية الاقتصادية واللوجستية التي تدعمها سليمة. لكن إذا حُرموا من هذه البنية التحتية، فلن يستطيعوا مقاومة هجوم بري آخر. مارس ماكآرثر ضغطاً قوياً لتوسيع نطاق الحرب على طول هذه الخطوط، لأنه كان مقتنعاً بأن هذا لن يقود إلى استسلام كوريا فقط، ولكنه سيعزز انهيار الشيوعية في الصين أيضاً. ومع ذلك، رفض ترومان إصدار أوامر بتنفيذ مثل هذا العمل. ذلك أن الصين، بعد كل شيء، حليفة للاتحاد السوفيتي، مما يعني أن الضربات الجوية التقليدية أو النووية ضدها قد تدفع السوفييت إلى توجيه ضربات انتقامية ضد اليابان، أو ربما حتى أوروبا. وكان هذا خطراً يرى ترومان، هو وحلفاؤه، أنهم غير مستعدين له. فلم تكن هناك شهية

لمبادرات تهدد بتحويل حرب بشأن كوريا إلى حرب عالمية ثالثة. وهكذا فعلى الرغم من أنه كان باستطاعة الولايات المتحدة، عسكرياً، تدمير المقاومة الصينية على شبه الجزيرة الكورية، فإن واشنطن كانت مقتنعة بهدف سياسي أكثر تواضعاً، تمثل بالتأكد من وقف العمليات العدائية بشروط تشبه إلى حد كبير الوضع السابق.

عندما علم ماكآرثر بهذا، قرر استباق أي تسوية سياسية بإصدار بيان استثنائي عام من جهته. وفيما وصفه لاحقاً بأنه بيان "روتيني"، أعلن أن الصينيين غير قادرين على الانتصار في كوريا بسبب تدني قدراتهم الفنية مقارنة بقوات الأمم المتحدة. وزعم أن العدو لا يستطيع «إدارة قوة جوية وبحرية متوسطة والحفاظ عليها، وأنه لا يستطيع توفير الأمور الضرورية لعمليات برية ناجحة، مثل الدبابات والمدفعية الثقيلة والتحسينات الأخرى التي قدمها العلم للقيام بحملات عسكرية».

وقال إنه في ظل مثل هذه الظروف، تصبح مزية التفوق العددي للصينيين غير مجدية. واختتم ماكآرثر بيانه بلهجة أكثر توافقية:

> أنا مستعد في أي وقت للتشاور في الميدان مع القائد الأعلى لقوات العدو في جهد جاد للاتفاق على أي وسائل عسكرية يمكن من خلالها تحقيق الأهداف السياسية للأمم المتحدة في كوريا، وهو الأمر الذي تتفق عليه جميع الدول من دون استثناء، لعدم إراقة مزيد من الدماء.[21]

ومع ذلك، لم يكن التوفيق هو النتيجة المرجوة، لأن ما قام به ماكآرثر واقعياً هو وسم الصين بأنها قوة إجرامية ضعيفة جداً، إلى درجة لا تستطيع معها مواصلة الحرب وصولاً إلى نتيجة عسكرية. ومن المؤكد أن ترومان نظر إلى ماكآرثر على أنه يحاول عرقلة التوصل إلى تسوية سياسية، فجاء رده سريعاً ومثيراً للجدل. أطاح الجنرال، في عملية تؤكد غلبة الاعتبارات السياسية في هذه المرحلة الجديدة من الحرب. وقد حل محل ماكآرثر شخص أكثر ولاءً، هو الجنرال ماثيو ريدجواي.[22]

مع خروج ماكآرثر، أصبح بالإمكان بدء المفاوضات. ومع ذلك فقد طال أمدها، على خلفية استمرار القتال، لعامين آخرين، قبل التوقيع في النهاية على هدنة لوقف القتال، تم بموجبها الإبقاء على تقسيم كوريا وفق خطوط ما قبل الحرب. في تلك الأثناء، لم يكن الهدف الاستراتيجي لقوات الأمم المتحدة هو تدمير المقاومة الشيوعية في شبه الجزيرة، ولكن مجرد دعم المفاوضات عبر رفع التكلفة التي يتكبدها الصينيون عند وصول تعنتهم إلى مستويات عالية غير مقبولة.

الدولة الحامية!

اعتُبرت الطبيعة المُساسة للحرب الكورية تحولاً مهماً عن التقليد الاستراتيجي الأمريكي، وكانت الدروس المستفادة من تلك الخبرة متنوعة. من وجهة نظر بعض المراقبين، أظهرت الحرب إمكانية استخدام القوة عملياً بالطريقة المحدودة على النحو الوارد في وثيقة مجلس الأمن القومي رقم 68، التي تقول إنه بدلاً من مواجهة تحدٍّ محلي للاحتواء بعمل يُعجِّل بشكل تلقائي بـ"حرب إبادة عالمية"، يمكن للولايات المتحدة أن تبذل الجهد العسكري الضروري فقط لإحباط مثل تلك المخططات العدوانية. وفي هذا يقول ويليام كوفمان، أحد الدعاة المهمين لهذا النهج، إن الاستراتيجية التي استُخدمت في الحرب الكورية قد «خدمت هدف تكبيد الصينيين خسائر فادحة، بطريقة أتاحت للعدو أن يرى عملية تدهور الموقف، وفي الوقت ذاته أعطته فرصة التفكير في اللجوء إلى بديل، وهو الهدنة».[23] وهكذا شعرت الولايات المتحدة الأمريكية أنه يمكنها تكرار هذه الاستراتيجية في سياقات أخرى، ومن ثم يمكنها التحرك بعيداً عن شبح أن الحروب المستقبلية قد تنطوي تلقائياً على سقوط قنابل ذرية على مدنها، وعليه فإن تهديدها باستخدام القوة لدعم سياسة الاحتواء سيبدو أكثر صدقية للعالم بأسره.

ومن وجهة نظر أخرى، تبدو دروس الحرب الكورية مختلفة. فقد أثبتت الحرب أنها مكلفة من حيث الأرواح والأموال، كما وجد ترومان أنه من الصعب تبرير هذه

التضحيات أمام الناخبين الذين رأوا أن النصر يكون بقهر الشر، وليس بمجرد الحفاظ على الوضع الراهن. بعبارة أخرى، لم تكن كوريا نوعاً من الحروب المُساسة التي يشعر الأمريكيون بالارتياح لخوضها. إضافة إلى ذلك، لم تكن متطلبات التحضير لحروب مستقبلية من هذا النوع أمراً ممتعاً. لقد مضت عملية إعادة التسلح على أساس طارئ عقب اندلاع الحرب في عام 1950، وبُرِّرت التكاليف على أساس أن العدوان الشيوعي في جنوب شرقي آسيا قد يقود إلى حرب عالمية. ولكن مع مرور الوقت، من دون امتداد رقعة الحرب، تنامى تركيز الانتباه على إدارة التهديد الشيوعي على "المدى الطويل". والآن بات يُنظر إلى كوريا على أنها مجرد الحلقة الأولى فيما يتُوقَّع أن تكون سلسلة من الاختبارات الشيوعية على طول حدود "العالم الحر".

في هذا، لم تكن المشكلة التي تواجه واشنطن ببساطة هي أن الحروب المكلفة التي تخوضها دفاعاً عن الوضع الراهن لن تحظى من الناحية السياسية بقبول شعبي من قبل جمهور الناخبين في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت هناك أيضاً مخاطر اقتصادية وسياسية أخرى مصاحبة لمجرد المحافظة على القوة العسكرية الضرورية لخوض مثل هذه الحروب على مدار مدة طويلة. وقد تجلت هذه المخاطر في مجلس الأمن القومي الجديد الذي شكله ترومان، الذي رأى في عام 1948 أنه من الضروري:

> تطوير مستوى استعداد عسكري تمكن المحافظة عليه مادام ذلك ضرورياً بوصفه رادعاً للعدوان السوفيتي، وعنصر دعم لا غنى عنه لموقفنا السياسي تجاه الاتحاد السوفيتي، ومصدر تشجيع للأمم التي تقاوم العدوان السياسي السوفيتي، وأساساً كافياً لالتزام عسكري فوري وتعبئة سريعة إذا أصبحت الحرب ضرورة لا يمكن تجنبها.

بعد الذهاب إلى هذا الحد، لوحظ أنه «يجب توخي الحذر لتجنب العرقلة الدائمة للاقتصاد والقيم الأساسية والمؤسسات الأصيلة في أسلوب حياتنا».[24] وقد عبّر هذا التحذير عن المخاوف الشعبية من أن الحفاظ على قوات مسلحة قوية سيكون مكلفاً على المدى الطويل، وسيضع قيوداً شديدة على الاقتصاد الأمريكي، بما يؤدي إلى مستويات

عالية من الضرائب والتضخم. وإذا لم تتوخَ الولايات المتحدة الحذر، فقد تضطر في حراستها لحدود "العالم الحر"، إلى الإنفاق حتى الانهيار. إضافة إلى ذلك، رأى كثيرون أن من شأن الآثار المترتبة على استعدادات كبيرة طويلة الأجل أن تثبت أن الحرب تضر بالمشروع الجمهوري من خلال تراجع الحريات المدنية وعسكرة المجتمع. وعلى هذه الخلفية، رفض الكونجرس مراراً مقترحات الجيش بـ "التدريب العسكري العام"، قبل أن يلغيه نهائياً الرئيس أيزنهاور الذي أثبت تعاطفاً خاصاً مع الرأي القائل بأن السعي الضيق الأفق للحدود الآمنة يخاطر ببطء، ولكن بشكل مؤكد، بتحويل الولايات المتحدة إلى "دولة حامية".[25]

الرد الشامل: 1953-1961

كان عالم الاجتماع هارولد لاسويل هو الذي صاغ مصطلح "الدولة الحامية" "garrison state" في سياق العلاقات الدولية المثقلة بالأزمات خلال فترة الثلاثينيات. إذ رأى أن استمرار توتر العلاقات الدولية قد يؤدي إلى ظهور دول يكون فيها «المتخصصون في العنف هم القادة، ويخضع فيها الاقتصاد المنظم والحياة الاجتماعية للقوات القتالية».[26] وفي هذا، يشبه مصطلح "الدولة الحامية" الذي صاغه لاسويل مفهوم لوديندورف للدولة الشمولية المهيأة بشكل حصري للتحضير للحرب وخوضها. لكن بينما لم يرَ لودينـدورف كثيراً - أو لم ير شيئاً - مما يستحق الندم عليه في هذه الرؤية، فإنها مثلت تناقضاً تاماً مع جوهر القيم الليبرالية، ومن ثم احتمالية مزعجة بالفعل للطريقة التي تفكر بها الولايات المتحدة الأمريكية.

لا شك في أن شبح "الدولة الحامية" كان له تأثير مهم في طريقة تعامل إدارة أيزنهاور مع تحدي احتواء الشيوعية. وكانت المشكلة الرئيسة التي صيغت بطريقة مشابهة إلى حد كبير لنظيرتها خلال مدة رئاسة ترومان هي «التعامل مع التهديد السوفيتي لأمن الولايات المتحدة الأمريكية» من دون «إضعاف الاقتصاد الأمريكي بشكل خطير، أو تقويض قيمنا

ومؤسساتنا الأساسية».[27] وفي المقابل، رأى أيزنهاور أنه من الأهمية بمكان تفادي المواقف المستقبلية التي تلزم الولايات المتحدة بمكافحة العدوان الشيوعي المحلي عبر التعهد باستمرار بتوفير قوات تقليدية كبيرة من قِبَلها. وقد طُرِحت حجة أن السماح لموسكو بتحديد شروط الاشتباك بهذه الطريقة، يضع عبئاً مفرطاً على المؤسسات السياسية والقوة الاقتصادية الأمريكية. وسيتطلب الحفاظ بالفعل على قدرة قوية لخوض حرب تقليدية لتحقيق أهداف استراتيجية محدودة بما يشبه، على نحو غير مريح، تعبئة كلية للولايات المتحدة الأمريكية.

ولتجنب مثل هذه الاحتمالية، اختار أيزنهاور حلاً فنياً في شكل قنبلة حرارية نووية. وبحلول منتصف عقد الخمسينيات، بدأ قرار ترومان المبكر بالمضي قدماً في تطوير قدرات نووية، يتمخض عن نتائج مبهرة في شكل أسلحة تبلغ قوتها التدميرية ملايين الأطنان، وتفوق قوتها التدميرية القنابل الذرية للعقد السابق. وبناءً على ذلك، أصبح بالإمكان إلحاق دمار هائل بدولة بحجم الاتحاد السوفيتي. بأخذ هذا في الاعتبار، رحبت إدارة أيزنهاور بالأسلحة النووية، ووضعتها مباشرة في صلب الاستراتيجية الجديدة. ومن هذا الوقت فصاعداً، لا تسعى الولايات المتحدة إلى ردع العدوان الشيوعي المحلي بالتهديد بحرب تقليدية محدودة، ولكن بالتهديد بحرب نووية غير محدودة. واعتُبر أن من شأن احتمال إلقاء قنابل نووية على مدن سوفيتية أن يثني موسكو عن إثارة قلاقل في محيط "العالم الحر". ومن ثم لا تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تزعج نفسها بالحفاظ على قوة تقليدية قوية، لأنها ستكون زائدة على اللازم.

بالطبع، لم تكن الأسلحة النووية رخيصة بأي حال من الأحوال، ولكن امتلاك ترسانة نووية أكبر من شأنه أن يقلل عبء القوات التقليدية على الاقتصاد بشكل أفضل. إضافة إلى ذلك، تمكن إدارة القدرات النووية بعدد قليل من الفنيين العسكريين، ومن ثم لا تكون هناك حاجة إلى تنفيذ تدريبات عسكرية واسعة النطاق كتلك التي كان يُخشى أن تسهم في عسكرة السياسة الداخلية. بعبارة أخرى، هذا يعني أن الأسلوب العسكري

الأمريكي بإمكانه الحفاظ على الرأسمالية لكي تحافظ هي بدورها على القيم الليبرالية. بفضل الأسلحة النووية، يمكن خوض حرب ذات أهداف استراتيجية شاملة عبر تعبئة محدودة نسبياً للموارد والأفراد.

مادامت الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت أن تمارس تهديدات ذات صدقية بشن حرب غير محدودة، دعماً لأهداف سياسية محدودة، فإن هذه الأسلحة النووية ستوفر لها الحل لمواجهة التحدي المتمثل في كيفية تعزيز سياسة الاحتواء بتكلفة يمكن تحملها. وكانت المشكلة تكمن في أن القدرة على ممارسة تهديدات ذات صدقية من هذا النوع سوف تضعف بمجرد امتلاك الاتحاد السوفيتي القدرة النووية. وفي هذا الشأن، كان من سوء حظ أيزنهاور أن الاتحاد السوفيتي أصبح قوة نووية قبل بضعة أشهر من إعلان استراتيجيته الجديدة من قبل جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكي، في يناير 1954. في إحدى أكثر الخطب إثارة للجدل خلال فترة الحرب الباردة، أوجز دالاس الأخطار المرتبطة بالحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق على المدى الطويل، قبل أن يوضح أن الإدارة قررت معالجة هذه المشكلة بتعزيز الجهود المحلية لاحتواء التوسع الشيوعي من خلال «مزيد من الردع عبر القدرات الانتقامية الساحقة». وكان «القرار الأساسي هو الاعتماد بشكل أساسي على امتلاك قدرة كبيرة على الرد، على الفور، بالوسائل وفي الأمكنة التي نختارها»، في إشارة إلى الاعتماد على الأسلحة النووية.[28]

في تلك الأثناء، جاء الرد على خطاب دالاس - الذي أُطلق عليه سريعاً خطاب "الرد الشامل" - على غير المرغوب، وركز على حقيقة أن الاتحاد السوفيتي أصبح يمتلك الآن أسلحة نووية خاصة به، وأن بإمكانه استخدامها ضد الولايات المتحدة الأمريكية رداً على أي هجوم نووي على أراضيه. تبع ذلك التساؤل: هل يُتوقع أن تتمكن التهديدات النووية الأمريكية من ردع العدوان الشيوعي في كل الأحوال. فالتهديد بالرد الشامل من المتوقع أن يشكل رادعاً للاتحاد السوفيتي يمنعه من مهاجمة الولايات المتحدة بشكل مباشر، لكن هل يشكل رادعاً فيما يتعلق بالتحدي الأكثر محدودية تجاه سياسة الاحتواء؟

في هذا، يرى ويليام كوفمان ما يأتي:

> من الصعب أن يمنح قادة الاتحاد السوفيتي والصين هذا المذهب صدقية كبيرة. فعلى الرغم من أنهم يعلمون أن لدينا القدرة على تنفيذ التهديد، فهم يلاحظون أيضاً أنه، مع تنامي قدراتهم النووية، فإن قرارنا باستخدام أسلحة الدمار الشامل لن يتم بالضرورة إلا بعد تقييم مؤلم للتكاليف والمخاطر، وكذلك للمزايا.[29]

في الواقع، ربما تضع موسكو في حساباتها أن واشنطن قد تمتنع عن قصف الاتحاد السوفيتي الذي يمتلك أسلحة نووية رداً على عمل عدواني محلي، ففي اللحظات الحرجة ستفضل الحفاظ على سلامة مدنها والتخلي عن مدن حلفائها التي تقع بعيداً.

ومع زيادة قوة الترسانة النووية السوفيتية، وبعدما أصبحت عواقب الحرب النووية تبدو أكثر خطورة على الولايات المتحدة الأمريكية، جلبت استراتيجية الرد الشامل انتقادات متزايدة، ليس فقط من خارج إدارة أيزنهاور، ولكن من داخلها أيضاً. حتى إن دالاس، الذي كان في السابق أحد مناصري هذه الاستراتيجية، غيَّر موقفه، وسعى بقوة لإقناع الرئيس بذلك. كانت الولايات المتحدة تواجه المشكلة ذاتها التي أبرزتها وثيقة مجلس الأمن القومي رقم 68 في عام 1950: الافتقار إلى قدرة صلبة على خوض حرب تقليدية محدودة، وكان يتعين على واشنطن إما أن تتراجع في مواجهة عدوان شيوعي محلي، وإما أن تقبل العواقب المفزعة التي تنشأ جراء خوض حرب نووية غير محدودة. ظل أيزنهاور ثابتاً خلال سنوات رئاسته: لن يكون هناك تراجع عن الاعتماد على القوة النووية. ذلك أنه سيستخدم القوات التقليدية لإجهاض أي اعتداءات صغيرة بمجرد ظهورها، ولكن أي أمور أكثر خطورة سوف تطلق العنان تلقائياً لاستخدام الترسانة النووية الأمريكية. وهكذا لم تعد فكرة أن الولايات المتحدة ربما تخوض حرباً محدودة ضد الاتحاد السوفيتي ذات أهمية، ولم تسهم في إدخال تعديلات جوهرية في الاستراتيجية الأمريكية إلا بعد مقدم إدارة كينيدي في عام 1961. ومنذ هذا الوقت

فصاعداً، أصبحت التكاليف المفزعة المرتبطة بخوض حرب غير محدودة تؤثر بشكل كبير في مراجعة الاستراتيجية في محاولة لجعل الأسلحة النووية أداة أكثر صدقية في تعزيز سياسة الاحتواء.

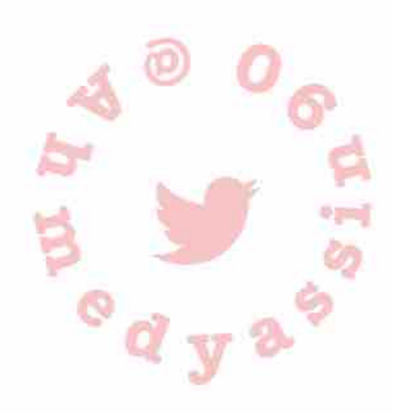
وبهذه الطريقة، تبع خروج أيزنهاور من الرئاسة، رفض رسمي لوجهة النظر القائلة بأن الحرب يجب أن تخاض مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تجريد الخصم من أسلحته. اعتبر دعاة الحرب المحدودة أن هذا التطور يعكس تطوراً جديداً في المواقف تجاه الحرب في العصر النووي. ورأوا أن وجهة النظر التقليدية تجاه الحرب باعتبارها حملة أخلاقية تستلزم بالضرورة نزع سلاح العدو قد عفى عليها الزمن. وأنه قد حلت محلها وجهة نظر جديدة تقول بأن الانتصار هو نتاج أعمال قوة قسرية محدودة تهدف إلى إعادة تشكيل سلوك العدو لكي يذعن للسياسة الأمريكية، بدلاً من تخليص العالم منه تماماً. وقد نبَّه هنري كيسنجر لهذا الفرق قبل سنوات.

> نظراً لأننا كنا نفكر في الحرب من منظور أخلاقي أكثر من المنظور الاستراتيجي، فقد عرَّفنا النصر على أنه العجز المادي للعدو. ولكن رغم صحة أن بإمكان القوة فرض إرادتها من خلال حرمان الخصم من الموارد اللازمة لاستمرار المقاومة، فهذا المسار مكلف للغاية، وليس ضرورياً دائماً. إن قرار العدو بشأن ما إذا كان يجب عليه مواصلة القتال لا يعكس فقط علاقات القوى، ولكن أيضاً العلاقة بين تكلفة استمرار المقاومة والأهداف المتنازَع عليها. إن القوة العسكرية تقرر الصراع المادي، ولكن الأهداف السياسية تحدد الثمن الواجب دفعُه، وحدَّة الصراع.[30]

والآن يبدو أن الاستراتيجية ستتحرر من العباءة الأخلاقية الضيقة لكي تستوعب الضروريات السياسية الجديدة للعصر النووي.

ولكن - كما سنرى في الفصل القادم - كانت الأمور أكثر تعقيداً مما قد يتضح من أي مفاضلة مبسطة بين الأخلاقيات والسياسات. لقد كان أيزنهاور بالتأكيد عرضة لرؤية

الحرب الباردة على أنها صـراع بين الخير والشـر، ولكن موقفه الثابت بشأن الـرد الـشامل قد نجم فعلياً من آرائه الشخصية حول جدوى الاحتفاظ بأي شكل من أشكال الـسيطرة على الحرب مع الاتحاد السوفيتي. فقد كان، ببساطة، متـشائماً بخـصوص هـذه المـسألة في حين كان منتقدوه متفائلين. اعتمد هذا الاختلاف، في الأساس، على التقـدير الشخـصـي للأمور، وبينما سعى منتقدوه السابقون لمراجعة الاستراتيجية، ظهـر أن تقـدير أيزنهـاور لم يكن بالضـرورة موضع شك بالقدر الذي كان يُعتقد من قبل.



الفصل الخامس

الحرب النووية المحدودة

دأبت استطلاعات الرأي الخاصة بالاستراتيجية النووية الأمريكية على البدء باقتباس شهير من أعمال برنارد برودي، وهذا الفصل ليس استثناءً.

> حتى الآن، الغرض الرئيس لمؤسستنا العسكرية هو كسب الحروب. ومن الآن فصاعداً يجب أن يكون الغرض الرئيس هو تجنبها. ولا يوجد تقريباً غرض مفيد آخر.[1]

هكذا كتب برودي في مجموعة مقالاته التي نُشرت عام 1946 بعنوان **السلاح المطلق** *The Absolute Weapon*. كانت وجهة نظره هي أن اختراع الأسلحة النووية سيجعل الحرب مدمرة جداً، لدرجة أن تكاليف خوضها ستفوق الفوائد السياسية المتصورة من ورائها. في مثل هذه الظروف، يكون الهدف العقلاني الوحيد من الاستراتيجية هو الحيلولة دون نشوب الحرب في المقام الأول. وثبت أن توقعاته كانت دقيقة بشكل ملحوظ. في غضون عقد من الزمن، احتل الردع قلب الاستراتيجية في شكل مبدأ الرد الشامل. وبالتالي سيتم تعزيز سياسة الاحتواء بنيَّة معلنة هي شن هجمات نووية ضد الاتحاد السوفيتي، رداً على أي هجوم ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها. في ضوء مثل هذا التهديد المرعب، كان متصوراً أن تحجم موسكو عن التسبب في أي مشكلات.

ومع ذلك، لم يكن هناك شيء حتمي بشأن هذه الأحداث. لقد شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ملزمة بتطوير أسلحة نووية، مخافة أن يقود الفشل في فعل ذلك إلى حصول السوفييت على مزية فنية حاسمة. ولكن هذا لم يكن يعني بالضرورة أن تصبح الأسلحة النووية هي الركيزة الأساسية للاستراتيجية الأمريكية خلال الخمسينيات. فربما كان الاحتفاظ بها لغرض التهديد، في حين عززت الولايات المتحدة قواتها التقليدية وطورت استراتيجياتها لاستخدامها في الحروب المحلية. وكما أشرنا في الفصل السابق،

فقد اهتم أيزنهاور باحتواء التوسع السوفيتي، من دون تعريض الاقتصاد الأمريكي ومؤسساته السياسية التي شجعت أيزنهاور في البداية على الاعتماد على التأثير الرادع للأسلحة النووية. باختصار، كانت هناك اختيارات لتحقيق التوازن بين القوات التقليدية والنووية في مطلع الخمسينيات، وربما اختار أيزنهاور أمراً آخر لو شعر بأن الأولويات تقتضي ذلك. لماذا إذاً تمسَّك بقوة بالرد الشامل مع تنامي القدرات النووية للاتحاد السوفيتي، وازدياد تهديدها لصدقية الردع الأمريكي؟

لقد أشير إلى بعض أسباب إصرار أيزنهاور على هذه النقطة في مؤتمر صحافي رئاسي عُقد في مطلع عام 1955. خلال هذا المؤتمر الصحافي، أثارت جهود استدراجه إلى الحديث عن الأدوار المحددة المتصورة للأسلحة النووية في حالة وقوع حرب مستقبلية، نقطتين مهمتين:

> لا يمكن استبعاد أي شيء في العمل العسكري الآن. تذكَّروا هذا: عندما تلجأ إلى القوة بوصفها الفيصل في المحنة الإنسانية، لا تعرف إلى أين ستأخذك، ولكن بشكل عام، إذا تعمقت أكثر فأكثر، فليس هناك حدود باستثناء ما تفرضه قيود القوة ذاتها.

وأتبع ذلك لاحقاً بقوله:

> الآن، الحرب عمل سياسي. لذا فإن السياسة، بمعنى السياسة الدولية، تتمتع بالقدر ذاته من الأهمية، مثلها تماماً مثل نوع السلاح الذي تستخدمه.[2]

هذا كله يبدو متفقاً ومتوافقاً مع وجهة نظر كلاوزفيتس، ولهذا فإن فهم أيزنهاور للتفاعل بين الضرورات العسكرية والسياسية هو الذي قاده إلى استنتاج أن الحرب ستميل بالتأكيد إلى التطرف بمجرد اندلاعها.[3] حتى الحروب التي تنشب نتيجة لأصغر النزاعات السياسية قد "تتفاقم" إلى حروب كبيرة في ظل سعي كل طرف لتجنب الهزيمة على يد الطرف الآخر. بل إن هذه الدينامية ستصبح أقوى في حالة نشوب صراع بين دول تمتلك أسلحة نووية. فقد هددت إمكانية استخدام الأسلحة النووية بضغط مدة الحرب

لمدى لا يتيح فرصة لتصحيح الخلل الأولي من حيث الجهد الحربي. وبالتالي، فإن الضغط لتخصيص كل ما تمتلكه الدولة في محاولة لنزع سلاح الخصم سيكون هائلاً. وعلاوة على كل هذا، فإن حقيقة كون الدولتين العظميين عدوتين أيديولوجياً خلقت سياقاً سياسياً كان من المحتمل أن يشجع الجهود الحربية المتطرفة بقدر تشجيع الرغبة في تحجيمها. ومن ثم، كانت لدى الرئيس أسباب وجيهة للاعتقاد أنه «لن تكون هناك حدود باستثناء ما تفرضه قيود القوة نفسها»، ولم يكن هو وحده الذي يعتقد ذلك. فقد تأثر أمثال ألبرت وولستيتر وجيمس إي. كينج مما رأوا أنه "هشاشة" الردع، مع احتمال خروج الحرب عن دائرة السيطرة السياسية بمجرد نشوبها، وقدموا تحليلات مؤثرة دعماً لمثل هذه الآراء.[4]

قادت المستويات الكارثية من الدمار الذي قد ينشأ عن التبادل المستهتر للهجمات النووية أيزنهاور إلى استنتاج أن الحرب لم تعد تُتصوَّر على أنها استمرار للسياسة. قد يكون منطقياً التهديد بالحرب، دفاعاً عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن إذا اندلعت الحرب بالفعل فسوف تخسر كل شيء. وفي هذا السياق رفض أيزنهاور الدعوات إلى القوات والاستراتيجيات التي قد تُستخدَم في الطوارئ التي لا تستلزم تحركاً فورياً نحو حرب نووية عامة، وتمسك بقوة بالتفسير الواضح لمبدأ الرد الشامل. وهكذا، فقد رأى أن مثل هذه القدرات لن تسهم كثيراً في تعزيز الردع بقدر ما تسهم في تقويضه، لأنها ستقدم آمالاً زائفة بأنه يمكن خوض حرب محدودة مع الاتحاد السوفيتي. ومن ثم، فإنها لا تشكل تكلفة غير ضرورية فقط، ولكن ستشكل خطورة فعلية على السلام أيضاً.

ولكن إذا لم يمكن استخدام القوة دعماً للاحتواء، كيف يمكن إذاً تحقيق مثل هذا الهدف في مواجهة عدوان من الاتحاد السوفيتي؟ من الواضح أن الإجابة بالنسبة إلى أيزنهاور لم تكن تتمثل في زعزعة استقرار العالم كله لتجنب احتمال وقوع أزمة.[5] ومع ذلك، إذا ما حدثت أزمة فينبغي اتخاذ الإجراءات السليمة للمراوغة وتفادي تحديد خطوط فاصلة لا يمكن تجاوزها، والسعي للتوصل إلى حل وسط يسمح لكلا الطرفين بالتراجع عن حافة الهاوية بشكل يحفظ ماء الوجه. لقد كانت هذه هي الفلسفة التي نفذها

أيزنهاور عندما هدد خروتشوف حقوق النفاذ الغربية إلى برلين عام 1958. خلال الأشهر التي قادت إلى الأزمة، رفض أيزنهاور الالتزام بمسار محدد بشكل واضح للإجراءات التي قد يتخذها. وذكّر العالم بالعواقب الوخيمة التي كان من المؤكد أنها ستنتجم عن الحرب النووية، ولكنه رفض باستمرار أن يشرح، في الأحاديث العامة أو الخاصة، تحت أي ظرف سوف يقوم بشن مثل هذه الحرب. وبدلاً من ذلك، فقد سعى لكسب الوقت، بينما راح يبحث عن حل تفاوضي يجنبه الظهور بمظهر الخضوع للضغط. وفي نهاية المطاف حقق أيزنهاور هدفه بإدارة محادثات رفيعة المستوى بين القوتين العظميين، دُعي على خلفيتها خروتشوف إلى زيارة الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى أثر سعادة خروتشوف بهذه النتيجة، واعتقاداً منه أن انتهاج خط أكثر تصالحاً قد يجلب مزيداً من التنازلات الأمريكية بشأن أمور أخرى، خفّف الضغط على برلين، وخفّت حدة الأزمة مؤقتاً.

وهكذا، فإن الأمن في العالم النووي يأتي، في رأي أيزنهاور، عبر السياسة، وليس العمل العسكري. ذلك أنه بعد امتلاك قوة نووية كفؤة والتهديد باستخدامها في حالة الحرب، لا يوجد شيء آخر يمكن عمله من خلال النهج العسكري. وإذا لم يُستشفّ كثير من هذا في التزام أيزنهاور الذي لا يتزعزع بالرد الشامل، فهذا يرجع لكونه رجلاً كتوماً، واثقاً من قدرته على تقدير الأمور، وأقل ثقة بكبار مستشاريه الذين يظهر أنهم لم يستوعبوا الحقائق الأساسية للحرب في العصر النووي. علاوة على ذلك، لم يكن مقبولاً أن يتنصل رئيس الولايات المتحدة من استخدام القوة بالطريقة الشاملة التي تتضح من خلال التدقيق في فلسفته. وهذا يفسر السلبية العنيدة التي واجه بها المد المتصاعد من الانتقادات فيما يتعلق بالرد الشامل حتى عام 1961عندما انتهت فترة رئاسته.[6]

كينيدي وماكنامارا

في ذلك العام، كان خروتشوف قد عاد مجدداً إلى مزاج الحرب، معلناً دعم حروب "التحرر الوطني" عبر العالم، ومجدداً تهديداته فيما يتعلق ببرلين. في هذا السياق، تضاعف ولعه بالترويج للتقدم الذي يحرزه السوفييت في الأسلحة النووية. ثم اتضح

فيما بعد أن هذا التقدم أقل بكثير مما رُوِّج له: فلم تتبلور القاذفات والصواريخ البعيدة المدى في أي صورة تقترب من الأعداد التي قدرتها الاستخبارات الأمريكية. ومع ذلك، اتجه الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، جون كينيدي، نحو تعزيز القدرة العسكرية للدولة بهدف دعم سياسة الاحتواء. وقد أُسندت هذه المهمة إلى وزير الدفاع الجديد، روبرت ماكنامارا. وكان ماكنامارا يعمل في شركة فورد موتورز التي ساهم في إنقاذها وتحويل خسائرها إلى مكاسب عقب الحرب، من خلال إدخال أساليب إدارية ومحاسبية جديدة. وهكذا، يمكن وصفه بأنه رجل "الأرقام"، وقد نقل فلسفته الأساسية إلى البنتاجون. وكان أحد الأهداف الرئيسة لماكنامارا ضمان إدارة الجهد الدفاعي الأمريكي على أفضل نحو ممكن بهدف تعظيم درجة الأمن مقابل كل دولار يُدفع في الضرائب. ولهذا الغرض، كان رائد الاستخدام المكثف لتحليلات العائد مقابل التكلفة، بوصفها أداة لدعم القرارات الرئيسة المصاحبة لتجنيد أفراد القوات المسلحة وتوظيفهم. لكن إدخال مثل هذه الأساليب أثار جدلاً، ولاسيما عندما تناقضت النتائج التي أفرزتها بشكل قاطع مع التقديرات العسكرية المتخصصة. كان من الصعب على الجنرالات الذين لم يكونوا بارعين في استخدام الأساليب الجديدة أن يتحدُّوا "حُجّية" الأرقام، وفي الوقت ذاته كان ماكنامارا يمتلك الإرادة والذكاء لاستخدامها أداة للتخلص من مواطن الضعف في المجهود الدفاعي.

وفي حين حظي ماكنامارا بسرعة بصورة التكنوقراطي المتعجرف (إذ سرعان ما أُطلق عليه لقب "مَكنة آي.بي.إم. البشرية")، فقد تميز الرجل بأمور كثيرة، لعل أهمها، فيما يتعلق بهذا الغرض، أن هوسه بالكفاءة لم يُعمِه عن النقطة الرئيسة، وهي أن الهدف من المجهود الدفاعي الأمريكي هو خدمة السياسة. وبالتالي، مهما بلغت القوات المسلحة من كفاءة في الإعداد والتنفيذ، فإن الفعالية الحقيقية تكمن في توظيفها بطريقة تسهم في تعزيز الأهداف السياسية للولايات المتحدة. لا شك في أن مهمة ترجمة الكفاءة العسكرية إلى

فعالية سياسية هي مهمة الاستراتيجية، وقد استحوذت مشكلات الاستراتيجية على قدر كبير من تفكير ماكنامارا. من بين أولى هذه المسائل كيفية رد الاعتداءات الشيوعية المحدودة التي تتم من خلف حماية الدرع النووية.[7]

في أواخر عقد الخمسينيات، ضم أعضاء كبار في الحزب الديمقراطي أصواتهم للانتقادات المتنامية لمذهب الرد الشامل، ولاحظ كينيدي نفسه خلال الانتخابات الرئاسية عام 1960، أن خطط الحرب التي تستهدف تدمير الاتحاد السوفيتي من خلال القصف النووي غير المحدود لا تناسب الطرق التي من المرجح أن تواجه بها موسكو سياسة الاحتواء. واستبعد أن توجه موسكو هجوماً مباشراً ضد الولايات المتحدة، ولكنه توقع إمكانية شن سلسلة من الضربات المحدودة ضد العالم الحر، ولن يحمل أي منها تهديداً يستدعي حرباً نووية شاملة، ولكنها معاً ترقى إلى تحوُّل في ميزان القوة. وقد وصف "القوة الصاروخية" للسوفييت بأنها:

> الدرع التي سيتقدمون من خلفها ببطء ولكن بثقة عبر دبلوماسية "السبوتنك"، والحروب المحدودة، والاعتداءات غير المباشرة وغير المعلنة، والتهديد والتخريب، والثورة الداخلية، وزيادة السؤدد أو النفوذ، والابتزاز الشرير لحلفائنا. سيتآكل محيط العالم الحر... وكل خطوة سوفيتية ستضعف الغرب، ولكن أياً منها لن تكون كافية بذاتها لتبرير قيامنا بحرب نووية قد تدمرنا.[8]

لم تكن الاستجابة بفاعلية لمثل هذه التحديات - وهي ما اعتبرها كينيدي ضرورية - خطة حرب شاملة، ولكن استراتيجية تعطي الولايات المتحدة الأمريكية خيارات متنوعة فيما يتعلق باستخدام القوة. وقد صاغ الجنرال ماكسويل تايلور، رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الأسبق، عبارة "الرد المرن" لوصف القدرة الاستراتيجية على التحرك «عبر مختلف أطياف التحديات الممكنة، للتعامل مع أي شيء: بدءاً من الحرب الذرية العامة، إلى الاختراقات والاعتداءات من قبيل تهديد لاوس وبرلين في عام 1959».[9] وكان هذا بالضبط هو نوع الاستراتيجية التي أرادها كينيدي، وهو ما كلف به ماكنامارا.

الرد المرن

يُعد تخلي ماكنامارا عن مبدأ الرد الشامل وتبني استراتيجية الرد المرن علامة بارزة في تطور الاستراتيجية الأمريكية. ذلك أن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تدعيم التركيز التقليدي على الحرب الشاملة بتخطيط واستعدادات مكثفة لحرب محدودة. بعبارة أخرى، كانت تلك محاولة رسمية لجعل الحرب استمراراً للسياسة بطرق أخرى. ومن ثم، فقد دُعِّمت سياسة الاحتواء بأكثر من النية المشروطة لتدمير الاتحاد السوفيتي بقصف نووي غير محدود. بموجب استراتيجية الرد المرن، تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها لمجرد "إجهاض" العدوان باستخدام الحد الأدنى الضروري من القوة. العصيان يُقابل بتدابير لمكافحة التمرد، والهجوم التقليدي سيقابل بدفاع تقليدي. وسوف تستخدم الأسلحة النووية فقط إذا ثبتت استحالة إدارة الموقف بالوسائل التقليدية، أو للرد على هجوم نووي سوفيتي. وكان يؤمل أن يؤدي استخدام القوة بهذه الطريقة المُقيَّدة عن عمد إلى الحيلولة دون وصول الأعمال العدائية إلى درجة القصف النووي المتبادل المدمر، من خلال إقناع موسكو بأنه مهما تكن الفوائد السياسية التي تتوقعها فإن التكلفة التي ستتكبدها ستكون باهظة في ظل وجود خصم قوي بشكل واضح. ففي مواجهة مثل هذا الموقف، ستختار التوقف عن القتال بدلاً من تصعيد الحرب إلى مستويات أعلى من العنف والدمار. وبهذه الطريقة، كانت الولايات المتحدة تأمل استعادة درجة من التناسب بين التكاليف والفوائد المصاحبة لهزيمة العدوان الشيوعي عبر العالم. إذا كانت هناك فرصة معقولة يمكن تحقيقها من هذا، فإنه يمكن النظر إلى الحرب مجدداً على أنها عمل سياسي عقلاني، واعتبار التزام واشنطن بسياسة الاحتواء أكثر صدقية.

إن تحولاً في الاستراتيجية بهذه الضخامة تطلب إجراء تغييرات كبيرة في بنية القوات المسلحة الأمريكية. ذلك أن الاستجابة المرنة ستكون بلا معنى إذا كان باستطاعة السوفييت شن ضربة نووية ضد الولايات المتحدة تمكنهم من نزع سلاحها. في إطار مثل هذه الظروف، ربما تشعر واشنطن بأنها غير قادرة على الامتناع عن استخدام قواتها النووية

خلال المراحل المبكرة من الاعتداءات، لأن القيام بذلك يخاطر بفقدانها أمام الهجوم السوفيتي. ومن ثم، ومع أن الفكرة الأساسية لإدارة كينيدي كانت تجنب التركيز على الدور الذي تلعبه الأسلحة النووية في دعم سياسة الاحتواء، فإن السبيل للقيام بهذا سيكون من خلال استثمارات رئيسة تهدف إلى ضمان أن الترسانة النووية الأمريكية ستتحمل مثل هذا الهجوم بشكل يجعلها تخرج في حالة سليمة تمكنها من تدمير الاتحاد السوفيتي من خلال هجوم انتقامي. وإذا أمكن هذا فسوف تستطيع الولايات المتحدة ممارسة ضبط النفس في استخدام القوة خلال الحرب. ولهذا الغرض، بذلت جهوداً ضخمة لضمان استمرارية الترسانة النووية من خلال سحب الأسلحة الأضعف من الخدمة، وتسريع شراء البدائل الأكثر قوة ومتانة. وبناءً عليه، سُحِبت القاذفات من طراز (B-47) التي كانت متمركزة بالقرب من الاتحاد السوفيتي، واستُخدِمت قاذفات أطول مدى من طراز (B-52)، واستُبدلت بالصواريخ البالستية القديمة غير المحمية صواريخ جديدة من طراز منيتمان Minuteman. وبدا ماكنامارا معجباً جداً بالصواريخ الجديدة من طراز بولاريس Polaris التي تُطلَق من الغواصات، ولا يمكن كشفها قبل الإطلاق. ومع أن جميع هذه الأسلحة كانت مرتفعة الثمن فإن تطبيق وزارة الدفاع تحليل العائد مقابل التكلفة لمساندة عملية الشراء ساهمت في التحكم في النفقات. وهكذا فإن الأسلحة التي بدا أن أداءها المتوقع لا يستحق تكلفتها، مثل الصواريخ البالستية من طراز سكايبولت Skybolt التي تُطلَق من الجو، والقاذفات الأسرع من الصوت من طراز (B-70) إما أُعدمت وإما نُحِّيت.

بالطبع، لا يمكن الحفاظ على أقوى ترسانة نووية كاحتياطي خلال فترة الحرب إلا إذا امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية شيئاً آخر تحارب به. ولكي توفر بديلاً واقعياً للاستخدام النووي المبكر، كان ماكنامارا بحاجة إلى إيجاد طرق مقبولة لتعزيز شوكة القوات التقليدية. تتعلق هذه المشكلة على وجه الخصوص بمجال منطقة الناتو التي كان يُنظر إلى أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية مقارنة بالولايات المتحدة نفسها. وقد اجتمعت وجهات نظر إدارة كينيدي "الكينزية" بشأن الإنفاق الفيدرالي مع مقتضيات

أزمة برلين لتوفر نفقات إضافية للقوات التقليدية. نتيجة لذلك، ازداد عدد الفرق الأمريكية القتالية الجاهزة من 17 إلى 21 فرقة بحلول العام 1962، وفي الوقت ذاته قفز عدد الفرق الميكانيكية والمدرعة من 18 إلى 43 فرقة.[10] من جهة أخرى، وفي سياق الناتو، يمكن أن تأمل الولايات المتحدة فقط توفير جزء من القوات التقليدية الضرورية لعرقلة أي غزو قد يقوده الاتحاد السوفيتي، على أن توفر الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو الغالبية العظمى من القوات المطلوبة. ولسوء حظ ماكنامارا، ظل الأوروبيون مترددين في اتباع الولايات المتحدة في هذا الأمر، قائلين إن تفوق القوات التقليدية السوفيتية من الضخامة بحيث يجعل أي زيادة في الإنفاق الدفاعي من جانبهم غير ذي فائدة. ورأوا أن القوات التقليدية الموجودة تكفي لتوفير "الشرارة" للقوات النووية لحلف الناتو. أي شيء إضافي سيكون غير ضروري، ومن ثم يُعد تكلفة غير مبررة. ومع أن ماكنامارا جادل باستمرار ضدَّ مثل هذا التشاؤم، فلم ينجح فيما يريد، ولذلك كان الناتو يعتمد دائماً على الأسلحة النووية إلى حد أكبر مما كان يرغب فيه. وفي هذا السياق، بذل جهوداً جادة لتحديد سبل المحافظة على وجود سيطرة سياسية على شن حرب نووية.

القوة المضادة

بصفة عامة، يُشار إلى الحل الذي اقترحه ماكنامارا لمواجهة هذا التحدي باستراتيجية "القوة المضادة". وكما يتضح من الاسم فإنها لا تضيف جديداً، لأنها تعني استهداف القوات النووية السوفيتية، وهو عنصر مهم كان قائماً بالفعل في إطار مذهب الرد الشامل.[11] لقد ركز التخطيط المبكر لاستخدام القنابل الذرية بشكل حصري على تدمير المدن وفقاً لنهج التفكير المتبع في الحرب العالمية الثانية، ولكن بمجرد أن بدأ الاتحاد السوفيتي في امتلاك القنابل الذرية الخاصة به، ردت القيادة الجوية الاستراتيجية بإضافتها إلى قوائم الأهداف، في محاولة لحماية المدن الأمريكية. ذلك أنه بمجرد وجود القاذفات السوفيتية في الجو سيكون من الصعب جداً اعتراضها، بينما ستكون عرضة لهجوم نووي وهي لاتزال على الأرض. ويمكن لقنبلة واحدة تُلقى بشكل جيد أن تدمر المهبط ومعه

جميع الطائرات الموجودة. وبالتالي، فإن شن سلسلة من هذا النوع من الغارات يمكن أن تمنع نظرياً الخصم من شن أي شكل من أشكال الانتقام النووي، وهذا ما يحيله عاجزاً عن الرد في الوقت الذي دُمِّرت فيه المدن من حوله. لطالما كان هناك إدراك بأن نزع سلاح الاتحاد السوفيتي بالكامل يتطلب مستوى مستحيلاً من الكفاءة من قبل القيادة الجوية الاستراتيجية، ذلك أن كل تأثيرات الاحتكاك ستجتمع معاً لتحبط أي محاولة من هذا القبيل، ومن ثم توفر لموسكو فرصة كافية لإرسال قاذفات عدة تستهدف المدن الأمريكية.[12] مع هذا، كان يُفضل تقليص قدرة السوفييت على الانتقام إلى أقصى حد ممكن بدلاً من الاضطرار إلى مواجهة محنة فظيعة.

وعلى حين اعتُبر استهداف القوة المضادة في السابق جزءاً لا يتجزأ من الرد الشامل، فإن ماكنامارا اعتبره نشاطاً سرياً ضمن استراتيجيته الجديدة التي تُعرف بالرد المرن. بعبارة أخرى، رأى أن القوة المضادة تشغل موقعها في "طيف العنف" في موقع ما بين الحروب التقليدية المحدودة، والنووية غير المحدودة. وكان متأثراً بشدة في هذا بأفكار طُوِّرت في مؤسسة راند، المؤسسة الفكرية التي كانت ترعاها القوات الجوية لبحث بدائل لاستراتيجية الرد الشامل خلال عقد الخمسينيات.[13] كان المشاركون في دراسة مثل هذه الأمور يعتقدون أنه ربما يكون بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية استخدام هجوم بالقوة المضادة في وسيلة سرية لدحر عدوان محدود بتكلفة يمكنها تحملها. وتضمنت الفكرة الأساسية قصف القوات النووية السوفيتية بهدف إضعافها إلى أقصى حد ممكن، مع الامتناع عمداً في الوقت ذاته عن مهاجمة المدن السوفيتية التي ستبقى رهينة بسلوك موسكو. وعليه فإن قصف القوات النووية للاتحاد السوفيتي، مع جعل مدنه في خطر كان يهدف إلى وضع موسكو في موقف لا تجد فيه أمامها خيارات أفضل من السعي للسلام. وإذا ما مضى كل شيء حسب التخطيط، فلن تربح موسكو شيئاً من إهدار ما تبقى من أسلحتها النووية ضد ترسانة نووية أمريكية أقوى: ومن شأن قيامها بذلك أن يحول ميزان القوة النووية لصالح واشنطن. وفي المقابل، لن يحقق إلقاء هذه القنابل على المدن الأمريكية شيئاً، بل على العكس سوف يسرع قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة أعنف ضد المدن

السوفيتية. وفي ظل مثل هذه الظروف، ستتمتع واشنطن بما أطلق عليه هيرمان كان "السيطرة على التصعيد"، وسيجد الاتحاد السوفيتي نفسه من دون خيارات سوى تقليص خسائره والموافقة على إنهاء الحرب بشروط تصب في صالح الولايات المتحدة.[14]

على الرغم من أن ماكنامارا لم يثق مطلقاً بأنه يمكن وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ، فقد اعتقد أنها تمثل تحسناً بالنسبة إلى خطط توجيه ضربة نووية كاسحة واحدة ظهرت خلال رئاسة أيزنهاور. وبناء عليه، أمر بأن يوضع استهداف القوة المضادة في قلب المراجعة الرئيسة للاستراتيجية الأمريكية للحرب النووية. في العام التالي، كشف عن الاستراتيجية الجديدة في خطاب أمام وزراء الناتو، جاء فيه:

> ينبغي تطبيق استراتيجية عسكرية أساسية في الحرب النووية العامة بالطريقة ذاتها تقريباً التي كان ينظر بها في الماضي للعمليات العسكرية التقليدية. ومن ثم ينبغي أن تكون أهدافنا العسكرية الرئيسة، في حالة حدوث حرب نووية جرَّاء هجوم رئيس على التحالف، هي تدمير قوات العدو، وفي الوقت ذاته محاولة الحفاظ على نسيج مجتمع التحالف ووحدته.[15]

لو أن ماكنامارا كان مؤملاً أن يحظى باستجابة أكثر تشجيعاً من تلك التي حظي بها دالاس في عام 1954 لشعر بإحباط عميق. فعلى ما يبدو، إن استراتيجيته لم تعجب أحداً كثيراً. فقد رأى الأوروبيون أن من شأن أي مبادرة تجعل الحرب أقل تكلفة للقوتين العظميين أن تشجع العدوان السوفيتي. أكيد أنها ستجعل التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن أوروبا أكثر صدقية، ولكن المشكلة كانت أن أي حرب "محدودة" ستسفر عن دمار مروع في أوروبا، حتى وإن تركت أراضي القوتين العظميين سليمة نسبياً. وبناءً على ذلك، فإن الاستراتيجية الوحيدة المعقولة، من وجهة نظر الأوروبيين، هي التهديد برد نووي آني وكاسح على أي هجوم. وإذا ما فشل الردع، فلن تكون أوروبا في وضع أسوأ كثيراً مما ستكون فيه في حال تبني الاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

بمجرد ظهور تفاصيل الاستراتيجية الجديدة للعلن، شكك كثيرون في الفكرة العامة القائلة بأنه يمكن إخضاع الحرب النووية للتحكم السياسي. وفي هذا، رأى هانز

مورجنثاو أنه حتى إذا كان بالإمكان التفريق عملياً بين العناصر العسكرية وغير العسكرية للدولة العدو، فإن قوة الأسلحة النووية ستعني أن مهاجمة أهداف عسكرية سوف تفضي إلى مستويات هائلة من الدمار الجانبي. ولهذا السبب وحده، خلص إلى أن:

> استراتيجية القوة المضادة ستكون ذات جدوى فقط عند افتراض أن جميع الأهداف العسكرية معزولة عن المراكز السكانية بمسافة كافية لحماية الأخيرة من الآثار التدميرية للهجوم النووي على السابقة.[16]

غني عن القول بأن هذا الموقف لا يُعتد به في الولايات المتحدة الأمريكية ولا في الاتحاد السوفيتي، وهو ما يشكك في ما إذا كان أي من الطرفين قادراً على التفريق بين هجوم محدود على قواته النووية وهجوم غير محدود يشمل مدنه. وكل هذا يأتي قبل الأخذ في الاعتبار احتمالية أن تضل الأسلحة طريقها، وتضرب أهدافاً يُفترض أنه لا ينبغي ضربها. وفي ضوء أن السيطرة والتحكم في ظل الظروف النووية سيكونان صعبين جداً، وأن الوقت المتاح سيكون قصيراً جداً، فسيكون هناك مجال كبير لوقوع حوادث وعمليات سوء تقدير لممارسة تأثير ضار في محاولات السيطرة على التصعيد. وفي هذا الإطار، يرى توماس شيلينج أن «حملة القوة المضادة ستكون صاخبة، ومن المحتمل أن تربك هياكل قيادة العدو، وغامضة إلى حد ما في اختيار الأهداف».[17] باختصار، كان هناك كثير من الأمور التي تشير إلى أن تأثير القتال سيجعل بسرعة محاولات السيطرة على مجرى الحرب النووية المحدودة، عديمة النفع.

ما يزيد الطين بلة، هو أن المسؤولين السوفييت استهجنوا علنياً فكرة الاستهداف المُقيَّد للقوة المضادة برمتها، واعتبروها فكرة سخيفة. ورأوا أن فكرة المراعاة المتبادلة للقيود التي تحكم شن الحرب هي نوع من التمني غير القابل للتطبيق العملي، ذلك أنه إذا اندلعت الحرب بين القوتين العظميين فسوف تُخاض حتى النهاية. وكان الأمر ينطوي على ما هو أكثر من مجرد موقف عقيدي. فخلال مطلع الستينيات كانت الترسانة النووية السوفيتية لاتزال صغيرة وتفتقر إلى الحماية الجيدة، مقارنة بنظيرتها الأمريكية. وكان هذا

يعني أن الأسلحة السوفيتية التي لن تُستخدَم خلال المراحل المبكرة من الأعمال العدائية ستُدمَّر على الأرجح، وهو ما يشير بدوره إلى أن أي قرار لبدء الحرب من جانب موسكو سوف يكون قراراً بشنها من دون قيود. ولا شك في أن الفكر السوفيتي غير المعلن كان يشبه فكر أيزنهاور باستحالة فرض القيود السياسية على الحرب. وبالتالي فإن «أي حرب محلية تُستخدَم فيها القوة النووية سوف تتحول - لا محالة - إلى حرب نووية عالمية، لأن خطر التعرض لهجوم نووي مفاجئ سيخيم باستمرار على القوات المسلحة». إضافة إلى ذلك، فإن الحرب النووية ذاتها ستكون نشاطاً غير مقيد، لأن الضربات الموجهة «ضد المراكز الحيوية للدولة، ضد اقتصادها ونظامها الإداري وقواتها النووية الاستراتيجية وغيرها من القوات المسلحة هي أسرع طريقة وأكثرها موثوقية لتحقيق النصر».[18] وبمرور الوقت، وحينما أصبحت الأسلحة النووية السوفيتية تحظى بحماية أفضل، يُتوقع أن الضغط لاستخدامها بأسرع ما يمكن سيمارس نفوذاً أقل على صياغة استراتيجية موسكو. وبينما قد يُعتبر هذا التطور أمراً مرحباً به في واشنطن، فإنه يعني أيضاً أن مزايا توازن القوة التي قد تجنيها واشنطن من شن هجوم باستخدام القوة المضادة ستقل. ومن هذا المنطلق، بدت الشروط المسبقة لنجاح السيطرة السياسية في تناقض مع الاستهداف الناجح للقوة المضادة.

بالطبع، ربما كان باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية الاستجابة لهذا الموقف من خلال العمل على تعزيز نوعية قواتها وكميتها، في محاولة للحفاظ على تفوقها النووي، ولكن ماكنامارا كان يكره التفكير في مثل هذا الاحتمال، لأنه اعتبره يعادل كتابة شيك على بياض للقيادة الجوية الاستراتيجية. وبعدما ازدادت ترسانة الاتحاد السوفيتي وأصبحت أقدر على البقاء، أصبحت الولايات المتحدة بحاجة إلى مزيد من الأسلحة الخاصة بها لكي تحافظ على تفوقها فيما يتعلق باستراتيجية القوة المضادة. على المدى الطويل، سوف ترتفع تكاليف الحفاظ على التفوق النووي بشكل هائل من دون أن تجعل الولايات المتحدة أكثر أمناً. وهذا أمر لا يمكن التسامح معه بالنسبة لوزير دفاع كان ملتزماً بتعظيم الأمن مقابل كل دولار يُدفع فيه. وبعد ذلك كله، اندلعت أخطر أزمة في الحرب الباردة.

أزمة الصواريخ الكوبية

أدت محاولة خروتشوف لحماية الثورة الكوبية بنصب صواريخ تحمل رؤوساً نووية في الجزيرة إلى نشوب أزمة دولية قادت القوتين العظميين إلى حافة الحرب. على هذا النحو، مارست خبرة إدارة كينيدي في إدارة الأزمة تأثيراً قوياً على المواقف اللاحقة فيما يتعلق باستخدام القوة في مثل هذه الظروف. ففي خضم الأزمة، رفض كينيدي علناً فكرة أن الحرب النووية ستخضع للسيطرة السياسية. حيث أعلن للعالم أجمع أن «سياسة هذه الأمة تقضي بأن تعتبر أي صاروخ نووي يُطلق من كوبا ضد أي دولة في نصف الكرة الغربي بمنزلة هجوم من قبل الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة، ومن ثم يستلزم رداً انتقامياً كاملاً على الاتحاد السوفيتي».[19] وهكذا، مهما تكن عوامل الجذب النظرية المتعلقة بالاستخدام المحدود للأسلحة النووية فإنها قد فشلت بشكل واضح في أن تظهر جاذبيتها في سياق الأزمة الحقيقية.

من جهة أخرى، كانت هناك مساعٍ لتطبيق استراتيجية الرد المرن، وتحقيق الهدف من دون الوصول للعتبة النووية. في ظل اقتراب التهديد المحدق بشكل كبير إلى الأراضي الأمريكية، كان بإمكان الولايات المتحدة استخدام قوات تقليدية قوية بطرق متنوعة. لكن شن ضربات جوية كان من شأنه المخاطرة باستفزاز السوفييت لتنفيذ عمليات انتقامية في مكان آخر في العالم، ولم يحبذها كينيدي، على الأقل بوصفه خياراً مبدئياً. وقد ثبت أن الاستجابات المقيدة نسبياً، وهي تركيز القوات في ساحل ولاية فلوريدا بالتزامن مع فرض حصار بحري على كوبا، هي خيارات عملية ومفيدة. ومع أن مثل هذه المبادرات لم تؤثر مادياً على موقف الاتحاد السوفيتي، فقد أشرت إلى عزم واشنطن، ونبَّهت مسؤولي الكرملين إلى مخاطر العجز عن التوصل إلى حل مقبول للأزمة. وهكذا، قدَّم التعهد العلني بالامتناع عن غزو كوبا لخروتشوف المبرر الذي يحتاجه للانسحاب بكرامة وسحب الصواريخ.[20]

إضافة إلى سيل الانتقادات التي وُجِّهت إلى استراتيجية القوة المضادة، فإن الحل السلمي للأزمة الكوبية باستعراض قوات تقليدية قد أسهم في تعزيز تفضيل ماكنامارا لها

على الأسلحة النووية. وقد واصل اعتقاده أن القوات النووية القوية ضرورية لردع العدوان السوفيتي، ولكن أزمة كوبا قد أبرزت تعذُّر إخضاع الحرب النووية للسيطرة السياسية. يتبع ذلك أن استراتيجية "الرد المرن" كانت فعلياً مرادفاً للرد التقليدي المرن. فإذا اندلعت الحرب النووية، فلن تكون على الأرجح حرباً محدودة.

الدمار الأكيد

كل هذا قد دفع إلى القيام بمجموعة إضافية من المراجعات الاستراتيجية النووية الأمريكية، التي تُوِّجت بما أُطلق عليه "الدمار الأكيد". بدت الاستراتيجية الجديدة تشكل في ظاهرها طلاقاً بائناً من نهج القوة المضادة. فقد تراجعت واشنطن عن تعهدها بالتركيز على مهاجمة الأهداف العسكرية السوفيتية، وتجنب استهداف المدن. ومن ثم، أُعلن أنه سيتم استهداف المدن السوفيتية وتجاهل القوات العسكرية. وإذا ما نشبت الحرب وتصاعدت إلى حرب نووية، فسوف تسعى الولايات المتحدة إلى تدمير الاتحاد السوفيتي بصفته كياناً اقتصادياً (وليس عسكرياً).

إعادة صياغة الاستراتيجية النووية بهذه الطريقة راقت لماكنامارا لأسباب عدة. إذا كانت آفاق ممارسة سيطرة سياسية على شن العمليات الحربية النووية ضئيلة وفق شكوكه، فمن المنطقي أن يحاول تقليص فرص نشوب الحرب في المقام الأول من خلال التركيز على العواقب الوخيمة المتوقعة. إضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجية التي تعتمد على استهداف المدن (وليس القوات السوفيتية) يُتوقع أن تقلل فرص تورط الولايات المتحدة الأمريكية في سباق تسلح مكلف. ذلك أن القيادة الجوية الاستراتيجية لن تتطلب سوى عدد متواضع نسبياً من الأسلحة النووية لإلحاق دمار هائل بالعالم الشيوعي. ورأى ماكنامارا أن الاحتفاظ بالقدرة على قتل ما بين 20٪ و25٪ من سكان الاتحاد السوفيتي وتدمير نحو 50٪ من صناعته، سيكون كافياً لردع هجوم نووي على الولايات المتحدة. وهذا ما تُرجم إلى قوات قادرة على توجيه قوة تدميرية قوامها نحو 400 ميجاطن ضد الاتحاد السوفيتي، وهو ما كان يسهل توفيره ضمن القدرات الموجودة بالفعل.[21] وبالتالي، مادامت هذه

القوات محصنة جيداً ضد أي هجوم، فلن يكون هناك ضغط حقيقي لزيادة عددها بمرور الوقت. ومع ذلك، فإن كثيراً من الأسلحة التي كان يمتلكها الاتحاد السوفيتي لم تكن لها علاقة بهذه المهمة.

في ظاهر الأمر، يمكن القول بأن استراتيجية "الدمار الأكيد" استراتيجية غريبة، بل يمكن في الواقع وصفها بأنها "غير استراتيجية". ففي حالة أي هجوم رئيس على الناتو، قد لا تكون هناك محاولة لتحقيق هدف استراتيجي ذي مغزى سياسي بتكلفة معقولة، بل سترقى الضربات النووية إلى ضربات غير عقلانية ضد مدن العدو وسكانها، ومع أنه من المنطقي توجيه تهديد بانتقام هائل رداً على أي عمل عدواني، فسيكون من غير المنطقي تنفيذ هذا التهديد. فما الغرض الذي ستحققه سوى الانتقام؟

من جهة أخرى، كانت الأمور مختلفة من خلف واجهة "الدمار الأكيد". فعلى الرغم من تأكيد واشنطن استهداف المدن لتحقيق غرضها الثنائي المتمثل بردع السوفييت وإدارة مستويات قواتها، بدت الخطط الفعلية للحرب مختلفة. عملياً، كان كثير من الرؤوس النووية الأمريكية موجهاً صوب أهداف عسكرية سوفيتية. في حالة نشوب حرب نووية، سوف تسعى القيادة الجوية الاستراتيجية إلى تنفيذ الصيغة ذاتها تقريباً من هجوم القوة المضادة كما تصورها ماكنامارا في عام 1962، في محاولة يائسة لكبح الهجمات السوفيتية، وإبقائها من ثم في إطار حدود يمكن تحملها. وعليه، لن يكون استهداف المدن السوفيتية هدفاً بحد ذاته، بل سيتم فقط إذا ما استمرت الحرب إلى ما بعد الهجمات الأولية للقوة المضادة. وهكذا، وبرغم التصريحات العلنية، فقد ظلت الاستراتيجية النووية الأمريكية تقريباً من دون تغيير يُذكر. في حالة اندلاع حرب نووية، ستكون الأهداف الاستراتيجية هي الحد من حجم الدمار الذي قد تلحقه القوات السوفيتية بالولايات المتحدة، واستغلال ضعف المدن السوفيتية لأغراض إنهاء الحرب.

ما ساعد ماكنامارا في هذا هو أن الضغط التصاعدي على مستويات القوة قد تقلص كثيراً بفضل التطورات التقنية. وقد وصلت هذه في صورة آلية التوجيه المتعدد القابل

للاستهداف بشكل مستقل (ميرف MIRV) التي أحدثت طفرة في القوة الهجومية للصواريخ الأرضية الأمريكية. فكل صاروخ مزود بهذه التجهيزات يمكنه إيصال ثلاثة رؤوس حربية ضد أهداف منفصلة بدقة كافية لأغراض القوة المضادة.[22] وبالتالي، ثبت أن بالإمكان تحجيم الإنفاق الدفاعي الأمريكي بينما كان السوفييت يزيدون ترسانتهم النووية بسرعة؛ إذ يمكن للقيادة الجوية الاستراتيجية امتلاك مزيد من الرؤوس الحربية من دون الحاجة إلى مزيد من الصواريخ. ومع ذلك، لم تقدم نظُم (ميرف) حلاً للتحسينات التي أُدخلت لزيادة قدرة الأسلحة السوفيتية على البقاء والنجاة من التدمير. ذلك أنه بغض النظر عن مدى نجاح الهجوم على القوات الأرضية السوفيتية، فهناك عدد متنامٍ من الصواريخ المحمولة على متن غواصات ستنجو دائماً، ويمكنها إلحاق دمار هائل بالولايات المتحدة. وبناءً على هذا، فإن تحرك الولايات المتحدة باتجاه استراتيجية الدمار الأكيد قد عكس اقتناعاً متنامياً لدى ماكنامارا بأن الحرب النووية لا يمكن أن تكون أداة عقلانية للسياسة. ومع منتصف عقد الستينيات، ضاقت إلى حد كبير الفجوة بين إدارتي كينيدي وأيزنهاور بشأن الاستراتيجية النووية، وبدت استراتيجية أيزنهاور أكثر معقولية مما كان يُعتقد في السابق.

مزيد من الخيارات

ترك ماكنامارا منصبه عام 1968، ولم تَدُم التصريحات الرسمية المحبذة لاستراتيجية الدمار الأكيد طويلاً من بعده. وفي عام 1972، أعرب الرئيس نيكسون عن قلقه بشأن المشكلة الرئيسة المصاحبة للاستراتيجية القائمة.

> عقيدة "الدمار الأكيد" لا تلبي متطلباتنا الحالية التي تستلزم مجموعة مرنة من الخيارات الاستراتيجية. ولا ينبغي ترك أي رئيس أمام خيار استراتيجي واحد فقط، وبخاصة إذا كان ذلك هو إصدار أمر بالتدمير الشامل للمدنيين والمنشآت في الدولة المعادية... يجب أن نكون قادرين على الرد على مستويات مناسبة للموقف. لذا فإن هذه المشكلة ستخضع لدراسة مستمرة.[23]

والمؤكد أنه كان على صواب في النقطة الأخيرة: ستكون مشكلة زيادة مرونة الاستراتيجية النووية «موضوع دراسة مستمرة» حتى نهاية الحرب الباردة.

ما تبع ذلك كان إعادة صياغة وتوضيح للأفكار الأساسية التي تبناها ماكنامارا خلال مطلع الستينيات. وكان الهدف المعلن هو معالجة أوجه القصور التي تعتري استراتيجية تعتمد فقط على التهديد بقصف المدن السوفيتية. أما خلف الكواليس، فقد كان الدافع الرئيس لذلك هو تنامي الاستياء من إرث ماكنامارا المستمر من خيارات القوة المضادة. وبحلول فترة السبعينيات، بدأ يتضح أنها استراتيجية غير مُرضية. فقد أصبح حجم الترسانة النووية السوفيتية كبيراً، ويعادل مثيله في الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته كانت فرص قدرتها على الصمود في وجه أي هجوم تتحسن بسرعة. وهذا ما يعني أن أي هجوم أمريكي وفق تصور ماكنامارا يجب أن يكون قوياً وممتداً بدرجة تجعل من الصعب للغاية التمييز بينه وبين الهجوم غير المقيد على المدن السوفيتية. وبعبارة أخرى، سيكون من الصعب الإبقاء على المدن السوفيتية رهينة، وفي الوقت نفسه تكبيد القوات النووية السوفيتية خسائر فادحة.

للتعامل مع هذه المشكلة، كُلِّف جيمس شليزنجر، وزير الدفاع في فترة حكم الرئيس نيكسون، بتحديد طرق نشر أسلحة نووية محدودة، مع الأخذ بعين الاعتبار السعي لوقف الاعتداءات، من دون اللجوء إلى هجوم مضاد كامل.

> في حالة نشوب نزاع (كما أوضح شليزنجر في وقت لاحق)، فإن أهم هدف لنشر الأسلحة هو السعي لإنهاء الحرب مبكراً، بشروط مقبولة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، في أدنى مستوى ممكن من الصراع. ومثل هذا الهدف يستلزم عدداً كبيراً من خيارات نشر الأسلحة النووية المحدودة التي يمكن استخدامها بالاشتراك مع تدابير سياسية وعسكرية مساعدة (ومنها القوات التقليدية) للسيطرة على التصعيد.[24]

الفكرة الأساسية هنا هي نشر أسلحة نووية بطريقة محسوبة لإحباط الأعمال العدوانية المحلية أو المحدودة، وزيادة التكاليف المتوقعة المرتبطة بتصعيد الأعمال المعادية خلال تلك العملية إلى مستويات غير مقبولة. في حالة تعذر السيطرة على التصعيد بمثل هذه الطريقة، يمكن فقط تأييد توجيه ضربة كبرى بالقوة المضادة.

في هذا الإطار، حدد النهج الأساسي لشليزنجر نمط السلوك حتى نهاية الحرب الباردة. لقد كانت الخيارات النووية المحدودة عنصراً محورياً لاستراتيجية التحييد التي تبنتها إدارة الرئيس كارتر، التي كانت تهدف إلى تشجيع وقف العداءات عبر المفاوضات من خلال إقناع أي دولة معادية بأنها «لن تحقق أهدافها من الحرب، وأنها ستتكبد خسائر غير مقبولة أو أعلى من مكاسبها، من شن هذا الهجوم».[25] وبالمثل، رأت إدارة ريجان أن الاستخدام المحدود للأسلحة النووية عنصر مهم في استراتيجية تهدف إلى «السعي لوقف مبكر للأعمال العدائية بشروط في صالح الولايات المتحدة».[26] وظلت الهجمات الكبيرة للقوة المضادة تشكل جزءاً لا يتجزأ من كلتا الاستراتيجيتين اللتين تبنتهما إدارتا كارتر وريجان، ولكن كان المأمول أن يكون بالإمكان إنهاء أي حرب من دون اللجوء إلى مثل هذا الحجم الهائل من التدابير التدميرية.

ومع ذلك، شكلت جهود إدماج الخيارات النووية المحدودة في استراتيجيات الحرب النووية تحديات فشلت الإدارات المتعاقبة في التغلب عليها بأي طريقة مقنعة. المشكلة التي استرعت الاهتمام العام هي أن الاتحاد السوفيتي قد بدأ في إدخال نظُم (ميرف) في صواريخه خلال فترة السبعينيات، بما جعلها أكفأ في القيام بدور القوة المضادة مما كانت عليه من قبل. وهذا بدوره جعل القوات النووية الأمريكية بحاجة إلى أن تكون أقدر على النجاة مما كانت عليه، لكي تحافظ على سلامة الغالبية العظمى منها خلال المراحل الأولية من الحرب. كما خلقت ضغطاً على أهمية زيادة الدقة على نحو شامل، من أجل الحفاظ على القدرة على شن هجمات تتميز بأعلى قدر من التمييز في ظل أن الأسلحة تُستهلَك أو تُدمَّر في سياق العمليات الطويلة.

وكانت إحدى نتائج الطلب على تحسين الدقة والقدرة على النجاة هي الصاروخ الأرضي بيسكيبر peacekeeper الذي ذاع صيته بفضل الخطط المتنوعة التي اقترحها هيث روبنسون للحفاظ عليه من أي هجوم.[27] ولعل الصاروخ الأكثر إقناعاً في هذا الشأن هو صاروخ (ترايدنت 2) Trident II، وذلك بفضل خصيصتين هما: إمكانية إطلاقه من

على متن الغواصات، ودقته العالية في شن عمليات نووية محدودة. أما الجانب السلبي فقد تمثل في أن الاتصال بالغواصات كان أمراً معقداً وبطيئاً، الأمر الذي ربما يصبح مستحيلاً في ظل ظروف حرب نووية. وهذا مثال قوي للصعوبات العامة التي تكتنف عملية الحفاظ على السيطرة والتحكم في العمليات النووية. إن القدرة على خوض حرب نووية طويلة ومقيدة على نحو محكم تتطلب وجود نظُم قيادة وسيطرة قوية جداً ومتطورة للغاية. ولم يكن هناك أفق واقعي للتوصل إلى مثل تلك النظُم. وعلى الرغم من أن إدارة الرئيس ريجان وضعت نظم القيادة والسيطرة على رأس أولويات برنامجها الطموح لتحديث قوتها، فإنها لم تتمكن من إظهار قدرة قوية في هذا المجال.[28] على العكس من ذلك، كانت أولى الخسائر المتوقعة للحرب النووية المحدودة هي قدرة الرئيس على معرفة ما يجري، وبدء تنفيذ ردود فعل مناسبة على نحو استراتيجي. وكما اتضح سابقاً خلال فترة الستينيات، فإن آثار الاحتكاك ستطغى وتربك أي جهود لفرض سيطرة سياسية على العمليات الحربية النووية.

وإذا لم تكن التحديات التقنية هي المعوق الرئيس، فإن التحديات المفاهيمية كانت عصيَّة على الحل المقنع. وبشكل أكثر تحديداً، كان من الصعب دائماً تصور كيفية نجاح سلسلة من الضربات المحدودة في إنهاء الأعمال العدائية بشروط في صالح الولايات المتحدة الأمريكية. فكل جانب سيحتفظ بمخزون هائل من الأسلحة خلال مثل هذه الحرب، ولم يكن واضحاً لماذا قد تستسلم موسكو في مواجهة العنف القسري من قبل واشنطن. فبافتراض التكافؤ التقريبي للإرادة السياسية بين الدولتين المتحاربتين، قد تتصاعد مثل هذه الحرب بلا رحمة إلى تراشق بطيء لقصف المدن قبل فقد السيطرة السياسية على العمليات. وبالتالي فإن الشيء الوحيد الذي كان بإمكان هذه الاستراتيجية تحقيقه هو تدمير الولايات المتحدة على مدار مدة ربما تصل إلى أسابيع بدلاً من يوم واحد. ومع أخذ كل الأمور في الاعتبار، لن يكون هذا إنجازاً. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن إدخال الخيارات النووية المحدودة في التخطيط للحرب قد هدد بتحقيق وهم خطير بالسيطرة على الحرب، ذلك لأنه ضاعف من عدد الطرق القائمة للدخول في الحرب من

دون تقديم طرق مقنعة لإنهائها. وفي هذا الصدد، قال برنارد برودي: إن «الطريقة الجيدة لتجنيب الناس المشكلات هي حرمانهم من وسائل الوقوع فيها» في المقام الأول.[29] ولقد كانت هذه بالطبع وجهة النظر ذاتها التي تبناها أيزنهاور قبلها بسنوات.

السلاح المطلق

بالعودة إلى عنوان مجموعة المقالات التي كتبها برودي عام 1946، يبدو أن الصفات التي اختارها كانت في محلها تماماً. قوة الأسلحة النووية كانت من العظمة بمكان مما يحيلها مزية مطلقة للأغراض الاستراتيجية. وبالتالي، أضحى السعي لتحقيق مزايا تقنية تدريجية على الخصم لا قيمة له: أياً ما كانت كفاءة القيادة الجوية الاستراتيجية، لم تكن لتأمل مطلقاً أن تمنع الاتحاد السوفيتي من إلحاق خسارة كارثية بالولايات المتحدة الأمريكية في الحرب. في ظاهر الأمر، شكّل هذا الموقف الجديد حجة قوية للتخلي عن التفضيل الأمريكي التقليدي الذي يرى الحرب بشكل إجمالي. بما أنه لم يكن هناك حل تقني للتدمير غير المسبوق الذي تحدثه الحرب النووية، فإنه يجب قبول فرض قيود سياسية على عملية شن الحرب إذا ما أريد الحفاظ على أي شكل من أشكال الأداتية السياسية للقوة المسلحة. وفي هذا السياق، فإن تشبث أيزنهاور العنيد بمبدأ الرد الشامل قاد كثيرين إلى التشكيك في تقديره للأمور الاستراتيجية.

وفي ضوء الأحداث اللاحقة، يبدو أن تقدير أيزنهاور كان أسلم مما أدركه كثيرون. وفي حين أنه لم يكن خبيراً في شؤون الاتحاد السوفيتي بحد ذاتها، فقد امتلك فهماً ثاقباً لكيفية تقدم الحرب بين أي عدوين يمتلكان أسلحة غير محدودة القوة. إن فرص ممارسة سيطرة سياسية على التصعيد ستكون ضئيلة في حرب بين خصمين مختلفين أيديولوجياً، وظلت أسلحتها النووية عرضة لخطر هائل حتى استخدامها في مثل هذا الوقت. في ظل هذه الظروف، من المرجح أن يتم خوض الحرب بأقصى قوة من بداية الحرب لأن كل طرف سيسعى لتجنب الهزيمة على يد الآخر. من حيث المبدأ، قلل امتلاك ترسانة نووية قادرة على النجاة من الهجمات المضادة من جانب الطرفين الضغط على شن ضربات

شاملة في بداية الحرب، وكذلك المكاسب المتوقعة منها. ومن حيث المبدأ أيضاً، ربما يوفر هذا متنفساً يمكن من خلاله شن عمليات نووية محدودة بغرض قهري. ومع ذلك وللمرة الثانية، نجد أن تقدير أيزنهاور الذي استقاه من فلسفة كلاوزفيتس للعواقب الناجمة عن القوى الأساسية الفاعلة في الحرب الباردة (الأسلحة ذات القوة التدميرية المطلقة إضافة إلى التنافس الأيديولوجي المحتدم) قد وفَّر أرضية قوية للشك. ففي غياب التفاوت في الإرادة، ستتصاعد أي حرب بدأت بقصف نووي محدود متبادل من غير رحمة، إلى أن تتدخل عوامل الاحتكاك لتحول دون أي إمكانية للسيطرة السياسية.

بالطبع، دائماً كان المفكرون يرون بعض الراحة في احتمالية أن تؤدي تأثيرات الاحتكاك عاجلاً أو آجلاً إلى إرباك جهود المحافظة على السيطرة على العمليات النووية. وفي الوقع، هناك رأي شهير لتوماس شيلينج يقول فيه إن القيمة الحقيقية لخطط الحرب النووية لا تكمن في القدرة على التنبؤ، بل في قدرتها على الفشل، إضافة إلى العواقب التي ستنجم عن ذلك ولا يمكن حسابها. من هذا المنظور، كانت صدقية التهديدات النووية الأمريكية أعظم بكثير مما يُعتقد، لأنه كان ممكناً تخيل هذا الخوف، وسوء الفهم، أو أن حادثاً بسيطاً سيؤدي إلى سلوك في وقت الحرب لا يمكن قبوله مطلقاً في ظل ظروف أهدأ في وقت السلم. وبالتالي، على الرغم من أن البعض قد يرى اللجوء إلى الانتقام النووي رداً على أي عمل عدواني، أمراً غير عقلاني، فإن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن مثل هذا الانتقام لن يحدث.[30] ومع ذلك، علق لورانس فريدمان على اعتماد الردع على احتمالية أن تخرج الأمور عن السيطرة بمجرد اندلاع القتال بأن «هذه ليست استراتيجية».[31] والأمر كذلك، لأن ممارسة الاستراتيجية تنطوي على اختيار مسار للتحرك من بين مجموعة من الاحتمالات، في حين أن الاعتماد على احتمالية فقدان السيطرة سيعني فعلياً الاعتماد على موقف يحول دون القيام باختيار عقلاني. وفي الواقع لم ينجح أحد في شرح كيف يمكن لحرب تُخاض بأسلحة مطلقة أن تسفر عن شيء سوى الدمار المطلق، ومن ثم هناك شكوك في ما إذا كانت توجد استراتيجية نووية على الإطلاق.

الفصل السادس

الحرب التقليدية المحدودة

مع أن الجهود الأمريكية لاستحداث استراتيجية لخوض حرب نووية محدودة لم تكن مقنعة قط، فإن فرص المحافظة على السيطرة السياسية على شن حرب تقليدية كانت قائمة. فقد كانت هناك أسباب نظرية وتاريخية تدعو إلى اعتقاد هذا. نظرياً، القوات التقليدية أقل فتكاً من نظيرتها النووية، ومن ثم تتطلب مزيداً من القوات لتحقيق آثار تدميرية قوية. وقد وفر هذا، من حيث المبدأ على الأقل، فرصة أكبر لكي تمارس الاعتبارات السياسية تأثيراً مهدئاً على شن العمليات. إضافة إلى ذلك، فإن هياكل القيادة والسيطرة الضرورية لممارسة مثل هذا الدور كانت ستبقى على الأرجح في مكانها، بخلاف ما ستكون عليه الحال في ظل الظروف النووية. تاريخياً، أظهرت الحرب الكورية جدوى استخدام القوة التقليدية بطريقة قهرية بهدف احتواء عدوان شيوعي محلي، وفي الوقت ذاته أثبت نشر القوات الأمريكية جدواه في سياق الأزمة الكوبية. وظل من الصعب التكهن إن كان يمكن الإبقاء على القتال الفعلي بين قوتين نوويتين تحت السيطرة. وكانت فيتنام الشمالية، وليس الاتحاد السوفيتي، هي التي وضعت استراتيجية الرد المرن موضع الاختبار.

حرب فيتنام

فسر كينيدي إعلان خروتشوف دعم حروب "التحرر الوطني" على أنه تحدٍّ خطير لسياسة الاحتواء الأمريكية، وفي هذا السياق، أصبح تمرد الفيت كونج* Viet Cong المتنامي في جنوب فيتنام قضية ذات أهمية خاصة في واشنطن. وتوفي كينيدي قبل أن تصبح

* الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام المعروفة باسم فيت كونج، هي حركة مقاومة مسلحة فيتنامية نشطت بين عامي 1954 و1976. (المترجم)

الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة على نحو جدي بمصير "سايجون"،* لكن خلفه، الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، قد رأى أيضاً أنه ينبغي ألا تفشل سياسة الاحتواء في المنطقة. ولهذا الغرض، كان مستعداً لاستخدام القوة المسلحة دفاعاً عن سيادة فيتنام الجنوبية، ولكن في حدود.

وفَّرت القوة التقليدية التي بدأ كينيدي في إعدادها، دعماً لاستراتيجية الرد المرن، قوات قوية للقتال في فيتنام: في ذروة الحرب كان هناك أكثر من نصف مليون جندي أمريكي في مسرح العمليات. ومن ثم لم تكن المشكلة التي تواجه جونسون مشكلة موارد، ولكن غايات. وبشكل أكثر تحديداً، رأى أنه من الضروري تحدي مجموعة أهداف استراتيجية فعالة في الحفاظ على سيادة فيتنام الجنوبية، من دون التعجيل بتدخل مباشر من قبل الصين أو الاتحاد السوفيتي. كان النظام الحاكم في هانوي يتمتع بمقومات دعم ماركسية قوية، ومن ثم لم يُتوقع أن تبقى بكين وموسكو غير مباليتين بمصيره. إضافة إلى ذلك، أظهرت خبرة كوريا أن الصين حساسة جداً من احتمالية تعدي القوات الأمريكية على حدودها. كل هذا كان يعني لجونسون ومستشاريه المدنيين أنه ينبغي توخي قدر كبير من الحذر في صياغة الأهداف الاستراتيجية. وبالفعل، وفي هذا السياق رُفضت الجهود الرامية إلى نزع سلاح الشمال عبر مزيج من العمليات البرية والجوية المكثفة، ليس بسبب أنها غير مجدية من الناحية العسكرية، ولكن لأنها اعتُبرت غير محبذة سياسياً. لم تكن هناك رغبة في تحويل ما اعتُقد أنها حرب بالوكالة إلى صدام مباشر بين القوتين العظميين من شأنه أن يقود إلى نتائج لا يمكن التكهن بعواقبها.

بدلاً من ذلك، اختار جونسون مجموعة أكثر تقيداً من الأهداف الاستراتيجية التي ترمي إلى إجبار هانوي على وقف العداءات عبر التفاوض. ولهذا الغرض، نُشرت قوات برية في فيتنام الجنوبية لكي تطارد المتمردين، ولتتعامل مع العمليات الهجومية التي تشنها القوات النظامية التابعة لفيتنام الشمالية. ومع ذلك، لم تكن هذه القوات مخولة شن حرب

* سايجون هي العاصمة السابقة لجمهورية فيتنام الجنوبية. (المترجم)

على الشمال. كانت تلك مهمة القوات الجوية الأمريكية التي كانت أهدافها قطع طرق الإمدادات التي تستخدمها هانوي لدعم الفيت كونج، وقصف أهداف اقتصادية مختارة بعناية في الشمال. وكان حجم الهجوم الجوي ونطاقه مقيدين عن عمد، من أجل توفير فرص لاحقة لزيادة الضغط إذا ما تعنتت هانوي. واحتُسبت الزيادات "التدريجية" في هذا الضغط لكي تُحدث انهياراً حتمياً في إرادة فيتنام الشمالية، من دون تقديم ذريعة جادة لتدخل السوفييت أو الصين في أي مرحلة.[1]

لكن ما حدث في الواقع، هو أن واشنطن، وليست هانوي، هي التي انهارت إرادتها. وعلى الرغم من كل قدرات الولايات المتحدة الأمريكية، العسكرية-الفنية، فقد اكتشفت أنها لا تستطيع أن تجعل فيتنام الشمالية تنحني لإرادتها من دون أن تتكبد هي خسائر لا قِبل لها بها. يُعزى هذا جزئياً إلى تلقي هانوي مساندة فنية كبيرة من الصين والاتحاد السوفيتي. شملت هذه المساعدة إمدادات من الأسلحة المتطورة؛ مثل: الطائرات المقاتلة، والصواريخ سطح-جو، والتدريب على استخدامها. في الوقت ذاته، نُشرت أسلحة بسيطة على الأرض وفق ما يتناسب وأساليب حرب العصابات، حتى تقلص فرص استعانة القوات الأمريكية بالقوة النيرانية الفائقة. ومع ذلك، ربما أثبت كل ذلك أنه دونما جدوى لو أنه لم يؤكَّد في نهاية المطاف بإرادة مصرة على أن تسود. ومع أن النظام في هانوي كان ماركسياً فإنه كان يسعى بطبيعته لتحقيق أجندته الوطنية، ولم يكن بأي حال من الأحوال دُمية طيِّعة في يد السوفييت في سياق تحدٍّ محسوب بعناية تجاه السياسة الأمريكية. وبالفعل، وفي حين اعتبرت واشنطن نفسها منخرطة في حرب محدودة دعماً للاحتواء، كانت فيتنام الشمالية تخوض بكل تؤدة حرباً شاملة، سعياً لإعادة التوحد مع الجنوب.[2] وفي هذا السياق، لم تكن لتنجح الجهود الرامية لإجبار هانوي وتركيعها.

وصلت الأمور إلى مرحلة حاسمة مع "هجوم التِت" عام 1968، الذي شنت خلاله الفيت كونج سلسلة من الضربات الكبرى ضد المدن الفيتنامية الجنوبية، ومن ذلك مهاجمة السفارة الأمريكية في سايجون. وقد تطلب الأمر في إحدى هذه الهجمات انكشاف

أفراد حرب العصابات أمام القوة النيرانية الأمريكية، ودُمِّر تماسك قوات الفيت كونج خلال تلك المعارك. واعتقد قائد القوات البرية الأمريكية في فيتنام، الجنرال ويليام ويسمورلاند، أنه حقق انتصاراً مهماً.[3] لكن بغض النظر عن النتيجة العسكرية، كانت التداعيات السياسية للهجوم كارثية على الولايات المتحدة. حتى هجوم التت، كانت إدارة جونسون قادرة على إقناع الأمريكيين القلقين بأنهم يكسبون الحرب رغم أنها تسير ببطء، وأنه رغم تكبد القوات الأمريكية خسائر فادحة فإنهم يلحقون خسائر أفدح بأعدائهم، الذين شارفوا على الانهيار. هكذا كانت الحال إلى أن حدث هجوم التت الذي أثبت أن الأمر لم يكن كذلك، وأن العدو لايزال يمتلك قدرة كبيرة على مواصلة القتال، وأن الولايات المتحدة لم تقترب من النصر بعد. وفي أعقاب الهجوم، أعلن وولتر كرونكيت، مذيع محطة **سي.بي.إس**. أن الحرب في الواقع أصبحت مأزقاً مكلفاً، وأدرك جونسون أخيراً أن اللعبة قد انتهت، وقرر ألا يعيد ترشحه للانتخابات الرئاسية المقررة في وقت لاحق في ذلك العام.[4] وقد هُزم المرشح الديمقراطي على يد المرشح الجمهوري الذي كان عازماً على سحب القوات الأمريكية من فيتنام.

دفعت الهزيمة القاسية في جنوب شرقي آسيا الأمريكيين إلى بذل جهود كبيرة للوقوف بدقة على الأخطاء، والتوصل إلى أفضل السبل لمعالجتها. أوضح أنصار الحرب المحدودة أن طبيعة العمليات العدائية في فيتنام لم تكن قابلة للحل مطلقاً عبر ذلك النوع من الاستراتيجيات المُساسة التي تبناها جونسون إلى حد كبير. وفي هذا، قال روبرت أوزجود: «إن صعوبة شن حملة دقيقة من التصعيد المحكوم ضد عدو يمتلك أهدافاً كلية في حرب أهلية قد أظهرت حدود فن المناورة وضبط النفس المتبادل في شن الحرب المحدودة».[5] يُستنتج من ذلك أن جونسون ومستشاريه أخطؤوا بسبب فشلهم في تقييم قوة الإرادة التي تُحرّك هانوي سعياً لإعادة توحيد شطري الدولة. وقد أوضح ماكنامارا في وقت لاحق أن هذا حدث نتيجة «جهل مُطبِق» لدى واشنطن بشأن الدولة وشعبها، فـ«أنا لم أزرْ منطقة الهند الصينية مطلقاً، ولم أفهم أو أقيِّم تاريخها ولغتها وثقافتها وقيمها... عندما يتعلق الأمر بفيتنام، نجد أنفسنا نطوِّر سياسة لمنطقة هي بالنسبة لنا أرض مجهولة».[6]

ومن ثم، كان هناك افتراض بوجود خيارات استراتيجية قابلة للتطبيق بين نزع سلاح هانوي والابتعاد عن الحرب برمتها، بينما لم تكن توجد في الواقع مثل هذه الخيارات. وبالتالي، أظهرت فيتنام أهمية فهم العدو بوصفه خطوة مسبقة وضرورية لعملية صنع قرار استراتيجي فعّال. في غياب مثل هذا الفهم، ربما يفشل أسلم تقدير للأمور بسبب افتراضات ليس لها أساس على أرض الواقع.

ومع ذلك، فالواقع هو أن خبرة الهزيمة شجّعت على التوصل إلى خلاصة مختلفة في أذهان البعض بأن ثمة خطأً أصيلاً في التطبيق التدريجي للقوة. وفي هذا، رأى ويستمورلاند في مذكراته أنه «على الرغم من أن الدول قد عمدت في الماضي إلى أن تكون الحروب محدودة، مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في كوريا، فإنها مارست الضغط، حسب القيود المفروضة ذاتياً، بكامل قوتها كلما أتيحت الوسائل». ورأى أن تبني الرد المتدرج في فيتنام كان «أحد أكثر الأخطاء المؤسفة في الحرب»، وخلص إلى أن النصر كان يستلزم توجيه ضربات سريعة وقوية ضد أهداف رئيسة في الشمال منذ البداية.[7] وبدلاً من زيادة مستوى الهجمات ببطء باتجاه حد مقبول سياسياً، كان يتعين على واشنطن أن تترك للمؤسسة العسكرية حرية التصرف حسبما تراه مناسباً في إطار هذه الحدود.

ربما كان من شأن كلاوزفيتس أن يعتبر ذلك تحليلاً محل تساؤل. فمن الناحية التاريخية، لم يسع المحاربون دائماً لممارسة أقصى قدر من القوة بغية تحقيق أهداف استراتيجية محدودة. ولكن الجهد المبذول والأهداف المنشودة كانا يصاغان وفق الأهمية المعلقة على تحقيق النصر. إضافة إلى ذلك، فحقيقة أن الولايات المتحدة قد خسرت في فيتنام لا تعني بالضرورة أن منهج التدرج في استعمال القوة كان بالضرورة مصيره الفشل في الظروف كافة. فهناك دائماً مخاطر مصاحبة لاستخدام زيادات محدودة من القوة، تماماً كالمخاطر المصاحبة للضرب بأقصى قوة. ويتوقف الأمر بقدر كبير على الظروف السياسية والفنية للحظة الزمنية التي يتم فيها ذلك. ومع هذا، في أعقاب الهزيمة الموجعة، لاقت فكرة أن المنهج التدريجي كانت بطبيعتها خاطئة، ومن ثم ينبغي التخلي عنها تماماً،

تعاطفاً في الدوائر العسكرية والسياسية على حد سواء. وإذا كانت القوات المسلحة قد قلقت من احتمالات إرسالها إلى أمكنة نائية للقتال مع تقييد حركتها، فإن القادة السياسيين كانوا غير مستعدين هم أيضاً لإرغامهم على مثل هذه المغامرات.[8]

الدفاع عن أوروبا

هذا التفضيل الجديد لتقييد استخدام القوة سعياً لتحقيق مآرب سياسية حيوية أعاد تركيز الانتباه مجدداً على قضية أوروبا. ذلك أن أمن الولايات المتحدة الأمريكية مرتبط بشكل وثيق بشركائها في حلف الناتو، الأمر الذي قاد كثيرين لاعتقاد أنه من غير المرجح تقليص العمليات التقليدية في أوروبا بناءً على الاعتبارات السياسية. ومن ثم يكون هدف القوات المسلحة هو «كسب المعركة الأولى من الحرب القادمة»، الذي يعني في هذا السياق الخاص وقف المرحلة الأولية من هجوم حلف وارسو من خلال تدمير القوات المخصصة له.[9] ولكن إذا كانت مسألة الغايات تهم العسكريين أكثر مما كانت عليه في فيتنام، فإن مسألة الأدوات لم تكن بالأهمية ذاتها. على الرغم من أن حلف "الناتو" قد تبنى رسمياً استراتيجية الرد المرن في عام 1967، فإن التردد الأوروبي لتحمل مزيد من النفقات الدفاعية كان يعني استبعاد الأفكار الخاصة بشن عمليات عسكرية تقليدية ناجحة. ذلك أن مثل هذه القوات كانت منتشرة في مساحات واسعة على طول الحدود الألمانية الداخلية، حيث لا يمكنها إلا الانتظار السلبي لتدميرها على يد العدو الذي يتمتع بالتفوق العددي. في هذا السياق، لم تكن تمثل القوات الأمريكية أكثر من "رهينة" سوف يؤدي تدميرها مبكراً إلى ضربة نووية مضادة. بحلول فترة السبعينيات، ازدادت هذه الإشكالية تعقيداً لأن جهود تحديد استراتيجية معينة لخوض حرب نووية محدودة لم تنجح (كما رأينا في الفصل السابق). وهذا ما قاد إلى تعزيز الشكوك بشأن مدى صدقية التزامات الولايات المتحدة تجاه أوروبا. هل ستلجأ واشنطن فعلياً إلى استخدام الأسلحة النووية، إذا كان فعل هذا سيعجّل بسلسلة من الأحداث التي قد تؤدي إلى تدمير الولايات المتحدة؟ ومن ثم كان من الأهمية بمكان ضمان أن تظل أي حرب في

أوروبا حرباً تقليدية، ولكن كيف السبيل لتحقيق ذلك من دون زيادة نفقات الدفاع عن المستويات التي يرغب أعضاء الناتو في تحملها؟

كان من بين الحلول المطروحة السعي للاستفادة من الجيل الجديد من الأسلحة التي بدت توفر زيادات هائلة في كفاءة القوات التقليدية. وبدأ ما اصطلح على تسميته لاحقاً "تقنيات المعلومات" يمارس حينئذ تأثيراً ملحوظاً على طبيعة العمليات، وبشكل أولي فيما يتعلق بالدقة التي يمكن بها مهاجمة الأهداف. قرب نهاية تدخل القوات الأمريكية في فيتنام استخدمت الذخائر الموجهة بدقة لإصابة أهداف مثل الجسور والمركبات المصفحة، محرزة نتائج مبهرة. وقد برزت إمكانيات هذه التقنية بشكل قوي خلال حرب أكتوبر 1973 التي عانت فيها الدبابات والطائرات الإسرائيلية، على نحو غير متوقع، في مواجهة القوات المصرية التي استفادت من جيل جديد من الأسلحة الروسية الموجَّهة.[10]

وفي وقت لاحق، حظي الدور المتوقع للذخائر الموجهة بدقة في تحويل طبيعة الحرب بنقاش مستفيض. وقد رأى أكثر أنصارها تحمساً أن المعارك المستقبلية سوف تعج بذخائر عالية الدقة، بما يجعل العمل الهجومي مكلفاً للغاية، إن لم يكن مستحيلاً. وقد توقعوا هذا نظراً لأن تلك الذخائر كانت رخيصة مقارنة بالدبابات والطائرات. ومن ثم فإن من شأن الاستثمار المكثف في هذه الأسلحة أن يحسن بشكل كبير قدرة حلف "الناتو" على صد الهجمات التقليدية من دون تكبد تكاليف لا طاقة له بها. في المقابل، اختلف البعض مع هذه التوقعات المتفائلة، مستشهدين في ذلك بالمبدأ العام الذي يقول بأن الابتكار الفني سيجلب عاجلاً أو آجلاً تدابير مضادة تصحح أي خلل، وقالوا إن هذا سينطبق أيضاً على الذخائر الموجهة بدقة.[11]

إجمالاً، المدرسة الأخيرة هي صاحبة المنطق الأفضل. إذ اتضح فيما بعد أن النكسات التي تعرضت لها القوات الإسرائيلية نتجت عن الطريقة التدريجية والمتعجلة التي زُجَّت بها تلك القوات في المعركة خلال المرحلة الأولية للحرب. عقب ذلك، سرعان ما اتضحت إمكانية استحداث حيل ووسائل تكتيكية قلصت بشكل كبير القوة الفتاكة

للذخائر الموجهة بدقة، ومـن ثـم تأثيرهـا عـلى مـسار العمليـات. وفي الواقـع، أصـبحت للقوات الإسـرائيلية اليد العليا بحلول وقت تفعيل وقف إطلاق النـار. وكـان هـذا أمـراً مهماً في السياق الأوروبي، لأنـه قـد يُتوقَّـع مـن حلـف وارسـو أن يـدرس الاسـتعدادات الدفاعية لحلف الناتو بعناية شديدة قبل الهجوم، بهدف تحديد مكامن الضعف التي يمكـن استغلالها. وبالتالي لن يكون من الحكمة توقع مردود هائل من الأسلحة الجديدة.[12] ولعـل المسار الأفضل للتحرك هو الحفاظ على قوات تقليدية متوازنة، قادرة عـلى أن تُمثـل للعـدو تحديات أكثر، وأقل توقعاً. غير أن المشكلة في مثل هذه الوصفات هي أنها تتعـارض تمامـاً مع الاعتبارات المتعلقة بالتكلفة التي جعلت الذخائر الموجهة بدقة تبـدو مغريـة في المقـام الأول. ومن ثم، على الرغم من أن قوات حلف الناتو قامت بإجراء تحديث شـامل خـلال مدة الثمانينيات، فإن جدلاً كبيراً استمر حول ما إذا كانت مثل هذه التحديثات قـد وفـرت الأدوات الضـرورية اللازمة من أجل «كسب المعركة الأولى في الحرب القادمة».

وفي ملاحظة أكثر إيجابية، لم يكن شـراء أسلحة جديدة هو السبيل الوحيد الذي كـان الناتو يأمل من خلاله تعزيز كفاءة قواتـه التقليديـة. فقـد كانـت هنـاك إمكانيـة لإدخـال تحسينات في الأساليب العملياتية التي تحكم نـشـره تلـك القـوات في الحـرب. ووفقـاً لهـذا الرأي، فإن تركيز الحرب الباردة على الأمور النووية قـد طغـى عـلى التفكـير في اسـتخدام القوات التقليدية لدرجة تسهم في ذبول "الفن" التقليدي لإدارة العمليات العسكرية. لقد أصبح الجنرالات مديرين بارعين في التنظيمات المعقدة خلال وقت السلم، بل إن بعـضهم طوروا فهماً متقدماً للمهمات السياسية للقوة المسلحة في الحقبة النووية. لكنهم خلال هـذه العملية نسوا كيفية شن عمليات عسكرية واسعة النطاق بكفاءة. الأمر المبهج أنه اعتُقد أن من الممكن استرجاع هذا الفن بدراسة التاريخ، ونشـره عبر العقائـد العـسكرية الجديـدة. علاوة على ذلك، ستكون التكاليف المصاحبة لذلك متواضعة مقارنة بالنتائج المنتظرة. مع أخذ هذه القضايا في الذهن، شـرعت القـوات الأمريكيـة في تجديـد اهتمامهـا بالأسـاليب الأكثر تقليدية للقيادة العسكرية.[13]

كانت الرؤية الجديدة للحرب التقليدية التي ظهرت حينئذ هي تلك التي كان يـؤمن بها جنرالات الحرب العالمية الثانية. فبدلاً من الانتظار السلبي لتلقي ضـربات العـدو، تـم التركيز على الاستيلاء على زمام المبادرة من العدو، بإبقائه في حالة فقدان توازن، وإجبـاره على الرد على الأحداث بدلاً من فرضها. وكان يُؤمل، عبر التفوق بهذه الطريقة، أن تتمكن القوات الأمريكية من هزيمة العدو الأكثر عدداً، بتوجيـه هجـمات متكـررة عـلى مـواطن الضعف قبل تحويل جهودها إلى أمكنة أخرى، تجنباً للتعرض لهجوم مضاد مركـز. في ظـل مثل هذه الظروف، ستكون هناك أهمية بالغة لتحقيق تفوق نـسبي في القـدرة عـلى تحديـد العدو، وفهم ما يقوم به، وصياغة مسار تحرك يستبق خططـه ويحبطهـا. وبعبـارة أخـرى، سيعتمد النجاح على القدرة على التكيف مع تأثيرات الاحتكاك بشكل أسـرع من العدو.

لم تمر هذه النزعة لنقل المعركة إلى أرض العدو من دون انتقاد. أثيرت مخـاوف مـن أن منهجاً مثل هذا قد يفرض ضغوطاً تصعيدية غير مقبولة على عدو يمتلك أسـلحة نوويـة. وفي هذا، قال أحد المراقبين: إن «التركيز القوي على الاستيلاء على زمام المبادرة والعمليات الهجومية وعلى كسب المعركة... يغفل القيـود الـسياسية التـي مـن المؤكـد هيمنتهـا عـلى العمليات في ساحة المعركة الأوروبية».[14] من هذا المنظور، بدا الاهتمام العـسكري بتطـوير كفاءة عملية نشـر القوات غير مناسب للطريقة التي سيتم تنفيذها فعلياً، ومن ثم لا ينبغي أن يسمح له بأن يؤثر من دون داعٍ في صياغة الاستراتيجية. ورداً عـلى ذلـك، كـان يمكـن القول بأن الخوف المبالغ فيه الذي يقلل مـن شـأن استعمال القـوة، مقارنـة بالاعتبـارات السياسية، يشكل خطراً أكبر. ذلك أن تقييد حرية حركة القوات الأمريكيـة بهـذا الـشكل من شأنه أن يسهم في تـدميرها مبكـراً، ويُعجِّـل مـن ثـم بـالتحرك لاسـتخدام الأسـلحة النووية. وعلى العكس من ذلك، فـإن الـسماح للقـوات التقليديـة بقـدر أكـبر مـن حريـة التصـرف وفقاً لمقتضيات العمليات التقليدية يزيد من فرص إلحاق هزيمة قويـة بالعـدو. وقد يتم هذا وفقاً لاستراتيجية الاستجابة المرنة في ظل ظروف كان يصعب فيها تخيل كيف يمكن لأي من الجانبين أن يستفيد من الأسلحة النووية. وفي حين يصعب أن تحرم هزيمـة

تقليدية قوية موسكو من قدرتها على الدفاع عن نفسها، فإنها ستعقِّد جهود شن هجوم من دون اللجوء إلى الأسلحة النووية. تحت مثل هذه الظروف من شأن سعي الناتو لوقف العمليات العدائية عبر التفاوض أن ينطلق من موقف أقوى بكثير عما ستكون عليه الحال في ظروف مغايرة. وقد نوقش شيء من هذا القبيل في مراجعة الجيش الأمريكي عام 1986 لعقيدته الأساسية؛ حيث ورد فيها: «تتبع جميع العمليات العسكرية أهدافاً سياسية، وتُحكَم بها. فترجمة النجاح في المعركة إلى نتائج سياسية مرغوبة هو أمر أكثر تعقيداً اليوم من ذي قبل». ويُعزى هذا إلى حد كبير إلى حقيقة أن «خطر الحرب النووية يفرض قيوداً غير مسبوقة على المرونة العملياتية». ومع ذلك، وبرغم أنه يُتوقع أن تؤثر مثل هذه الاعتبارات في السعي للانتصار في المعركة، فقد ظل من المهم تذكُّر أن «الهزيمة ستضمن الفشل» على المستوى السياسي.[15]

في نهاية المطاف، أثبت هذا التوجه الفكري الأخير أنه الأكثر إقناعاً، والتزم حلف الناتو بالتوجه الأمريكي الجديد. كان ينبغي تعزيز الكفاءة العسكرية، ليس عبر شراء الأسلحة الجديدة فقط، ولكن عبر تبني مفاهيم عملياتية يحكمها الاهتمام العسكري التقليدي بنزع سلاح العدو في أقرب فرصة ممكنة. وبهذه الطريقة أثرت الخبرة في فيتنام على الاستعدادات للدفاع التقليدي عن أوروبا.

حرب الخليج: 1990-1991

بات من المستحيل معرفة مدى حرية التصرف التي كان يمكن أن تُعطى لقوات حلف الناتو في حالة اندلاع حرب فعلية، لأن الحرب الباردة قد انتهت من دون الحاجة للإجابة عن تساؤلات من هذا القبيل. ومع ذلك، سرعان ما وجدت القوات الأمريكية نفسها تخوض عمليات عسكرية كبيرة في مكان آخر من العالم، أظهرت أنه حتى أشد المناخات السياسية تساهلاً، يمكن أن تفرض، في بعض الظروف، قيوداً كبيرة على استخدام القوة.

شكل غزو صدام حسين للكويت عدواناً صارخاً على سيادة دولة مجاورة. إضـافة إلى ذلك، حدث هذا عندما كانت الحرب الباردة تشـرف على النهاية وسط آمـال متقـدة بـأن تكتسب السياسة الدولية طابعاً أفضل مما كانت عليه حتى تلـك الفـترة. ومـن ثـم أثبتـت الأمم المتحدة استعدادها لإجازة شن حرب بغـرض تحريـر الكويـت، وفي العمليـة ذاتهـا تظهر للعالم بأسـره أن العدوان لم يعد متوقعاً أن يمر هكذا من غير عقاب. كانت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكـبر إسـهام في قـوات التحـالف الدوليـة التـي شُكِّلت لهـذا الغرض، وبالتالي أصبحت مسؤولة عن التوجيه الاستراتيجي للحرب.

كيف كان يمكن تحرير الكويت من قبضة صدام؟ لم يكن الأمر يتعلق بكـون الجـيش العراقي هو رابع أكبر جيش في العالم فحسب، بل كان يُفهم أيضاً أنه جـيش محنـك نتيجـة حرب السنوات الثماني مع إيران. ومن ثم كان يُتوقع أن تكون له قدرة كبيرة على امتصاص الضـربات وآثارها، ولم يؤخذ احتمال الاشـتباك معـه باسـتهانة. وكانـت هنـاك توقعـات بوقوع أعداد ضخمة من الضحايا، ولاسيما إذا استُدرجت القـوات الأمريكيـة إلى حـرب طويلة. ومن ثم كان هناك اتفاق بين الدوائر العـسكرية والـسياسية عـلى أنـه ينبغـي إنهـاء الحرب بشكل حاسم، وبأسـرع ما يمكن. وفي ظل هذه المعطيات، مال تخطيط الحـرب إلى الهدف الاستراتيجي الذي يقتـضـي تدمير الجيش العراقي في أول فرصة بسلسلة قوية من الضـربات الساحقة. وفي هذا، قال الجنرال كولن باول، رئـيس هيئـة الأركـان الأمريكيـة المشتركة في ذلك الوقت: «في البداية نقوم بتقطيـع أوصـاله، ثـم نقـضـي عليـه».[16] ولهـذا الغرض، تم تركيز أكثر من نصف مليـون جنـدي أمريكـي بمعـداتهم في المملكـة العربيـة السعودية لشن عملية "عاصفة الصحراء". وكانت الخطة تقـضـي بأن تبدأ العملية بهجوم جوي لتدمير مراكز القيادة والسيطرة التابعة لصدام وشلِّها، واستنزاف قواته بشكل كبـير. يتبع هذا هجوم بري بهدف استكمال تدمير القوات العراقية المنتشـرة في الكويت. وبالتالي، ومع أن الهدف الـسياسـي لواشـنطن كـان مقتـصـراً عـلى تحريـر الكويـت، فـإن الهـدف الاستراتيجي لقواتها المسلحة كان هو اكتساح العراق. علاوة على ذلك، كان هناك تصميم واضح على استخدام ما وصفه ويستمورلاند بـ "القوة الكاملة" لتحقيق هذا الهدف.

بمجرد أن نشبت الحرب، سارت العمليات بكفاءة ملحوظة. ولم تستطع القوات الجوية ولا البرية العراقية - والمفترض أنها قوية وهائلة - الثبات في مواجهة الهجمات. ثمانية وثلاثون يوماً من القصف المتواصل، تبعها هجوم بري استغرق مئة ساعة، كانت كافية لشل قدرة القوات العراقية على المقاومة المنظمة والضغط عليها للانسحاب الكامل. بالنسبة إلى القوات الأمريكية، كانت أعداد الضحايا منخفضة بشكل ملحوظ، وصلت إلى مقتل نحو 147 جندياً وجرح نحو 467 آخرين. على العكس من ذلك، كان قد سقط في الحرب الفيتنامية 47,434 قتيلاً، و303,644 جريحاً.[17] أدى ذلك إلى نتيجة مشجعة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في التخلص من شبح فيتنام من خلال إثبات قدرة متجددة على تحقيق النصر بتكلفة يمكن تحملها من خلال نزع سلاح العدو بسرعة. وفي هذا، قال الرئيس جورج بوش الأب في أعقاب الحرب: لقد «تخلصنا من متلازمة فيتنام».[18]

ومع ذلك، فمن الناحية العملية، رغم أن القوات الأمريكية قد حققت مستوى عالياً من الكفاءة العسكرية، فإن تحرير الكويت لم يعتمد على هذا فقط. كانت هناك ضرورة لفرض قدر كبير من السيطرة السياسية على العمليات العسكرية. فقد كانت واشنطن مهتمة بتجنب تجاوز الحدود في هذا الشأن، لكنها لم تتردد في التدخل عندما استدعت الظروف ذلك. ولعل أحد الأمثلة البارزة تعاملها مع إطلاق صدام حسين لصواريخ سكود على إسرائيل، الذي بدأ بعد وقت قصير من الهجوم الجوي لقوات التحالف. من المنظور العسكري، لم تشكل صواريخ سكود التي أطلقتها العراق تهديداً خطيراً للقوات الأمريكية: كانت تفتقر إلى الدقة، فضلاً عن أنها تحمل رؤوساً حربية تقليدية صغيرة نسبياً. وبمجرد بدء سقوطها على المدن الإسرائيلية، أصبحت تمثل مشكلة سياسية رئيسة. كان هناك خوف من أن ترد إسرائيل بمهاجمة منصات إطلاق الصواريخ، وبالتالي ربما يصبح مستحيلاً بعدها على الدول العربية المشاركة في قوات التحالف أن تستمر في القتال، وهو احتمال كان سيقوض على نحو خطير الجهود الأمريكية لمواصلة الحرب إلى نهاية ناجحة. ومن ثم تحملت القوات الأمريكية، نيابة عن إسرائيل، جهداً كبيراً لكي تحول دون

حدوث مثل هذا الاحتمال. وبالتالي، وبشكل يومي، كانت تكلف ثلث القوات الجوية الأمريكية في المنطقة بمطاردة منصات صواريخ سكود العراقية المتحركة وتدميرها، حتى إنه في إحدى الغارات الجوية صدرت أوامر بتنفيذ غارات ضد قائمة من الأهداف المحددة التي قدمها الإسرائيليون إلى وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، ديك تشيني.[19] لذا من السهل أن نعرف لماذا راودت الجنرال نورمان شوارسكوف، قائد العمليات، ورفاقه هواجس عميقة بشأن هذه المبادرات: فالأمر لم يقتصر على تعريض بعض القوات للخطر، ولكنه شتت تركيزهم على عملية تدمير الأهداف الأكثر حيوية للهدف الاستراتيجي الأمريكي وهو نزع سلاح العراق. ومع ذلك، فإن مطاردة منصات إطلاق صواريخ سكود كانت أولوية سياسية، ومن ثم كان يجب القيام بها.

لعبت الاعتبارات السياسية أيضاً دوراً مهماً في وقف القتال بمجرد أن اتضح أن من تبقوا من القوات العراقية ينسحبون بشكل كامل من الكويت. من المنظور العسكري، كان قرار وقف العمليات العسكرية قبل تدمير القوات المتبقية التي كانت تضم عناصر من قوات الحرس الجمهوري التابعة لصدام، موضع تساؤل. فقد رأى البعض أن بقاء مثل هذه القوات ربما يشكل تهديداً إذا ما أعطيت متنفساً. وبالتالي من الأفضل التعامل معها وهي لاتزال في حالة فقدان اتزان وغير قادرة على معاودة القتال. أما من وجهة النظر السياسية، فكان قرار وقف العمليات مفهوماً. ذلك أن هدف تحرير الكويت قد تحقق، وأن مزيداً من القتال لا يخدم التخويل الذي منحته الأمم المتحدة بالتدخل. وبالتالي فإن مواصلة العمليات كانت ستؤدي إلى وقوع خسائر لا داعي لها في الأرواح، وفي الوقت ذاته كانت واشنطن منبهرة بالنتائج التي تم تحقيقها حتى حينه، فألهتها عن المخاطر المرتبطة بترك عناصر من القوات المسلحة العراقية في حالة سليمة من دون إلحاق الأذى بها.

رغم الاهتمام السخي الذي حظي به الأداء العسكري في تلك العمليات، فمن الواضح أن التدخلات السياسية الجيدة من حيث التخطيط والتوقيت قد ساهمت بشكل كبير في نجاح تلك العمليات. وبالفعل، أشار كولن باول نفسه إلى أن النصر قد اعتمد

على القدرة على صياغة أهداف استراتيجية أحدثت توازناً صحيحاً بين المتطلبات السياسية والعسكرية. وعقب الحرب بوقت قصير، خلص إلى أن الولايات المتحدة نجحت «لأننا... وفقنا على نحو دقيق بين قوتنا العسكرية وأهدافنا السياسية». وفي السياق ذاته، كان حريصاً على تأكيد أن «الوسائل والنتائج الحاسمة يتم تفضيلها دائماً» على نهج التدرج الذي ميز العمليات في فيتنام. هذا التوتر بين المقتضيات العسكرية والسياسية لم يصوره على أنه شيء فريد خاص بظروف حرب العام 1991، ولكنه اعتبره من متطلبات الإدارة المتأنية لأي حرب.[20] بعبارة أخرى، نرى باول هنا يسعى إلى صياغة المشكلة المرتبطة باستخدام القوة في سياق استراتيجي: الإفراط في استخدام القوة يخاطر برفع تكاليف النصر إلى مستويات غير مقبولة، والتفريط في استخدامها يمنح العدو فرصة أكبر لمعاودة الهجوم، مُلحقاً مزيداً من الخسائر، بل وربما ينتصر نتيجة لذلك.

ثورة في الشؤون العسكرية!

منصب كولن باول في الواجهة بين المجالين العسكري والسياسي جعله في موقع جيد لتقدير أن الاستراتيجية الفعالة يجب أن تحقق توازناً سليماً بين المطالب المتعارضة. ومع ذلك، أثبت آخرون كثيرون أنهم أقل إدراكاً لحقيقة الأمر في أعقاب عملية عاصفة الصحراء؛ حيث خلصوا إلى أن الأسلوب العسكري المتفوق وحده هو الذي جعلهم ينتصرون في الحرب. لقد اعتمدت العملية برمتها في الواقع على إدخال تقنيات المعلومات بشكل هائل إلى القوات المسلحة. وهذا ما قاد إلى تبسيط جهود تحديد مكان العدو واستهدافه بالنيران بدقة. بعبارة أخرى، نجحت تقنيات المعلومات في إزالة قدر كبير من الاحتكاك الذي كان يرافق في السابق مثل هذه النشاطات، بما سهل على القوات الأمريكية العمل بكفاءة وسرعة مقارنة بنظيرتها العراقية التي دُمرت من دون أن تتاح لها فرصة الرد. وبأخذ هذه النتائج في الاعتبار، نُظر إلى "عاصفة الصحراء" على أنها تبشر بـ "ثورة فنية عسكرية" يُتوقع أن تقود إلى تغييرات شاملة في الحروب المستقبلية.[21]

شجعت فكرة أن القوات الأمريكية قد وضعت يدها على ثورة فنية قدراً كبيراً من التفكير بشأن نوع الجهود التي ينبغي بذلها للاستفادة من الموقف. وبالتالي فقد قيل إن دخول القوات الأمريكية "عصر المعلومات" من شأنه أن يتيح للولايات المتحدة استغلال المزايا الأولية، ومن ثم ضمان عجز القوى الأخرى عن تحدي تفوقها العسكري. خلال هذه الفترة، أُسقط مصطلح "ثورة فنية عسكرية" لصالح مصطلح أشمل وهو "ثورة في الشؤون العسكرية". الهدف من عملية إعادة صياغة مصطلح جديد هو تأكيد أن التحدي قد تجاوز مجرد شراء جيل جديد من الأسلحة المتطورة، إلى أن استغلال تقنيات المعلومات سيعني إدخال تغييرات راديكالية على الطرق التي تقوم بها القوات المسلحة بتنظيم نفسها وأداء عملياتها. ومن ثم كان يتعين التخلي عن كثير من التقاليد المريحة.[22]

ورغم كل هذا، لم ينجح مؤيدو "الثورة في الشؤون العسكرية" مطلقاً في تجاوز اهتمامهم الأصلي بالأسلوب العسكري. في الأساس، كانت هناك ادعاءات بأن القوات الأمريكية بحاجة إلى تنفيذ برنامج راديكالي للابتكار فيما يخص العقيدة العسكرية والتنظيم، بهدف تحسين كفاءة وسرعة تدمير العدو. وفقاً لأحد أقوى المؤيدين لوجهة النظر هذه، وهو الأدميرال ويليام أوينز، نائب رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة سابقاً، فإن الهدف المنشود هو توجيه «قوة نيرانية مدمرة» بطريقة «الضربة القاضية».[23] في المقابل، تساءلت الأصوات المعارضة عما إذا كانت هذه القدرة ستناسب الحرب المستقبلية التي قد تكون لها طبيعة مختلفة عما هو متوقَّع، ليس أقلها أن النظام الدولي يمر بأعظم اضطرابات منذ عام 1945.[24] ومع ذلك، ظل الافتراض المهيمن هو أنه مهما كانت العقبات السياسية التي تقف في طريق السعي لنزع سلاح العدو في أقرب فرصة فسيتم التغلب عليها من خلال القدرة على استخدام قوة أكفأ.

في تلك الفترة، كانت هناك مشكلات تتعلق بالتعامل مع الاستراتيجية بوصفها تحدياً يمكن التغلب عليه بنوع من الحلول الفنية. وفّرت حرب الخليج شيئاً أقرب إلى الظروف المثالية للقوات الأمريكية، بعدما أمر صدام قواته بتنفيذ الاعتداء الصارخ الذي تمثل بغزو الكويت، ثم قام بنشر قواته بما يعرضهم للتدمير السريع. وبهذا، وفَّر السياق السياسي

الذي كان مواتياً جداً لعمل عسكري أمريكي قوي، والظروف العملياتية التي توفر نجاح هذا العمل بسهولة. وأثبت هؤلاء الذين يرغبون في إحداث قلاقل في مناطقهم من "النظام العالمي الجديد" أنهم قادرون على التعلم من أخطاء صدام. حقيقة أن مهاجمة القوات الأمريكية في اللعبة التي تجيدها هو عمل انتحاري من قبل صدام بات يعني أنه لا يمكن القيام بمثل هذا العمل، ولكن حتى إذا لم تكن هناك فرصة لكسب هذا التنافس العسكري-الفني، فربما لايزال يمكن الحصول على بعض المكاسب الاستراتيجية المهمة من خلال إرباك المشهد السياسي إلى درجة تفوق تلك التي حققها صدام بغزوه للكويت. وكانت الخدعة تهدف إلى تصدير موقف سياسي غامض للعالم يجعل من المستبعد القيام برد عسكري حاسم. وعبر خلق شعور بأن من شأن التدخل أن يُحدث من المشكلات أكثر مما يحل، وأنه ربما يمكن تحقيق مكاسب رغم أنف الولايات المتحدة. وقدّمت صربيا خلال حكم سلوبودان ميلوشيفيتش بعض المؤشرات لما يمكن فعله في هذا الشأن.

الحرب في البلقان

شكلت جهود ميلوشيفيتش بناء دولة صربية كبرى على أساس التجانس العرقي، تحدياً خطيراً للاستراتيجية الأمريكية، ولاسيما فيما يتعلق بالحروب التي اندلعت في البوسنة (1992-1995) وكوسوفو (1998-1999) و"عمليات التطهير العرقي" التي صاحبتها. فمن ناحية، شكلت المشاهد المتلفزة لمعاناة لم يُشهد لها مثيل في أوروبا الغربية منذ عام 1945 ضغطاً من أجل نوع ما من التدخل العسكري دفاعاً عن حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، عقَّدت حقيقة أن الفظاعات قد ارتكبت من قبل جميع الأطراف هدفَ تحديد ما الذي يمكن أن تحققه بالضبط قوة التدخل على الأرض. بخلاف ما حدث في عام 1991، لم يكن هناك أفق لأن تقود واشنطن غزواً بهدف نزع شامل لسلاح أطراف التحريض المختلفة تمهيداً لفرض شكل من أشكال التسوية الدستورية في يوغوسلافيا السابقة. فهذا أمر كان يتطلب جهداً هائلاً لم تكن تتوافر له الإرادة السياسية داخل حلف الناتو. وعلى العكس من ذلك، كانت أفكار التدخل بشكل أكثر محدودية تحمل آفاقاً مقلقة

من التورط في عملية بطيئة - ولكن أكيدة - من الاستنزاف الطويل قد تتعرض فيها قوة التدخل للهجوم من كل الأطراف.

كل هذا يفسر أسباب رد فعل كولن باول الغاضب على المقالة التي نشرتها صحيفة **نيويورك تايمز** في عام 1992، التي دعت إلى القيام بعمل عسكري محدود يهدف إلى حماية المسلمين المدنيين في البوسنة من الهجمات الصربية. ووجهت انتقادات لكبار الشخصيات مثل باول بسبب الفشل في «إدراك أنه حتى وإن كان العمل العسكري الجماعي قد لا يسفر عن وقف فوري لإطلاق النار، فإنه يمكن أن يبطئ على الأقل من وتيرة المذبحة». وبدلاً من الدعوة إلى منهج إما «حرب شاملة وإما لا حرب»، ذكرت المقالة أنه ينبغي أن يطرح على رؤسائه السياسيين «حزمة من الخيارات» للتدخل في سياق الظروف الصعبة التي يمثلها الوضع في البوسنة. من جانبه، رد باول غاضباً بأنه لا مزيد من حروب على غرار فيتنام:

> أنتم تراهنون على أن أشتاط غضباً عندما يقترح هؤلاء الذين يطلق عليهم خبراء أن كل ما نحتاجه هو القيام بقصف أو هجوم محدود النطاق. وعندما لا تتحقق النتيجة المرجوة، تخرج علينا مجموعة أخرى من الخبراء بحديث عن قليل من التصعيد. التاريخ لم يتعاطف مع مثل هذا النهج [ونحن] تعلمنا الدروس المستفادة من التاريخ، حتى وإن لم يكن قد تعلمها بعض الصحافيين.[25]

أثبتت شكوك باول بشأن مسألة التدخل فيما بعد أنها بعيدة تماماً عن الصواب في هذا الموضوع على وجه التحديد. فالبوسنة لم تكن كفيتنام، وكانت هناك أمور سياسية مهمة يمكن تحقيقها بالاستخدام المحدود للقوة. عقب مرور ثلاث سنوات، عندما اقتنع حلف الناتو باستعراض قوته في مواجهة العناد الصربي للتفاوض، تحققت نتائج سريعة ومُرضية. ذلك أن شن عملية قصف محدودة نسبياً، بالتزامن مع هجوم بري بوسني وكرواتي، سرعان ما أجبرت ميلوشيفيتش على التفاوض. علاوة على ذلك، بفضل هامش التفوق الفني الكبير لحلف الناتو على الدفاعات الجوية الصربية، لم يفقد الحلف سوى طائرة واحدة خلال العملية.

ومع ذلك، لم تعن حقيقة أن القوة الجوية المحدودة لحلف الناتو قد أسهمت في تحقيق السلام في البوسنة أن غضب باول لم تكن له أسباب تبرره على الإطلاق. فبحلول عام 1995، كانت موجة الحرب تهب على صربيا، وكان هناك ضغط متصاعد للتوصل إلى تسوية سلمية بأسرع ما يمكن. ومن ثم كان حلف الناتو يتقدم بسهولة فيما كانت القوات البوسنية والكرواتية تدفع في الاتجاه ذاته. في هذا السياق، كانت مخاطر الانزلاق في "مستنقع" بلقاني ضئيلة جداً: حتى الاستخدام المحدود للقوة كان كافياً لترجيح كفة الميزان بشكل حاسم نحو السلام. وكان من غير الحكمة، افتراض أن ميلوشيفيتش سوف يرضخ دائماً في مواجهة القوة العسكرية المحدودة. كان السياق الأوسع مهماً بقدر أهمية الرجل نفسه. وهذا هو ما افترضه الناتو، في ظل نتائج معقدة من النوع الذي كان باول يسعى لتفاديه.

عندما صعَّد ميلوشيفيتش في عام 1998 جهوده لإرغام كوسوفو الهائجة على طاعته، أثبت حلف الناتو استعداداً أكثر للقيام برد فعل أقوى مما فعل من أجل البوسنة. وحلَّ محل الشكوك بشأن استخدام القوة المحدودة شعور بأن الرئيس الصربي كان مجرد (بلطجي)، ربما يراوغ في مواجهة التهديدات، لكنه سرعان ما يتراجع عندما يوضع على المحك. وقد توقعت شخصيات بارزة في إدارة كلينتون أن بضعة أيام من القصف ستكون كافية لإجبار ميلوشيفيتش على قبول تسوية دستورية حول مستقبل كوسوفو. لكن ما تم تجاهله هو أن كوسوفو، بخلاف البوسنة، جزء من صربيا. إضافة إلى ذلك، كانت تمثل أهمية تاريخية كبيرة بالنسبة للصرب القوميين، ومن ثم لم تكن ليفرَّط بها بسهولة. في ظل هذه المعطيات، كان بوسع ميلوشيفيتش أن يقاوم، وبالفعل قام بذلك، بصلابة أكثر مما كان متوقَّعاً.

من جانبه، كان الجنرال الأمريكي مايكل شورت، قائد القوات الجوية المشتركة في حلف الناتو، غير سعيد بحملة القصف الجوي المحدودة، على الرغم من أن هذا الاستياء لم ينبع من تقديره للموقف السياسي كرغبة في تجنب تكرار ما اعتبره أخطاء حرب فيتنام. وقد علق الجنرال شورت على هذا لاحقاً بقوله:

> عندما يُتخَذ قرار باستخدام القوة، نحتاج إلى الدخول بقوة ساحقة، بصراحة تامة، بعنف غير عادي بحيث تُحدِث سرعته، وفتاكته... وقوته تأثيراً هائلاً على الخصم، لدرجة تذهله وتصدمه، وتجعل شعبه يتساءل: «ما الذي يجعلنا نقوم بهذا؟ إذا كانت هذه هي أول ليلة، فكيف ستكون الليالي المقبلة؟ إلى متى يمكننا تحمل هذا؟ والأهم، لماذا نضطر إلى تحمله؟ دعونا نسأل قادتنا: لماذا يحدث كل هذا؟».

لهذا الغرض، رأى أنه من الضروري توجيه ضربات بأسرع ما يمكن إلى «الهدف الاستراتيجي الموجود في بلغراد: شبكات الكهرباء، وخطوط الاتصالات، والجسور الممتدة فوق النهر، وخطوط المواصلات المتجهة إلى بلغراد والخارجة منها... وعلى الأقل ما بين ستة مراكز قيادة عسكرية في بلغراد وثمانية».[26] في هذا المجال، تشبه توصيات الجنرال شورت المنهج الذي دعا إليه منظرو القوة الجوية في الفترة ما بين الحربين التي ترى أنه يجب: تعجيز الخصم، ليس من خلال تدمير قواته المسلحة في حدا ذاتها، ولكن بشكل مباشر من خلال إضعاف كل من إرادته وقدرته على مواصلة الأعمال العدائية.

كان اهتمام الجنرال شورت بهزيمة صربيا بأسرع ما يمكن مدفوعاً بالمنطق العسكري الذي يرى أنه كلما وجهت ضربات مبكرة إلى الخصم قلت فرصته في الرد على هجماتك. ولكن إذا كانت الاعتبارات العسكرية تدعو إلى توجيه سلسلة ضربات سريعة وقوية ضد عدد كبير من الأهداف، فإن الاعتبارات السياسية تشير إلى منهج معاكس تماماً لذلك. على وجه التحديد، إذا كان هناك احتمال بأن يؤدي القصف إلى أعداد كبيرة من الضحايا في أوساط المدنيين فسوف يتطلب ممارسة قيود على استخدام القوة. تم التعبير عن مثل هذه الآراء بشكل علني في أوروبا، وكانت هناك حساسيات مشابهة أيضاً لدى كبار القادة العسكريين الأمريكيين. وفقاً للقائد الأعلى لحلف الناتو، الجنرال ويسلي كلارك:

> بمجرد أن ننتهي من مجموعة الأهداف المتعلقة بالدفاعات الجوية، من المحتمل أن يصبح كل هدف... بطريقة أو أخرى، أمراً مثيراً للجدل. فيما يخص الولايات المتحدة، نريد

> تحليلاً كاملاً لكل هدف مفرد: الموقع، والأثر العسكري، وعدد الخسائر المتوقعة في الأرواح، والدمار الجانبي المتوقَّع، والمخاطر التي قد تحدث إذا ضلت الأسلحة أهدافها... إلخ. وينبغي أن يتم هذا بما يرضيني، ثم يرسَل إلى واشنطن حيث يخضع لمستويات مختلفة من المراجعة القانونية والعسكرية، وأخيراً ينتهي إلى مكتب الرئيس كلنتون للموافقة عليه.[27]

حقيقة الأمر، في المستويات المهمة، هي أنه لم يكن هناك على جانبي المحيط الأطلسي حماسة كبيرة لإطلاق العنان للقوات المسلحة لهزيمة صربيا بالطريقة التي تراها المؤسسة العسكرية. وسادت الاعتبارات السياسية فوق العسكرية، ولم يُوسَّع نطاق الأهداف لتشمل تلك التي جاءت في قائمة "رغبات الجنرال شورت" إلا عندما أصبح واضحاً أن ميلوشيفيتش لن يخضع بالسرعة المتوقعة. إضافة إلى ذلك، تمت عملية التوسع في الأهداف على نحو تدريجي مع مراعاة الحساسيات السياسية التي كانت مصاحبة للحرب.

وهكذا لم يتحقق طموح الجنرال شورت الذي يرمي إلى حصد أقصى قدر من الفوائد العسكرية لحملة القصف الجوي السريع. وفي هذه الحرب، لم يكن قلقه الداعي لتجنب النهج التدريجي لاستخدام القوة مبرراً. ويُعزى هذا إلى أن صربيا، بخلاف فيتنام الشمالية، كانت تفتقر إلى الأسلوب العسكري الذي يمكنها من الصمود في مواجهة القوة الجوية الأمريكية. وقد نجت نظُم الدفاع الجوي الصربية من الحرب، ليس لأنها تفوقت على نظيراتها المعادية، ولكن لأنها نُحِّيت عن عمد من المواجهة، وأُخفِيت بعيداً عن الأنظار. ومن فترة لأخرى كان ينجح صاروخ عشوائي في إسقاط طائرة لحلف الناتو، لكن لم يكن هناك ما يشير إلى أن الدفاعات الجوية الصربية قد أصبحت أكثر خطورة مع طول أمد العمليات القتالية. ظلت الدفاعات الجوية الصربية تمثل تهديداً لطائرات حلف الناتو طوال مدة الحرب، والمفارقة هي أن حجم التهديد ظل كما هو من دون تغيير بسبب أن تلك النظم لم تُستخدَم بجدية.

والواقع أن أكثر أسلحة صربيا فعالية في مواجهة الناتو كانت آلتها الإعلامية. فمن خلال الصمود في مواجهة حملة القصف، والامتناع عن شن أي هجوم قد يعتبر رداً عسكرياً فعالاً، كان ميلوشيفيتش يأمل أن يحظى بمكانة "الضحية" في عيون المجتمع الدولي.[28] ولهذا الغرض، أثبتت دعايته أنها أكثر فاعلية. وكانت القنابل التي ضلت هدفها، أو تلك التي تسببت في دمار جانبي، ميزة في هذا الشأن. وبالفعل، كان يتم تطويع الصور المتلفزة لكل دمار ينجم عن قصف بقنبلة لتفسيرات من قبل العقول المبدعة السريعة التفكير، ويُعزى هذا إلى بطء الناتو في البداية في تقدير أهمية تقديم روايته الخاصة للأحداث في الوقت المناسب وبطريقة قوية. لقد كانت حرب كوسوفو في الواقع حرب "ما بعد الحداثة"، على معنى أن الروايات التي تُقال بشأن الدمار الناجم عن قنبلة ما، لم تكن تقل أهمية، في كثير من جوانبها، عن التأثيرات المادية التي تُخلّفها. وبالتالي، كان على الناتو، لكي يكسب الحرب، ألا يقوم فقط بقصف دقيق، ولكن أيضاً برواية قصص مقنعة بشأن ما يحدث ولماذا يحدث.

ما ساعد الناتو على هذا هو أن حملة التطهير العرقي التي ارتكبتها صربيا في كوسوفو كانت بغيضة جداً إلى درجة أنها قوضت مكانة الضحية التي كانت بلغراد تسعى إليها. ومن ثم، مع أن حملة القصف قد جلبت انتقادات واسعة، فإن كثيرين اعتبروها أهون الشرين.[29] على العكس من ذلك، فقد تعثرت جهود المضي بالأعمال العدائية إلى نتيجة مقبولة بسبب حقيقة أنه لم يكن هناك أحد متيقناً من ماهية مزيج القصف والتهديد الذي سيرغم مليوشيفيتش على الاستسلام. وبالتالي، فإن التوسع المطرد في الأهداف المخول بقصفها كان نوعاً من المحاولة والخطأ، مع كل المخاطر التي ينطوي عليها. ولكن بالطريقة التي تم بها، أثبت الأسلوب العسكري للناتو أنه جيد بشكل كافٍ، ليس فقط للحيلولة دون سقوط ضحايا بين طواقم طياريه، برغم وقوع بعض الحوادث المؤسفة، ولكن أيضاً في الحفاظ على حوادث الدمار الجانبي ضمن الحدود التي يمكن علاجها سياسياً. وبالتالي

كان من الممكن مواصلة زيادة الضغط على بلغراد، مع أنه لم يكن واضحاً بأي شكل من الأشكال إلى أين تتجه الأمور في ظل طول مدى الحملة.

وبالتالي، قُوبل قرار ميلوشيفيتش بالاستسلام عقب 78 يوماً من القصف بمزيج من الدهشة والراحة. الدهشة بسبب أنه لم تكن توجد مؤشرات كبيرة إلى وصول الأمور في بلغراد إلى مرحلة حاسمة، أما الراحة فلأن قوات الناتو كانت قد بدأت تواجه صعوبة متزايدة في تحديد مزيد من الأهداف لمهاجمتها. بعد ذلك، حل غياب اليقين محل الراحة بشأن السؤال: ما الأسباب بالضبط التي جعلت ميلوشيفيتش يستسلم؟ أي جوانب القصف كانت فعالة؟ وما مدى أهمية تلك الجوانب فيما يتعلق بالضغوط العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية التي مورست على صربيا؟ في تقرير قُدِّم إلى الكونجرس بعد الحرب، شرح وزير الدفاع الأمريكي، ويليام كوهين، ورئيس الأركان المشتركة، هنري شيلتون، عدداً من مثل هذه العوامل، وتوصلا إلى أنها جميعها... لعبت أدواراً مهمة في تسوية الأزمة.[30] ربما لا يكون من قبيل القساوة القول إن مثل هذه الخلاصة تخفي فشلاً في فهم السبب الجذري الذي دفع ميلوشيفيتش للاستسلام وفهم دور حملة القصف التي قام بها الناتو في ذلك،[31] لكنه يعزز بالتأكيد شعوراً بأنه مهما تكن كفاءة الناتو في استخدام القوة، فقد ضعفت قدرته على القيام بذلك بفاعلية بسبب الفهم الضعيف للمعتقدات والقيم التي جلبها ميلوشيفيتش للصراع.

فلسفة "المعركة الكبيرة"

وفقاً للجنرال ويسلي كلارك، في حالة الحروب المحدودة مثل تلك التي خيضت في كوسوفو:

> يجب تعديل فلسفة المعركة الكبيرة التي هيمنت على الفكر العسكري الغربي خلال القرن العشرين. مع أن الدول تحاول دائماً تحقيق أهدافها في الحرب بأقل قدر من التكلفة، فإن تحقيق أهداف سياسية حاسمة في الحرب الحديثة ربما لا يتطلب نتائج عسكرية حاسمة.

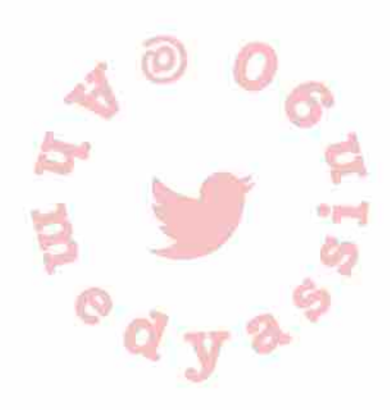
> إذ يمكن كسب الحروب عبر معارك لم يتم خوضها مطلقاً بالقدر الـذي تحققـه "معـارك الإبادة" التي تدرَّس في الكتب العسكرية.[32]

بعبارة أخرى، اعتمد النصـر على إحلال دمار سـريع بصـربيا بقدر أقل من الاعـتماد على القدرة على توليد فعاليات سياسية عبر التهديد بالتدمير. وعليه، فإن الاسـتراتيجيات القسـرية من هذا النوع تستدعي تقديراً سليماً للأمور، يدعمـه فهـم للخـصم، إضـافة إلى مدخلات فنية متطورة.

خلال النصف الثاني من القرن العشـرين، تفوقـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في الجانب الفني، كما اتضح بجلاء من خلال المعركة الكبيرة ضـد القـوات العراقيـة في عـام 1991. وعلى الجانب السياسـي، كانت الأمور أقل إقناعـاً. لقـد قـدمت عمليـة "عاصـفة الصحراء" عرضاً ممتازاً للأسلوب العسكري الأمريكي، ليس لمجرد أن القـوات العراقيـة كانت غير كفؤة في المقابـل، بـل لأن الـسياق الـسياسـي للحـرب كـان مواتيـاً عـلى نحـو استثنائي لتدخُّل أمريكي قوي. على النقيض من ذلك، شكلت فيتنام وكوسوفو اختبـارين أكثر تحدياً لتقدير واشنطن للأمور، وثبت أن نظرتها كانت قاصـرة، لأسباب ليس أقلها أن أحداً لم يفهم ما هو الأمر الذي على المحك بالنسبة إلى العدو، وما الذي يجب فعله لكـسب الحرب. وبالتالي، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في موقف مستحيل في فيتنام، غير مستعدة للإقدام على المخاطر وتحمل التكاليف التي يتطلبها تحقيق النصـر، رغم تمتعها بتفوق فني كبير على خصمها. وفي كوسـوفو، ثبـت أنـه مـن الممكـن تحقيـق الانتـصار في الحرب، رغم حقيقة أنه تم التقليل من شأن عزيمة الصـرب. في هذه الحرب، أثبت التفوق الفني للناتو أهمية في التحكم في التكاليف والمخاطر غير المتوقعة في الحدود المعقولة. ومـع ذلك، ربما سارت الأمور بشكل مختلف لو أن ميلوشيفيتش أبدى مزيداً مـن الإصـــرار أو قدرة على لعب دور الضحية بشكل أكثر فاعلية.

لكن إذا كانت التحديات المصاحبة لصياغة استراتيجية قسـرية تجتذب اهتمامـاً متناميـاً في عام 1999، فسـرعان ما خبا بريقها واتجهت الأنظار إلى اهتمامات أخـرى. فقـد تعرضـت

الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2001 لهجوم مباشر لأول مرة منذ 60 عاماً، ولم يشجع المناخ السياسي الذي نشأ عن ذلك على أفكار معايرة استخدام القوة بعناية بما يتوافق والموقف السياسي المعقد. فقد ظهر عدو مميت، يلزم تدميره في أسرع وقت ممكن، ومن ثم عادت "معارك الإبادة" إلى الواجهة مرة أخرى. ومن ثم، كان متوقعاً أن تكون التحديات الاستراتيجية التي أثارتها مثل هذه المعارك، ذات طابع فني أكثر من كونه سياسياً.



الفصل السابع

الحرب العالمية على الإرهاب

أصبحت إدارة الرئيس بوش على اقتناع، في إثر الهجمات التي شنها تنظيم "القاعدة" على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، بأنها تواجه عدواً خطيراً جديداً لا يحدُّ من نشاطاته وأعماله سوى الوسائل المتاحة أمامه. فاستهداف المدنيين بصورة متعمدة فُسر بأنه استراتيجية إرهابية ابتدعها متطرفون لا يتورعون عن فعل أي شيء في سبيل القضاء على الدعم السياسي للمشاركة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؛ الأمر الذي اعتُبر أولى الخطوات لمحاولة محو الدول القائمة في المنطقة، وإقامة خلافة إسلامية شاملة تحل محلها. فجاء رد واشنطن بإعلانها "حرباً عالمية على الإرهاب"، هدفها المعلن هو جعل الولايات المتحدة في مأمن من أن تشهد تكراراً لهجمات عام 2001؛ وهو ما اعتُبر بدوره مطالبة بتدمير "القاعدة" وكل الجماعات الإرهابية الأخرى ذات الطموحات الدولية.

ولم تلعب القوات المسلحة حتى ذلك الوقت سوى دور ثانوي نسبياً في الاستجابات الغربية للتحديات التي يشكلها الإرهاب، فقد كان يُتعامل معه بوصفه عملاً إجرامياً يستدعي استجابة قوات الشرطة، لا القوات العسكرية. وبالتالي، فإن فكرة شن الحرب على جماعات مثل "القاعدة" تُعد خروجاً عن المألوف، كما تعكس في هذا، مخاوف واشنطن من أن الجماعات الإسلامية الإرهابية لا تشكل إلا جزءاً من المشكلة؛ فهي على قدر كافٍ من الخطورة إذا ما تُركت لمعداتها وأسلحتها فحسب، أما إذا حظيت بمساعدة الدول "المارقة"، فقد تتعاظم قدرتها على القتل والتدمير. وكان السيناريو المرعب حينئذ هو تزويد أسامة بن لادن بأسلحة نووية ليستخدمها في إحداث ضرر غير مسبوق بالولايات المتحدة. وقد أظهر التنظيم سلفاً عدم احترامه لاتفاقية حصانة غير المحاربين سعياً لتحقيق أهدافه السياسية؛ ولذلك كان هناك افتراض بأنه لن يتوانى عن خرق الاتفاقية المتعلقة

بحظر استخدام أسلحة الدمار الشامل.[1] ووفق ما جاء في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 فـ «إن أعظم خطر يواجه دولتنا يقع عند تقاطع التطرف والتقنية». ومن ثم، فإن الوسيلة الوحيدة لتجنب احتمال كهذا هي التأكد من ألا تكون أي دولة راغبة في حصول ذلك في موضع يمكِّنها من تزويد "القاعدة" بأسلحة مثل هذه. ولذا، فإن "الحرب على الإرهاب" لا تستهدف الجماعات الإرهابية الدولية فحسب، بل وتلك الأنظمة التي تبدي استعدادها لمد يد العون لهذه الجماعات كي تحقق أهدافها أيضاً. ويعد "الطغاة والإرهابيون" كلاهما، في هذا الشأن، أهدافاً مشروعة.[2]

ولذا، انتشرت أنباء عن توقع واشنطن تعاون الدول التي يُعتقَد تربُّص جماعات إرهابية كهذه داخل حدودها؛ فقد كان على هذه الدول إما المشاركة في مطاردة الإرهابيين وإما السماح للقوات الأمريكية بالعمل داخل أراضيها. ومن المرجَّح أن يُعد رفضها كلا الأمرين عملاً عدائياً. ولخص الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن المزاج السائد في واشنطن بقوله: «إما أن تكون معنا وإما أن تكون مع الإرهابيين».[3] ويترتب على ذلك أن الدول التي تعطي أسباباً تدفع إلى الاشتباه بقيامها فعلاً بمساعدة الجماعات الإرهابية وتشجيعها، ستكون في خطر محدق من أن تصبح هي ذاتها عرضة للهجوم. وأي دولة تجلب على نفسها مشكلة بهذا الحجم ستخاطر بما هو أكثر من الضرب على اليد، فستكون المقامرة بمستقبل النظام ذاته.

عملياً، اقترحت إدارة الرئيس بوش حرمان "القاعدة" من أمكنة الاختباء ومصادر الدعم من خلال تسريع انتقال مناطق العالم التي تعاني جراء إشكاليات سياسية نحو مستقبل رأسمالي ديمقراطي. وعلى الرغم من كونه مشروعاً طموحاً بكل المقاييس، فقد كان يُعد مبرَّراً بفضل المزايا الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في مجال التقنيات العسكرية مقارنة بخصومها المحتملين. أضف إلى ذلك مكاسب الكفاءة الإضافية التي حققتها القوات المسلحة نتيجة عقد من الاستثمار منذ حرب الخليج عام 1991. وقد كانت هذه ثمار برنامج مستمر صُمِّم للتأكد من أن القوات العسكرية الأمريكية ستلتزم،

من الآن فصاعداً، بخوض معارك يكون فيها "الخلل الاحتكاكي" لصالحها دائماً؛[4] الأمر الذي فُهم على أنه مطالبة بتحقيق "ثورة في الشؤون العسكرية" قائمة على المعلومات، وهو ما تقدم عليه الآن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) تحت ستار مبادرتها بشأن "تحول القوة" من أجل نشر «قوة مشتركة أقل حجماً، ولكن أخف حركة، وأشد بطشاً، بحيث تكون قادرة على هزيمة الخصم سريعاً».[5] والهدف من تحقيق النجاح، في هذا الخصوص، هو التأكد من بقاء التكاليف المرتبطة باللجوء إلى الحرب ضمن مستويات مقبولة سياسياً دائماً، حتى في مواجهة معارضين يائسين يناضلون في سبيل إنقاذ نظامهم من الزوال.

كما لاقى احتمال إعادة هندسة بؤر التوتر في العالم بهذه الكيفية قبولاً أكبر، استناداً إلى الاقتناع المستمد من أفكار الفيلسوف السويسري جان جاك روسو بأن الناس طيبون بطبيعتهم وحسنو النية تجاه جيرانهم، وأن مشكلات العلاقات الدولية هي من صنع الأنظمة "الشريرة" وليس الشعوب التي يحكمونها. وهو اقتناع ارتقى، على ما يبدو، ليصبح إيماناً راسخاً لدى المحافظين الجدد المحيطين بالرئيس، ومن ثم حجر الزاوية في السياسة الخارجية؛ الأمر الذي طالما كان حاضراً في الفكر السياسي الأمريكي. فكل ما ينبغي فعله هو إطاحة الأنظمة السيئة، وتقديم بعض المساعدات الاقتصادية، وعندها ستخرج الرأسمالية الليبرالية إلى حيز الوجود بصورة طبيعية تقريباً. وأياً ما كان الأمر، فإن التاريخ يقف إلى جانب الولايات المتحدة في هذا الأمر، فبوجود حلفاء أقوياء على هذا النحو، لن تكون ثمة حاجة تُذكر للانخراط بشكل كبير في بناء أية دولة انهارت في أثناء ذلك.[6]

وبهذه الكيفية، وكما كان مُتوقَّعاً، ستكون واشنطن قادرة على حرمان الإرهابيين من البيئة التي يمارسون فيها نشاطاتهم. وفي حال لم يؤد ذلك في حد ذاته إلى زوال "القاعدة"، فإن مهمة قصف أعضائها المتبقين والقضاء عليهم ستكون سهلة نسبياً. وبناءً عليه، إن صح ذلك كله، يمكن النظر إلى "الحرب على الإرهاب (والطغاة)" على أنها ممارسة تقنية تكون للولايات المتحدة فيها جميع المزايا. لذا، فالسمة التي كانت السائدة في ذلك الوقت

هي القضاء على التهديدات، وهو أمر يمكن تحقيقه بتكاليف معقولة بتطبيق تقنية متفوقة إلى حد كبير. ومن شأن تحقيق ذلك أن يوفّر تلقائياً، ظروفاً سياسية لا يمكن للجماعات الإرهابية النجاة في ظلها، ناهيك عن العمل بصورة فاعلة.

أفغانستان

كان من المتوقَّع أن توجه الولايات المتحدة الأمريكية أولى ضرباتها إلى أفغانستان؛ فمن المعروف أن نظام "طالبان" كان يلعب دور المضيف لأسامة بن لادن وشركائه، مقابل الحصول على تمويل ضخم. ولذلك، كانت أفغانستان أول دولة توضع تحت الاختبار: هل ستتخلى عن دعم تنظيم القاعدة، وتترك الولايات المتحدة تعتقل قياداته، أم ستواجه عواقب رفضها الامتثال لمطالب واشنطن؟[7] لقد اختارت قيادة طالبان رفض الخضوع للمطالب الأمريكية، وهي بذلك كانت تندرج تماماً وبشكل مباشر ضمن فئة "الطغاة"، حسب رأي واشنطن. وبذلك بدأت القوات العسكرية الأمريكية عمليات القصف في أوائل أكتوبر 2001 لتحقيق هدف استراتيجي هو تدمير "القاعدة" ونزع سلاح "طالبان".

شكلت أفغانستان، من أحد الجوانب، تحدياً كبيراً للخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين. فقد ضمت قوات القاعدة وطالبان، بصورة أساسية، مشاة مسلحين بأسلحة خفيفة يعملون بشكل مستقل عن البنية التحتية الاستراتيجية التي يستطيع سلاح الجو قصفها بسهولة، كما كان بإمكانهم التفرق والاختفاء بسهولة في مواجهة الهجمات الجوية المباشرة. وبرغم ذلك، اعتُبرت واشنطن محظوظة بوجود حليف محلي لها هو التحالف الشمالي (مجموعة من جماعات أفغانية متباينة، اتحدت في منتصف التسعينيات من القرن العشرين لمحاربة "طالبان") الذي كان بإمكانه، وبدعم من القوات العسكرية الأمريكية، أن يقدم خدمات قيِّمة. وقد شنت قوات التحالف الشمالي هجمات أرضية لإرغام قوات العدو على أن تركز قواتها رداً على ذلك. فحالما تتركز قوات العدو، ستغدو عرضة بشكل كبير للهجمات الجوية، وبالتالي يمكن تدميرها بسهولة أكبر. وبهذه الكيفية، ستصبح قوات

التحالف الشمالي قادرة على التقدم وتهديد مناطق جديدة. ولكن العناصر الأكفأ تدريباً من مقاتلي القاعدة وطالبان أثبتت قدرتها على استخدام تقنيات إخفاء فاعلة، من أجل حماية نفسها من الهجمات الجوية.[8] وعلى الرغم من ذلك، فإن ضرورة الدفاع عن مداخل المدن الأفغانية في مواجهة تقدم التحالف الشمالي قد فرضت حدوداً على مثل هذه التدابير المضادة. ولذلك، تكررت عملية "إطلاق النار والتقدم" إلى أن تم الاستيلاء على العاصمة كابول في منتصف نوفمبر؛ الأمر الذي أسفر عن تراجع طالبان إلى مسقط الرأس الروحي للنظام، مدينة قندهار. وفي أوائل ديسمبر، أصبحت قندهار ذاتها تتعرض لضغوط متزايدة، فما كان من الملا محمد عمر، قائد طالبان، إلا أن هجرها ولجأ إلى المناطق الجبلية، ولكن ليس قبل أن يعِد بتطويل أمد الحرب على شكل حركة تمرد. وفي آخر الأمر، تسلل بن لادن، من جانبه، عبر الحدود إلى باكستان المجاورة. واستمرت العمليات المصممة للقضاء على قوات القاعدة وطالبان التي كانت لاتزال موجودة في أفغانستان حتى مارس 2003، عندما أُعلن النصر.

وفي أثناء ذلك، أسفرت الحرب عن بعض التركيبات غير المحتملة من الوسائل التقنية، امتدت إلى ضربات باستخدام ذخائر دقيقة التوجيه، بغية تمهيد الطريق أمام هجمات برية هي الأكثر تقليدية. بيد أن هذه الصبغة المحلية نبعت من السعي لتحقيق أهداف استراتيجية تقليدية، ولو في ظل مجموعة من الظروف الاستثنائية. فقد هوجمت قوات العدو ودُمِّرت بأسرع ما يمكن بهدف نزع سلاح طالبان وتدمير القاعدة بأقل تكلفة ممكنة. وأثمرت استمالة قوات التحالف الشمالي للقتال إلى جانب القوات الأمريكية مزية إضافية، تمثلت بتقليص عدد القوات الأمريكية التي كان يجب نشرها في مجال بنادق كلاشينكوف العدو. وبحلول مارس 2003، لم تكن أعداد القتلى في صفوف القوات الأمريكية قد وصلت بعد إلى العشرات.

ومع ذلك، وفور انقضاء هذه المرحلة الأولية للحرب، برز تحدٍّ جديد أكثر استعصاءً. فقد انصبّ تركيز واشنطن حتى ذلك الوقت على تحقيق أهدافها الاستراتيجية على حساب القلق المفرط بشأن القضايا السياسية الأطول أجلاً. أضف إلى ذلك التردد الواضح إزاء السماح للقوات الأمريكية بالانخراط في مهمات إعادة الإعمار اللاحقة، فقد كان يُتوقَّع منها العودة إلى الوطن بأقصى سرعة ممكنة فور انتهاء المرحلة الرئيسة من الحرب. ومع هذا، سرعان ما اتضح عملياً أن وجود القوات في مسرح العمليات سيكون أساسياً لفترة غير محددة في المستقبل. وفي ديسمبر 2001، شُكِّلت قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) المفوضة من الأمم المتحدة، لتُسنَد إليها مهمة توفير الأمن للمؤسسات السياسية الوليدة في كابول، وهي التي أُنشئت بغرض دفع أفغانستان نحو مستقبل ديمقراطي. ولكن، سرعان ما أصبح هناك إدراك بأنه يتعين على (إيساف) القيام بما هو أكثر من توفير الحماية لكابول، وأن تفويضها يجب أن يمتد بالفعل ليغطي نطاقاً أوسع بكثير، وأن على الولايات المتحدة توفير أعداد كبيرة جداً من القوات الإضافية التي كانت هناك حاجة إليها. إلا أن المشكلة كانت تكمن في أن الملا محمد عمر قد وعد بحركة تمرد بدأ الإحساس بها فعلاً في عام 2003. وأصبح مقاتلو "طالبان" حينئذ، بعد أن زال عن كاهلهم عبء ضرورة الدفاع عن أرضهم، قادرين على تبني مزيج من تقنيات الإرهاب وحرب العصابات الأكثر ملاءمة لقدراتهم العسكرية التقليدية المحدودة، بهدف إطالة أمد الحرب في أفغانستان. ومن خلال الانتشار على مسافات متباعدة وتجنب الاتصال إلا في أفضل الظروف الملائمة، تمكن مقاتلو طالبان من التخفيف من حدة الآثار التي خلَّفتها نيران خصمهم المتفوقة؛ فقد كانوا يتركزون لشن هجمات على أهداف عسكرية أو مدنية، بوجود عنصر المفاجأة لصالحهم، ويختفون من جديد قبل توجيه ضربة انتقامية قاسية إليهم. وفي واقع الأمر، كان من المحتمل أن تصيب أية ضربات كهذه أفغاناً أبرياء أو متمردين على السواء، وهي نتيجة شديدة الضرر بالغرض من وجود (إيساف). ولذلك، فإن التمرد قد جعل جهود إعادة الإعمار أكثر صعوبة وتكلفة مع مرور الوقت، كما أضعف الإيمان الشعبي بقدرة الحكومة الجديدة على تحقيق الأمن والازدهار في أفغانستان. وبتراجع الدعم الشعبي للحكومة، أضحى من الصعوبة بمكان على القوات الأمنية الأفغانية وتلك التابعة

لحلفائها في (إيساف) العمل بصورة فاعلة؛ وهو ما سهّل على حركات التمرد تصعيد نشاطاتها. وعلى المدى الطويل، كان المشهد ائتلافاً دولياً يتكبد خسائر بشرية بأعداد متزايدة في ظل سعيه لإنقاذ الوضع الآخذ في التدهور، قبل أن يقرر أخيراً الحد من خسائره وترك الحكومة الأفغانية تواجه مصيرها. ولذا، كان على الولايات المتحدة مضاعفة جهودها لهزيمة التمرد قبل أن يصبح تهديداً أشد خطراً. لكن بينما كان تحقيق هذا لايزال ممكناً، كانت واشنطن قد وجهت أنظارها سلفاً صوب أهداف أخرى، وسحبت قواتها من أفغانستان بغية فتح جبهة جديدة في حربها على الإرهاب.

العراق من جديد

بحلول عام 2001، كانت العراق شوكة في خاصرة واشنطن منذ عقد من الزمان. فقد تلقت قوات صدام المسلحة ضربات عنيفة متكررة أجبرتها على الخضوع عام 1991، وبذلك لم تعد تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي. وفي المقابل، ظل المستبد العراقي في مزاج عدواني، وأدى رفضه التعاون التام مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى ارتياب عديدين في وجود برنامج نووي خفي يسمح له في المحصلة بإثارة أشكال جديدة من المشكلات في الخارج. أضف إلى ذلك أنه بات يُنظر إلى مشكلة العراق من زاوية مختلفة جداً في واشنطن، مباشرة بعد هجمات عام 2001 على الولايات المتحدة؛ فاحتمال أن تقوم القاعدة بتزويد صدام بالبعد الاستراتيجي الذي يحتاجه للهجوم على الولايات المتحدة، عبر الاضطلاع بدور منظومة إيصال الأسلحة النووية العراقية، قد أُخذ بالفعل على محمل الجد. ولذا، كانت إدارة الرئيس بوش تعيد تقييم موقفها بشأن صدام، وتضع خططاً لإطاحته من السلطة، حتى وهي تغزو أفغانستان. وبإطاحة صدام، كما كان معتقَداً، لن يتم فقط القضاء على تهديد جديد في مهده، ولكن أيضاً تعزيز الرسالة التي تقول بأن الحرب على الإرهاب ليست مجرد مسألة رد فعل. وفي هذا إشارة مهمة إلى أن الولايات المتحدة لن تكتفي بعمل انتقامي عقب هجمات تُشَن عليها، بل إنها ملتزمة باتباع سياسة القضاء على التهديدات. وكانت الخلاصة أن على صدام أن يرحل.

تطلبت إزاحة صدام عن سدة الحكم إرسال القوات الأمريكية إلى العراق لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بنزع سلاح نظامه. فإذا كان بالإمكان تحديد مكانه بدقة في هذه الأثناء، فإن القيام بعملية ناجحة تستهدفه مباشرة قد تغني عن الدخول في اشتباكات تقليدية مع القوات المسلحة. ومع ذلك، انصبَّ تركيز التخطيط العسكري على تدمير وسائل المقاومة العراقية. ولم يلق هذا التركيز على الهدف الاستراتيجي المتمثل بنزع سلاح صدام معارضة تُذكَر في واشنطن، فقد قُبِل على أنه نتيجة ضرورية تسبق الانهيار المبكر للمقاومة العراقية المنظمة. وقد تدخلت الاعتبارات السياسية لتشكيل طابع الحرب فيما يتعلق بحجم القوة المخصصة للجنرال تومي فرانكس من أجل تحقيق هدفه. وكان دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي، قد عقد العزم على التأكد من تخصيص الموارد الضرورية فقط للعملية؛ الأمر الذي عكس، في جزء منه، إيمانه بقدرة التقنيات العسكرية الأمريكية المتفوقة على تحقيق النتائج من دون الحاجة إلى تخصيص أعداد هائلة من القوات.[9] كما كان يعتقد أن قادته لايزالون أصحاب نظرة تقليدية أكثر من اللازم، ولا يرغبون في جني الثمار المرتبطة ببرنامج "تحوُّل القوة" الذي كان ينادي به. أضف إلى ذلك أن آراء الجيش بشأن مستويات القوات تضمنت مهمات فترة ما بعد الحرب، وهو أمر كان يراه رامسفيلد غير ضروري. فقد كان يعتقد أن تأسيس دولة عراقية جديدة متعاطفة مع المصالح الأمريكية أمر سيتكفل به العراقيون الممتنّون أنفسهم. ولذلك، فإنه يمكن، من وجهة نظر وزير الدفاع الشهير بثقته بنفسه، إدارة المشروع برمته بنجاح من خلال قوات متواضعة نسبياً، يجب عليها أن تتوقع مغادرة العراق فور إطاحة صدام. ووفقاً لحسابات فرانكس، كان يُفترض أن يصل عدد القوات الأمريكية في الميدان إلى ربع مليون جندي بحلول وقت هزيمة العراق، وأنه لن يكون ضرورياً إرسال جميع هؤلاء فعلياً إلى مسرح العمليات إن انهارت المقاومة بصورة سريعة، وأنه سيتم تقليص أعداد القوات الموجودة سلفاً بصورة سريعة تبعاً لذلك.[10] وقد كان ثمة قدر معين من المخاوف العسكرية إزاء مسألة أعداد القوات، غير أن رامسفيلد مضى قدماً في تنفيذ ما كان يراه. وفي المقابل، أثبت العدو أنه أكثر عناداً مما كان متوقَّعاً.

بدأت عملية "حرية العراق" في 20 مارس 2003. وفي غضون ثلاثة أسابيع فقط، شُتِّت العناصر النظامية من القوات العراقية المسلحة أو دُمِّرت. ودخلت القوات الأمريكية بغداد بينما كان صدام طريداً. ولذلك، فإن إيمان رامسفيلد بقدرة التقنيات العسكرية المتفوقة على تحقيق نتائج بتكاليف منخفضة كان مبرراً في بعض جوانبه. فقد جرى تدمير المناطق التي كانت تتركز فيها القوات العراقية النظامية والأسلحة الثقيلة في معظمها مباشرة أينما وُجدت. أما في جوانب أخرى، فإن المراحل الأولية للحرب لم تسر تماماً على النحو السلس الأكثر تفاؤلاً الذي توقَّعه. فبينما تحركت القوات الأمريكية شمالاً من الكويت، واجهت عدواً أكثر إشكالية يتمثل بمجموعات الفدائيين شبه العسكرية التي اقتفت آثار القوات الأمريكية. ولم يكن لهؤلاء الفدائيين أن يأملوا تحقيق النصر في قتال متلاحم؛ ذلك أنهم مدربون تدريباً متواضعاً ومجهزون بأسلحة خفيفة فقط، ولكنهم أثبتوا أنهم أكثر فاعلية في مواجهة أهداف أكثر ضعفاً؛ مثل القوات المكلفة بتقديم اللوجستيات التي تساعد الوحدات القتالية الأمريكية. ومع تقدم هذه الوحدات القتالية باتجاه الشمال، وجدت صعوبة متزايدة في التعامل مع التهديد الذي يهدد خطوطها الخلفية، وأدركت أنه لابد من تحويل قدر أكبر من القدرات العسكرية لحماية خطوط الإمداد الممتدة، من تلك الهجمات.

في المحصلة، لم يتمكن الفدائيون من منع وصول القوات الأمريكية إلى بغداد، وأُرغِم صدام على الاختباء. لكن عملياتهم "غير النظامية" أنبأت بالحال البائسة التي آلت إليها الأوضاع مستقبلاً. وقد ثبت أن افتراض المحافظين الجدد بأن العراق من دون صدام سيتحول سريعاً إلى الرأسمالية الديمقراطية هو افتراض خاطئ للأسف؛ فحتى لو استوعب الشعب العراقي المؤسسات الديمقراطية بسرعة، فإنه لاتزال مجموعات شبه عسكرية عنيدة في الدولة كافية لضمان نشوء حركة تمرد تمارس العنف بما يكفي لعرقلة جهود بناء دولة جديدة. وقد تحركت القوات الأمريكية للتصدي لهذا الاضطراب المتزايد، ولكن دونما نجاح يُذكَر. فعلى الرغم من أن أعدادها كانت تكفي لإسقاط الدولة العراقية، فإنها لم تكن كافية لتوفير مصدر أمن بديل للشعب العراقي المحاصر. وعلى الرغم من

توقعات فرانكس، فقد بلغ عدد القوات الأمريكية في مسرح العمليات 150 ألف جندي فقط في مايو 2003، وقُلِّص هذا العدد في الأشهر التالية.[11] وفي هذا، ثبت أن انزعاج الجيش بشأن أعداد القوات أكثر صحة مقارنة بالتفاؤل الذي ساور رامسفيلد؛ لأن النتيجة كانت خلق فراغ في القوة أدى إلى مضاعفة الفرص أمام أصحاب المصالح للتأكد من أن تأسيس دولة جديدة برعاية واشنطن لن ينجح. وقد عزز الصراع الطائفي بين السنة والشيعة، الذي أبقاه صدام تحت السيطرة سابقاً، التمرد البعثي الأساسي، بينما طبقت "القاعدة" أساليبها التي تتسم بوحشيّتها لتأجيج نيران الوضع المهدَّد بالتحول إلى حرب أهلية، ولرفع تكاليف وجود القوات الأمريكية في العراق إلى أقصى حد ممكن. وبعبارة أخرى، تنطبق على العراق ما بعد صدام أفكار هوبز* أكثر من أفكار روسو. وبينما اتسمت أعمال العنف بالتأكيد بـ "الوحشية والبشاعة"، فإنه لم تكن ثمة بوادر على "قصر" أمدها.

كانت أعداد القوات الأمريكية أقل مما يلزم للتعامل مع الوضع المتدهور باطراد، فضلاً عن أنها لم تلق تدريباً كافياً لأداء المهمة. وبناءً عليه، فمن غير المستغرب أبداً أن ردود فعلها الأولية كانت، في أحسن الأحوال، فاعلة بصورة هامشية، أما في أسوئها، فقد نزعت إلى زيادة حدة المشكلات التي واجهتها. وسعت القوات الأمريكية - المنتمية إلى المدرسة القائلة بأن أفضل استخدام للقوة هو الذي يهدف إلى نزع سلاح الخصم بأقصى سرعة ممكنة - إلى تفعيل هذا النهج الأساسي، وإن على نطاق أضيق، في بغداد وغيرها من المناطق الحضرية. ولهذا الغرض، كانت القوات تتقدم فجأة لتشن هجوماً مباغتاً على معسكرات محصنة، بهدف توجيه ضربات سريعة إلى أهداف محددة، ثم تنسحب بسرعة في محاولة للحد من تعرضها لأعمال انتقامية. وبهذه الكيفية، كان الغرض هو القضاء على المتمردين والإبقاء على الإصابات في صفوف القوات الأمريكية عند أدنى حد لها. ولكن، بينما قد تكون استراتيجية شن الغارات منطقية في بيئة عملياتية أكثر تقليدية، فإنها أثبتت

---

* توماس هوبز (1588-1679): فيلسوف وقانوني ومؤرخ إنجليزي من رواد نظرية العقد الاجتماعي، كان يعتقد على العكس من جان جاك روسو، بأن الناس مجبولون على الأنانية والصراع. (المحرر)

أنها غير كافية في سياق التمرد في المناطق الحضـرية. وتكمن المـشكلة الأساسـية في غيـاب المعلومات حول من يكون العدو بالضبط، وأين يمكن إيجاده. وما زاد مـن حـدة المـشكلة الحاجة إلى العمل بين سكان الحضـر الذين كان يحتمل دائماً وجودهم بأعداد كبيرة في أثناء أي اشتباك. وفي ظل هذه الظروف، فإنه حتى أكثر الأسلحة دقـة تـصبح محـدودة القيمـة، بينما يسفر اسـتخدامها بالتأكيـد عـن وقـوع إصـابات بـين المـدنيين. واعتقـدت القـوات الأمريكية بسذاجة أن الأفراد العراقيين العاديين سـيتقبلون وقـوع مثـل هـذه الإصـابات بوصفها خطوة ضـرورية، وإن كانت مؤلمة، في طريق تحقيق حرياتهم الديمقراطية.[12] لكن الحال لم تكن كذلك، بل على العكس، فالتأثير الذي أحدثته القوات هو نفور الـشعب مـن محرريه المحتملين، وزيادة التعاطف والدعم الشعبي للجماعات المختلفة التي أعلنـت عـن نيتها طردهم من العراق. وهذا بدوره، جعل من السهل على المتمردين العمل عـلى مـرأىً ومسمع من خصومهم الذين يتزايد حصارهم. وباختصار، وجـدت القـوات الأمريكيـة نفسها تعمل تحت وطأة قدر من الاحتكاك أكبر بكثير مما عانتـه المعارضـة. ولكنهـا، عـلى الرغم من ذلك، واصلت العمل على نحو زاد من حدة المشكلات التي كانت تواجههـا في هذا الصدد. ونتيجة لذلك، وجدت القوات الأمريكية نفسها تفقد الدعم الشعبي سـريعاً، وتتكبد خسائر في الأرواح.

"حرب محورها الثقافة"

أثبتت المشكلات التـي بـرزت في أفغانـستان والعـراق أن لهـا دوراً محوريـاً في إثـارة انتقادات متزايدة بشأن الإيمان الخالص فيما يبدو بالأسلوب العسكري الذي ترتكـز عليـه عملية التحول. وفي مقالة مؤثرة حول هذه القضية، ذهب الجنرال المتقاعد روبـرت إتـش. سكيلز إلى أن البراعة الفنية التي تتمتع بها القوات الأمريكية المسلحة حفزت بـذل جهـود تصحيحية مبتكرة من جانب خصومها، وأن هذه بدورها تطلبت استجابة "ثقافية" مختلفة جداً من جانب الولايات المتحدة. ووفقاً لسكيلز، قام هؤلاء الخصوم:

بالتبني والتكييف لأسلوب حرب يسعى إلى موازنة التفوق الفني الأمريكي بأسلوب مقابل يعتمد على الخديعة والحيلة والإرهاب، ممزوجاً بالصبر والاستعداد للموت. ويسمح هذا النهج للضعيف بالتغلب على القوي، وقد أثبت فاعليته في التصدي للجيوش الغربية... ولكن، لاتزال القوات العسكرية متشبثة بالافتراض القائل بأن أفضل طريقة للفوز في الحرب هي من خلال التمتع بمزايا تقنية هائلة. وتم تفسير التحوُّل، على وجه الحصر، على أنه تحدٍّ تقني. ولقد أنفقنا إلى الآن المليارات لتحسين الدقة، وزيادة السرعة، وتقوية وسائل الاتصال. وقد يكون من الأفضل إنفاق بعض تلك الأموال من أجل تحسين نمط تفكير قواتنا العسكرية ودراستها، بغية إيجاد تحوُّل موازٍ قائم على المعرفة والوعي الثقافي.[13]

أثبتت الفكرة الأساسية المتمثلة بأنه يجب على القوات الأمريكية استيعاب المجتمعات التي وجدت نفسها تعمل داخلها، على نحو غير متوقع، أنها مؤثرة بالفعل. وشغل مفهوم الثقافة الذي عُرِّف على أنه ذلك الشيء الذي «يضفي معنىً على الأشخاص داخل المجتمع» - وهو تعريف قيد البحث - موقعاً مركزياً في عقيدة مكافحة التمرد الجديدة التي كانت قيد التطوير آنذاك.[14] وقد جسَّدت النسخة الأمريكية الجديدة، التي كانت إلى حد كبير نسخة مكررة من عقيدة مكافحة التمرد الغربية التي يرجع تاريخها إلى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، النقطة الأساسية المتمثلة بأن التحدي التقني الكامن في تدمير قوات التمرد يعد تحدياً تافهاً بالمقارنة مع التحدي المختلف جداً، المرتبط بتحديد هوية المتمردين، وأمكنة وجودهم في المقام الأول. ولهذه الغاية، كان لابد من الإقرار بأن نُظُم عصر المعلومات التي قد تتوقع القوات الأمريكية استخدامها بصورة روتينية، بهدف التحقُّق من أمكنة وجود الأهداف التقليدية كالدبابات والطائرات، كانت بلا فائدة تُذكَر في البيئة العملياتية الجديدة. فقد تطلبت معرفة ما يدور في الميدان في قلب العاصمة بغداد نهجاً مختلفاً جداً يمكن وصفه بصورة أفضل بأنه تمرين في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية "الإنسانية". وبعبارة أخرى، ينطوي هذا النهج على التحدث مع السكان المحليين من أجل التحقق مما يجري تنفيذه؛ فالسكان المحليون هم الذين يشكلون، إلى حد بعيد، أفضل مصدر للمعلومات

الاستخبارية في هذا الشأن. ولذا، فهم يحملون مفتاح التخلص من عبء الاحتكاك الثقيل الذي عملت تحت وطأته القوات الأمريكية حتى الآن. وينطوي ذلك على كسب ثقة السكان المحليين بوصفها خطوة تمهيدية، وكان ذلك يشمل في حينه إبداء الاستعداد لتوفير الحماية لهم بوسائل عدة، ليس أقلها العمل بينهم على نحو أكثر استدامة مما سبق. كان ثمة إقرار بأن ذلك سيعرِّض الجنود لمخاطر إضافية على المدى القصير بزيادة تعريضهم لعمليات العدو. في المقابل، كان من الواضح أن النهج السابق المتمثل بالانقضاض المفاجئ، قبل إطلاق النار أولاً وطرح الأسئلة لاحقاً، ليس مستداماً على المدى الأطول. ولذا، فإن ثمة اعتقاداً أن المخاطر المقبولة على المدى القصير ستعود بفوائد أعظم تتمثل بمعلومات استخبارية يُعتمَد عليها في شن هجمات لاحقة.[15]

ومع ذلك، فإن المعلومات الاستخباراتية الأولية من النوع الذي يتم تجميعه بصورة روتينية في حملات مكافحة التمرد لن تكون ذات فائدة تُذكر ما لم توضع ضمن سياق ذي معنى؛ أي "ثقافة". ولهذا السبب، فإنني أُوْلي قدراً كبيراً من التركيز على المبادرة التي أصطلح على تسميتها بـ "نظام التضاريس الإنسانية". وتتمثل الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه المبادرة بتوفير وسيلة لرسم خريطة "التضاريس" الثقافية التي وجدت القوات الأمريكية نفسها تعمل داخلها.[16] وفي واقع الأمر، فإن المبادرة تمثل مرادفاً من القرن الحادي والعشرين للوكالة البريطانية الرسمية لرسم الخرائط؛ لأنه بينما تعكس وكالة رسم الخرائط حقيقة أن البيئة الرئيسة التي تدور فيها حروب القرن التاسع عشر هي الجغرافيا الفيزيائية التي تناور فوقها قوات الجيش، فإن "نظام التضاريس الإنسانية" يعكس حقيقة أن الحروب المعاصرة تدور رحاها "بين الناس"؛ وهو الأمر الذي يجعل القدرة على رسم خريطة الجغرافيا الاجتماعية أمراً مرغوباً فيه بشدة.[17] وعلى الرغم من أن النظام لم يُصمَّم على وجه التحديد لتوفير معلومات استهدافية، فإن الهدف منه (من بين أمور أخرى كثيرة) تسليط الضوء على التكاليف والفوائد المحتملة الناتجة عن استعمال القوة في أي موقف؛ وهذا ما جعله أداة من المحتمل أن تكون عالية القيمة لقوات مكافحة

التمرد الذين يواجهون بصورة روتينية مواقف لاتخاذ قرارات صعبة كهذه. ووفقاً للجنرال ديفيد بيترايوس، الذي تعلَّم من تجربته الشخصية في العمل في العراق، يتعين على قوات كهذه أن تأخذ في الاعتبار دائماً أن النشاط الذي تفكر في القيام به سيعمل على «القضاء على الأشرار أو زيادة أعدادهم، بحسب الطريقة التي يُنفَّذ بها».[18] ولذا، كلما ازداد فهم المرء للجغرافيا السياسية للأحياء المحلية، زادت قدرته على الحكم على ما إذا كان تصعيد العمليات العسكرية سوف يقود إلى مكاسب أو يتسبب في تكاليف أكثر فيما يتعلق بالهدف السياسي العام.

اسأل أولاً وأطلق النار لاحقاً

برزت فلسفة طرح الأسئلة أولاً وإطلاق النار لاحقاً (إن لم يكن الامتناع عن إطلاق النار) للمواجهة في العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة المعنية بمكافحة التمرد. وقد جاء تطويرها نتيجة إسهام الجنرال ديفيد بيترايوس، الذي كان قائداً للفرقة 101 المحمولة جواً، ونفَّذ حملة ناجحة لمكافحة التمرد في شمال العراق خلال فترة "زيادة" القوات الأمريكية التي شكلت تحولاً رئيساً في عملية تحول القوة. وقد لاقى هذا التحوُّل العام نحو مكافحة التمرد استحساناً واسعاً، فقد ساعد على وقف تراجع حظوظ القوات الأمريكية في العراق وقاد إلى استقرار الموقف هناك.

في الواقع، هناك دليل جيد يشير إلى أن هذا التغير في فرص القوات الأمريكية يُعزى إلى التطورات المحلية على الأرض بقدر ما يُعزى إلى الجهود التي قامت بها القوات الأمريكية. بحلول عام 2006، بدا واضحاً أن الميليشيات الشيعية تمتلك اليد العليا في الصراع مع خصومها السُّنة، ومن ثم وجد السنة الفرصة مناسبة للتحالف مع القوات الأمريكية المتزايد عددها، وساهم في ذلك أيضاً العقيدة الجديدة التي تركز الآن على حماية السكان المدنيين من الهجمات. وقاد هذا بدوره إلى توازن بين المليشيات السنية والشيعية، ضمنه الوجود الأمريكي. بحلول هذا الوقت أيضاً، ساهمت الأساليب الوحشية

والعشوائية التي استخدمها تنظيم القاعدة في إضعاف الدعم السنّي لنشاطات التنظيم. وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت المعلومات التي يمتلكها السكان السنّة المحليون حول نشطاء القاعدة، متاحة للقوات الأمريكية، بما مكنها من توجيه ضربات مباشرة ضد أفراد التنظيم على نحو أكثر فاعلية مما مضى.[19] ومع ذلك كله، كان واضحاً أن التركيز على حماية السكان العراقيين من الهجمات هو الأمر المطلوب بالضبط للاستفادة من الموقف المتغير على الأرض، وفي الوقت ذاته ظهرت فاعلية قيمة امتلاك المعلومات المحلية في أغراض عمليات الاستهداف من خلال تراجع تنظيم القاعدة أمام القوات الأمريكية. وهكذا، يبدو أن التفاعل المفيد قد نتج عن التغيرات في الظروف المحلية، وكذلك في العقيدة العسكرية الأمريكية. في وقت كتابة هذا الكتاب، هناك حالة من الاستقرار الحذر في العراق، وإن كانت تتخلله حالات عنف مقلقة. وقد أُجريت مؤخراً انتخابات وطنية من دون أن يتم التصويت فيها على أساس طائفي.

عودة إلى أفغانستان

مع أن الظروف في المناطق الحضرية في العراق تختلف بشكل واضح في جوانب كثيرة عن المناطق الريفية في أفغانستان، فإن النقطة الأساسية هي أن قوات (إيساف) تخوض حرباً بين السكان الأفغان. يضاف إلى ذلك أن الوضع الأمني المتدهور بشكل مطّرد في أفغانستان قد نُسب إلى فشل قواتها في العمل وفق مبادئ مكافحة التمرد التي ساعدت على تحسين الموقف في العراق. عقب تولي الجنرال ستانلي ماكّريستال منصب قائد قوات (إيساف) في عام 2009 بفترة قصيرة، أجرى تقييمه الخاص للتحديات التي تواجهه هو وقواته. وخلص إلى أنه لاتزال هناك فرصة لكسب الحرب، ولكن لا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال إجراء تغيير جوهري في الاستراتيجية. ومن ثم، رأى أن (إيساف) ركّزت أكثر مما يجب على الهدف الاستراتيجي المتمثل في تدمير قوات المتمردين؛ عبر اللجوء لاستخدام

القوة الجوية بشكل متكرر، وأن هذا قد أضـر بها. والدافع وراء هذا النهج وما نجم بسببه من مشكلات هو ذاته ما واجهته القوات الأمريكية في العراق:

> انشغالنا بحماية قواتنا جعلنا نعمل بطريقة تُبعدنا مادياً ونفسياً عن النـاس الـذين نـسعى لحمايتهم. يضاف إلى ذلـك أننـا نجـازف بـالتعرض لهزيمـة اسـتراتيجية بـسبب الـسعي لتحقيق مكاسب تكتيكية تودي بأرواح المدنيين، أو تسبب أضـراراً جانبية لا داعـي لهـا. لا يمكن للمتمردين أن يهزمونا عسكرياً، ولكن يمكننا أن نهزم أنفسنا.

وأكد ماكِّريستال أن المخرج من هذه الإشكالية يكمن في إعادة تركيـز الجهـود بعيـداً عن مهمة مهاجمة المتمردين، وباتجاه حماية السكان الأفغان، والاهتمام باحتياجاتهم بوساطة – ومن خلال – حكومتهم الجديدة. ورأى أن من شأن القيام بذلك تـشجيع النـاس عـلى المشاركة، ودعم الحكومة، والتعاون في هزيمة حركة طالبان. وأدرك ماكِّريستال أن استمالة الأفغان وإشـراكهم بهذه الطريقة ينطويان على العمل في «مشهد اجتماعي معقـد» يتطلـب فهماً أعمق وأدق بكثير مما مضـى.

إن فهم هذه البيئة المعقـدة عمليـة صـعبة، ولاسـيما للأجانـب، ولكـي تـنجح هـذه الاستراتيجية، يجب على قادة (إيساف) أن يضاعفوا جهودهم لفهم الديناميات الاجتماعية والسياسية لكل مناطق الدولة، ويتخذوا الخطوات التي تلبي احتياجات السكان.[20]

ويبدو أن ماكِّريستال كان محقاً في كل هذا. فأي أمل في تحقيق نتيجة سياسية مقبولة في أفغانستان (يمكن تلخيصها في وجود حكومة راغبـة وقـادرة عـلى حرمـان القاعـدة مـن استغلال الدولة على أنها ملاذ آمن) لن يكمن في التـدمير الـشامل لحركـة "طالبـان" عـبر استخدام القوة النيرانية العالية الدقة. أكيد أن القـوات المـسلحة سـيكون لهـا دور تلعبـه، ولكن بدلاً من أن تشكِّل الجهد الرئيس، ينبغي أن يكون دورهـا صـغيراً ومحـدداً. بعبـارة أخرى، يجب استخدام القوة بطريقة تعكس السياق السياسـي، وتسهم في تـشكيله، بـدلاً من تجاهله بالمرة، مثلما كانت الأفكار الاستراتيجية التي تدعم مبادرة تحـول القـوة عرضـة

لفعل ذلك. وحتى وقت إعداد هذا الكتاب، لم تتضح بعد إمكانية تحقيق ذلك، رغم وجود بعض المؤشرات التي تبعث على الأمل في هذا الشأن.

مؤخراً، أظهرت حملة (إيساف) الهجومية في جنوب أفغانستان - عملية "مشترك" - وعياً قوياً بالمشكلات المصاحبة لاستخدام القوة في سياق مكافحة التمرد. وفي تحوُّل واضح عن الممارسة التقليدية، أُعلن عن العملية مسبقاً، وجرت التضحية بعنصر المفاجأة الذي يلعب دوراً قيماً في السياقات الاستراتيجية. وكان هناك هدفان من هذا: الأول، منح المدنيين الأفغان فرصة مغادرة المنطقة حتى لا يصابوا بسبب الهجوم. ثانياً، وفّر التحذير المسبق لعناصر طالبان، التي ربما يمكن إدماجها في شكل من أشكال التسوية السياسية مع الحكومة الأفغانية حافزاً للتفاوض. وكان هناك اقتناع بأن المكاسب السياسية المحتملة من هذه الترتيبات ستفوق المخاطر العسكرية المصاحبة التي تتيح لطالبان تعزيز دفاعاتها. وعلى النسق نفسه، عمدت (إيساف) إلى تقليص اعتمادها على القوة الجوية والأسلحة الأخرى التي قد تحدث مستويات لا داعي لها من الأضرار الجانبية. أحد الابتكارات المهمة الأخرى جاء في شكل التزام واضح بالبقاء بين الأفغان الذين حُرروا من سيطرة طالبان، بهدف حمايتهم وحماية الإنشاءات التي كان مقرراً البدء بها في أعقاب الحملة الهجومية مباشرة. وهذا أصبح ممكناً في ظل حقيقة أن عدداً كبيراً من قوات الأمن الأفغانية باتت جاهزة للانتشار وتولي مهمات قتالية وأمنية.[21]

الأسلوب والوقت

مرة أخرى، يُظهر مسار حرب العراق وأفغانستان أن الأسلوب العسكري لا يستطيع توفير بديل أكيد من الفهم الواضح للسياق السياسي المتوقَّع أن تعمل فيه القوات المسلحة. ولا شك في أن المراحل الأولى لكلٍّ من الصراعين قد شهدت تفوقاً للقوات الأمريكية في مواجهة المعارضة التي كانت غير جاهزة لخوض حرب مباشرة. وفي المقابل، فإن فشل واشنطن في تأمين تسوية سياسية مستقرة اعتماداً على نجاحاتها العسكرية المبكرة قدَّم لخصومها فرصة حيوية لتبني أساليب جديدة لإطالة أمد الصراع والمهاجمة من جديد، ملحقين بها

خسائر أكبر مما استطاعوا تحقيقه من قبل. واستلزم التحدي الذي يشكله الإرهاب والتمرد رداً مقابلاً من العسكرية الأمريكية، وهو ما جاء في شكل عقيدة جديدة لمكافحة التمرد يدعمها "نظام التضاريس الإنسانية" الذي يهدف إلى توفير حسابات أدق فيما يتعلق بالمكاسب والتكاليف المتعلقة باستخدام القوة في أي سياق اجتماعي- سياسي.

مع أن تنفيذ هذه الابتكارات استغرق وقتاً، فقد استمر ارتفاع عدد الضحايا خلال هذا الوقت، وبرزت تحديات جديدة. ولعل أكثر هذه التحديات إلحاحاً هو الاستخدام المتزايد للعبوات الناسفة المرتجلة من قبل العدو. وكما كانت تلك سمة بارزة للحرب في العراق، فإنها أصبحت السلاح المفضل لطالبان في أفغانستان حيث أثبتت إلى اليوم أنها أدوات على درجة عالية من الكفاءة في قتل قوات (إيساف). وعلى رغم أن هذه المتفجرات مرتجلة، فإنها "عالية التقنية" من حيث كونها ملائمة على نحو ملحوظ للهدف الذي خُصِّصت له. وقد صُمِّمت أنواع أساسية مختلفة لمهاجمة عدد من الأهداف، ومنها المركبات المدرعة. علاوة على ذلك، يحتوي عدد كبير منها على كميات قليلة جداً من المعدن (وأحياناً لا يوجد بها مطلقاً)، بما يجعل اكتشافها صعباً. وبالتالي، وبرغم إنشاء منظمة تبلغ ميزانيتها مليارات الدولارات للتعامل مع تهديدات العبوات الناسفة المرتجلة، لم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية بعد في مواجهة هذا التحدي. في عام 2009، تسببت العبوات الناسفة المرتجلة في نحو 75٪ من الخسائر البشرية التي تكبدتها قوات (إيساف).[22] وفي الواقع، وفي هذا الجانب من الحرب على وجه التحديد، يبدو أن حركة طالبان تتمتع بتفوق فني واضح على خصومها. هذا لا يعني أن العبوات الناسفة المرتجلة هي تحدٍّ لا يمكن التغلب عليه من حيث المبدأ، ولكن من المنطقي التساؤل عما إذا كان يمكن التغلب عليه بسرعة كافية للإبقاء على ضحايا قوات (إيساف) في حدود مقبولة سياسياً. نظراً للفشل الأولي في حرمان خصوم الولايات المتحدة من الوقت اللازم للتعامل مع أسلوبها العسكري المتفوق، فقد اكتشفت الآن أنها تواجَه في اللعبة التي تجيدها. يرجع السبب في هذا الوضع إلى حقيقة أن واشنطن لم تفهم طبيعة القوى السياسية التي ستتشكل نتيجة لغزو العراق وأفغانستان.

الخاتمة

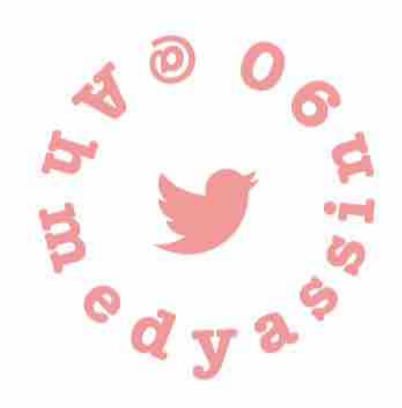
بناءً على ما سبق، بات يُنظر إلى العراق وأفغانستان في ذلك الوقت على أنهما "الجبهتان" الرئيستان للحرب على الإرهاب. بيد أن المشكلة في الواقع أوسع نطاقاً. ذلك أن التأثيرات الإسلاموية لا تقتصر بأي حال على تلك المناطق التي اختار الغرب تركيز قوته العسكرية عليها. وترك مثل هذه التأثيرات من دون ردع وكبح من شأنه أن يجعلها تتسع حجماً ونطاقاً، مُهددة الحلفاء والمصالح في الشرق الأوسط ومناطق أخرى، إلى جانب أمن الغرب ذاته. ومن ثم، مهما يحدث في أفغانستان، هناك حاجة إلى نوع من التدخل العالمي من أجل منع تطور التهديدات في أمكنة أخرى. من ناحية أخرى، لم تعد هناك شهية لهذا النوع من المغامرات في تغيير أنظمة الحكم التي أغرت إدارة الرئيس بوش الابن. وقد أصبحت سياسات الآخرين أكثر تعقيداً وأبعد من التوقُّع من وجهة النظر التي أراد أن يقبلها المحافظون الجدد، واتضح أيضاً أن أي قدر من التفوق الفني العسكري لا يستطيع علاج هذا الاكتشاف المحبط. وإذ ورثت إدارة أوباما تركة كارثية من الغطرسة السياسية والفنية من إدارة بوش، فقد وجدت نفسها في مواجهة التحدي الأبدي المصاحب لصنع القرار الاستراتيجي: الحاجة إلى تحقيق توازن أكثر واقعية بين مخاطر اتخاذ تدابير غير كافية لصد التهديدات الناشئة، ومخاطر اتخاذ تدابير مبالغ فيها؛ أي القيام بمبادرات تهييجية ومُكلفة تؤدي في النهاية إلى خلق مشكلات أكثر مما تحل.

من الواضح أن الأسلوب الفني العسكري المتقدم سيكون له دور مهم في أي استراتيجية تهدف إلى الإبحار بين هذين النقيضين: ترك التهديدات من دون رادع، والانخراط في مزيد من مغامرات تغيير أنظمة الحكم. وفي هذا، يمثل إبعاد الأسلحة، وربما توظيفها بمصاحبة قوات خاصة، إحدى الاحتمالات الممكنة. توضح العمليات في أفغانستان/ باكستان أن القدرة على مهاجمة المنظمات الإرهابية وقتل عناصرها الرئيسة وتدمير ممتلكاتها من شأنها أن تربك عملياتها وتجعلها في موقف أضعف. وبالمقابل، سوف

تكون هناك قيود شديدة مفروضة على مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على شن حرب تنطوي على عمليات قصف طويل المدى على امتداد هذه الحدود. ويجب توقُّع أن أي خصم يتم تهديده بهذه الطريقة سوف يُدخل، عاجلاً أم آجلاً، تدابير فنية مضادة لمواجهة ذلك. والأهم من ذلك هو أنه من المستحيل تقريباً إيجاد مثل هذه الأهداف من دون اللجوء إلى الاستعانة بالمعرفة المحلية، وفي الوقت ذاته فإن القيام بعمليات قصف تكهنية من المرجح أن يحدث أضراراً جانبية قد يستغلها العدو لصالحه. هذا يعني أن أي عمليات ستتطلب تعاوناً من قبل الدول التي تحدث في نطاقها. وفي غياب مثل هذا التعاون، ستكون تلك العمليات غير فعالة، بل وربما تؤتي نتائج عكسية.

وإذا كان التعاون من هذا النوع شرطاً مسبقاً لأي عمل عسكري فعال، فمن المرجح أن تصاحبه شروط سياسية أيضاً. ولا شك في أن ذهنية «من ليس معنا فهو ضدنا» التي تبنتها إدارة بوش لن تجدي نفعاً في ظل الطبيعة السياسية البالغة التعقيد لمناطق مثل الشرق الأوسط، حيث يعتمد كثير من الأمور على تفادي الاختيارات الصارخة من هذا النوع. وهذا بدوره سوف يتطلب تقييماً دقيقاً للسياقات السياسية المحلية: "التضاريس الإنسانية"، يتم فيه تحديد الدول المتعاونة، ومساحة المناورة التي تتمتع بها لتمرير الأجندات الغربية بينما تساور شعوبها شكوك عميقة بشأنها. ولا تمكن صياغة أهداف استراتيجية سليمة في هذا السياق إلا من خلال فهم الحدود التي يؤدي استخدام القوة بعدها إلى نتائج سياسية عكسية. وستكون النتيجة بالتأكيد هي التخلي عن الأعمال الطموحة من قبيل الضربات "الجراحية" من النوع المتصوَّر من قبل أشد المناصرين حماسة لمبادرة تحوُّل القوة، لصالح جهود أكثر تواضعاً، تهدف إلى إدارة التهديدات على المدى الطويل. في هذا الشأن، سوف يحتاج البعد العسكري للحرب على الإرهاب إلى اكتساب طابع أكثر محدودية وحمائية، حتى تتمكن التطورات الأخرى في مجال القوة "الناعمة" (التي تتجاوز مجال اهتماماتنا الحالية) من إحداث مزيد من التأثير وإنهاء تهديد الإرهاب الإسلامي على نحو أكثر حسماً.

بشكل أساسي، لا يختلف التحدي المصاحب لاستخدام القوة في الحرب على الإرهاب اليوم عن ذلك الذي واجهته القوى الاستراتيجية الأخرى في الماضي. فلايزال التحدي يكمن في تحقيق توازن سليم بين التفريط والإفراط في الفعل. لذا فإن النجاح في ذلك يستدعي إعمال حسن التقدير، وكلما كان تقديرنا للأمور مستنداً إلى فهم دقيق لخصومنا، كان أسلم. ومع أن كثيراً منا يرغب في اختزال الحرب إلى محض ممارسة فنية من ذلك النوع الذي يصب في صالح نقاط قوة الغرب، فإنها تظل، أولاً وأخيراً، استمراراً للسياسة. ولذلك فإننا نعرّض أنفسنا لأخطار محيقة إذ نرفض رسالة كلاوزفيتس الخالدة.


@Ahmedyassin90

الهوامش

المقدمة

1. فيما يتعلق بالعراق، يبدو أن عبارة "تغيير النظام" هي نوع مـن التـسمية الخاطئـة لمـا حـدث، إذ رُكِّـز الاهتمام ببساطة على إسقاط نظام قائم، دونما اهتمام مماثل باستبدال نظام آخر به في المقابل.

2. انظر:

Hans Morgenthau, "We Are Deluding Ourselves in Vietnam," *New York Times Magazine* (18 April 1965).

3. لمناقشة أفضل بشأن العقبات المتعددة للاستراتيجية الفعالة، انظر:

Richard K. Betts, "Is Strategy an Illusion?," *International Security* 25 (2000): 5–50.

4. انظر:

Peter Paret, "Introduction," in Peter Paret (ed.), *The Makers of Modern Strategy: from Machiavelli to the Nuclear Age*, (Oxford: Clarendon, 1986), 3.

5. انظر:

Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conict* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960), 86.

6. البديل هو قصف عقابي لمجموعة مختارة من الأهداف غير العسكرية المفهـوم أنهـا قيِّمـة بالنـسبة إلى العدو، ولكن هذا لن يؤثر في قدرته على الاستمرار في خوض الحرب بحد ذاته.

7. للاطلاع على الملامح الرئيسة لرأيه في هذه النقطة، انظر:

Carl von Clausewitz, *On War*, trans. Colonel J.J. Graham (New York: Barnes & Noble, 2004), 1–19.

8. للاطلاع على مناقشة مختلفة ولكنها متصلة بموضوع صعوبة الاستراتيجية، انظر:

Colin Gray, "Why Strategy Is Dicult," *Joint Force Quarterly* 22 (1999): 6–12.

9. .Clausewitz, op. cit., 649

10. انظر:

Isaiah Berlin, *The Sense of Reality: Studies in Ideas and their History*, ed. Henry Hardy (London: Chatto & Windus, 1996), 46 .

11. Clausewitz, op. cit., 129.

12. Gray, op. cit., 10.

13. منهجي يشبه منهج كوينسي رايت الذي يرى أن أسلوب الحرب يهتم بالأدوات (الأسلحة والتنظيم) التي تُشن بها الحرب، وباستخدام هذه الأدوات (العمليات والسياسات) لتحقيق الهدف من الحرب. انظر:
Quincy Wright, *A Study of War* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 2nd edn 1965), 291–2.

14. وفقاً للمصطلحات المستخدمة في هذا الكتاب، يُعد نص جوميني هو الأسلوب العسكري الذي نتحدث عنه، انظر:
Baron Henri de Jomini, *Précis de l'Art de la Guerre* (Paris: n.p., 1838).

15. انظر:
Clausewitz, op. cit., 1–19 with additional comments on 52–62.

16. انظر:
Thomas C. Schelling, *Arms and Inuence* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1966), 19–20.

17. انظر:
Edward N. Luttwak, *Strategy: The Logic of War and Peace* (Cambridge, Mass.: Belknap, 1987), 27–31.

18. Clausewitz, op. cit., 1, 128.

الفصل الأول

1. انظر:
Charles Ingrao, "Paul W. Schroeder's Balance of Power: Stability or Anarchy?," *International History Review* 16 (1994): 686–7.

2. انظر:
Christopher Du y, *The Military Experience in the Age of Reason* (London: Routledge & Keegan Paul, 1987), 11.

3. انظر:
Marshal Maurice de Saxe, "My Reveries upon the Art of War," in Brig. Gen. Thomas R. Phillips (trans. and ed.), *Roots of Strategy: A Collection of Military Classics* (Mechanicsburg, Pa.: Stackpole, 1985), 298–9.

4. انظر:

Frederick the Great, *Instructions for his Generals*, trans. Brigadier General Thomas R. Phillips (Harrisburg, Pa.: Military Service Publishing Company, 1944), 95.

5. انظر:

Colonel J.F.C. Fuller, *The Foundations of the Science of War* (London: Hutchinson, 1926), 19.

6. انظر:

Emmanuel Joseph Sieyès, *Qu'est-ce que le Tiers État?* (Paris: Champs Flammarion, 1988), 127 with original emphasis.

7. انظر:

Edmund Burke, *The Writings and Speeches of Edmund Burke, Vol. IX: The Revolutionary War, 1794–1797*, ed. R.B. McDowall (Oxford: Clarendon, 1991), 267, 290 with original emphasis.

8. انظر:

R.R. Palmer, "Frederick the Great, Guibert, Bülow: From Dynastic to National War," in Peter Paret (ed.), op. cit., 100, n. 15.

وربما تقلل مقارنة كهذه من شأن الدور التحويلي الذي لعبته الثورة الفرنسية في طابع الاستراتيجية، في ضوء أن فريدريك نفسه خاض عدداً كبيراً من المعارك بمقاييس عصره.

9. انظر:

David A. Bell, *The First Total War: Napoleon's Europe and the Birth of Modern Warfare* (London: Bloomsbury, 2007), 135–6.

10. انظر:

Lazare Carnot, "Système générale des operations militaries de la campagne prochaine," in E. Charavay (ed.), *Correspondence générale de Carnot, Vol. IV: novembre 1793 – mars 1795* (Paris: Imprimerie Nationale, 1907), 283.

11. انظر:

Gunther Rothenburg, *The Art of Warfare in the Age of Napoleon* (London: Batsford, 1977), 36.

12. .Jomini, op. cit., 201–2

13. الواقع أنه كان معرضاً للهزيمة في مارينجو، ولم ينقذه سوى تدخل الجنرال لويس ديزيه في الوقت المناسب. ولكن ديزيه نفسه قُتل في أثناء المعركة، وهذا ما أعطى بونابرت فرصة لسرقة المجد كله.

14. انظر:

M. de Bourrienne, *Memoirs of Napoleon Bonapart*, vol. I (London: Richard Bentley, 1836), 118.

15. انظر:

Cited in Jean Tulard, *Napoleon: The Myth of the Saviour*, trans.Teresa Waugh (London: Weidenfeld Nicolson, 1984), 307.

16. انظر:

David Gates, *The Spanish Ulcer: A History of the Peninsular War* (London: George Allen & Unwin, 1986), 468–9.

17. أعيد إنتاج كتاب مينار بعنوان:

Carte Figurative des pertes successives en hommes de l'Armée Francaise dans la campagne de Russie 1812–1813

في كتاب:

Edward R.Tufte, *The Visual Display of Quantitative Information* (Cheshire, Conn.: Graphics Press, 2nd edn, 2001), 41.

18. Jomini, op. cit., 58.

19. انظر:

Charles J. Esdaile, *The Wars of Napoleon* (London: Longman, 1995), 29.

الفصل الثاني

1. انظر:

Otto Pflanze, *Bismarck and the Development of Germany: The Period of Unication, 1815–1871* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), 10–11.

2. انظر:

Otto von Bismarck, *The Love Letters of Bismarck: Being Letters to His Fiancée and Wife, 1846–1889, Authorized by Prince Herbert von Bismarck and Translated from the German under the Supervision of Charlton T. Lewis* (New York: Harper Brothers, 1901), 410.

ويبدو أن زوجة بسمارك كان مطلعة جيداً على شؤون الدولة البروسية، رغم أنها حُرمت للأسف من تنورة القرينول الفرنسية التي كانت ترغب فيها (انظر ص: 378).

3. انظر:

Helmuth von Moltke, *Moltke on the Art of War: Selected Writings*, trans. and ed. Daniel J. Hughes and Harry Bell (Novato, Calif.: Presidio, 1993), 127.

4. في حالة فرنسا، شمل ذلك الوقت المطلوب لإنشاء المصنع الجديد رغم أن بعض الطلبيات أتت من الخارج: انظر:

William H. McNeill, *The Pursuit of Power: Technology, Armed Force, and Society since A.D. 1000* (Oxford: Blackwell, 1983), 235–6.

5. Clausewitz, op. cit., 2.

6. Moltke, *Art of War*, 36, 44–5, 176.

7. Ibid., 219.

8. انظر:

Helmuth von Moltke, *Moltke's Military Correspondence 1870–71*, ed. Spencer Wilkinson (Aldershot: Gregg Revivals, 1991), 28.

9. Moltke, *Art of War*, 46.

10. مقتبس من:

Pflanze, *Bismarck and the Development of Germany*, 458, n. 1.

11. انظر:

Otto Prince von Bismarck, *Bismarck: The Man and the Statesman*, trans. A. J. Butler (London: Smith, Elder & Co., 1898), 105.

12. Ibid., 106.

13. Ibid., 41.

14. Ibid., 107–8.

15. مقتبس من:

George Eliot Buckle (in succession to W.F. Monypenny), *The Life of Benjamin Disraeli, Earl of Beaconseld, Volume V: 1868–1876* (London: John Murray, 1920), 133.

16. انظر:

Helmuth von Moltke, *Essays, Speeches, and Memoirs of Field-Marshal Count Helmuth von Moltke*,Volume II, trans. Charles Flint McClumpha, Major C. Barter and Mary Herms (New York: Harper & Brothers, 1893), 127.

17. انظر:

Colonel G.F.R. Henderson, *The Science of War: A Collection of Essays and Lectures 1892–1903*, ed. Captain Neill Malcolm (London: Longmans, Green & Co., 1905), 9.

18. انظر:

Moltke, *Essays, Speeches, and Memoirs of Field-Marshal Count Helmuth von Moltke*, 137.

19. انظر:

Gerhard Ritter, *The Schlieffen Plan: Critique of a Myth*, trans. Andrew and Eva Wilson (London: Oswald Wolf, 1958), 17–21.

20. انظر:

Munroe Smith, "Military Strategy Versus Diplomacy in Bismarck's Time and Afterward," *Political Science Quarterly* 30 (1915): 69.

21. خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، اعتبر القيصر ألكسندر أن فيلهلم ليس أكثر من صبي أسيئت تربيته، ومن ثم نأى بنفسه عنه. من جانبه نظر فيلهلم إلى نيكولاس، ابن الإسكندر، على أنه لا يستحق سوى «أن يعيش في منزل ريفي ويزرع اللفت». ولكن أقل ما يمكن أن يُقال عن نيكولاس الثاني، أنه رضخ في نهاية المطاف، بناءً على مشورة الوزراء في حكومته فيما يتعلق بمسألة العلاقات مع ألمانيا: انظر:

Barbara Tuchman, *The Guns of August* (New York: Macmillan, 1962), 22–4.

22. انظر:

Hajo Holborn, "Moltke and Schlieffen: The Prussian-German School," in Edward Meade Earle (ed), *Makers of Modern Strategy: Military Thought from Machiavelli to Hitler* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1943), 190.

23. انظر:

Prince von Bülow, *Memoirs, Vol. II: 1903–1909*, trans. F.A.Voigt (London: Putnam, 1931), 73.

وتعني الاعتبارت الاستراتيجية في هذا السياق الاعتبارات العسكرية–الفنية.

24. يكاد يكون من المؤكد أن بولوف سرد الأحداث بطريقة تعيد تجميل نفسه في أفضل صورة ممكنة. ومع ذلك، حدث ثمة اجتماع بين فيلهلم وليوبولد، وإذا كان بولوف اختار تمثيل الإمبراطور بصورة تبعث على القلق، فذلك لأنه كان يعرف أن روايته للأحداث ستكون معقولة لهؤلاء الذين يعرفون تصرفات فيلهلم. لمزيد من مناقشة بولوف وما يتصل بها من مسائل، انظر:

Ritter, op. cit., 78–96; L.C.F.Turner, "The Signi cance of the Schlieffen Plan," in Paul Kennedy (ed.), *The War Plans of the Great Powers, 1880–1914* (London: George Allen & Unwin, 1979), 205–7.

25. انظر:

Alfred von Schlieffen, *Alfred von Schlieffen's Military Writings*, trans. and ed. Robert T. Foley (London: Frank Cass, 2003), 198–9.

26. انظر:

Gunther E. Rothenburg, "Moltke, Schlieffen, and the Doctrine of Strategic Envelopment," in Peter Paret (ed.), op. cit., 314.

27. Ritter, op. cit., 66.

28. انظر:

Alistair Horne, *The Price of Glory: Verdun 1916* (London: Macmillan, 1962), 24.

29. انظر:

André Corvisier (ed.), *A Dictionary of Military History*, trans. Chris Turner, rev. John Childs (Oxford: Basil Blackwell, 1994), 470.

30. Holborn, op. cit., 204.

31. Isaiah Berlin, op. cit., 49.

32. انظر:

Michael Howard, The Franco-Prussian War (London: Rupert Hart-Davis, 1961), 454.

الفصل الثالث

1. انظر:

I.S. Bloch, *Is War Now Impossible? Being an Abridgement of the War of the Future in its Technical, Economic and Political Relations* (Aldershot: Gregg Revivals, in association with the Department of War Studies King's College London, 1991), xi, xli.

2. انظر:

Beatrice Heuser, Reading Clausewitz (London: Pimlico, 2002), 119; Geneeral Ludendorff, *The Nation at War*, trans. A.S. Rappoport (London: Hutchinson, n.d. [1936]).

3. على الرغم من أنه في هذه الحالة الأخيرة لم يفعل شيئاً سوى تنفيذ خطة كانت موضوعة مسبقاً من إعداد الكولونيل ماكس هوفمان.

4. Ludendorff, op. cit., 23-4.

5. انظر:

Hans Speier, "Ludendorff: The German Concept of Total War," in Edward Meade Earle (ed.), op. cit., 308.

6. انظر:

Liddell Hart, *Europe in Arms* (London: Faber & Faber, 1937), 221.

7. انظر:

"Pacifism and the War: A Controversy. By D.S. Savage, George Woodcock, Alex Comfort, George Orwell," *Partisan Review* 9 (1942), 414 with original emphasis.

8. ربما كان من شأن سافيج، مع ذلك، افتراض أن المصير الأخير كان أقل الضررين. للاطلاع على فلسفته والتضحيات التي قام بها للالتزام بهذه الفلسفة، انظر:

"Testament of a Conscientious Objector," in Clifford Simmons (ed.), *The Objectors* (Isle of Man: Anthony Gibbs & Phillips, n.d. [1965]), 82–122.

9. انظر:

Colonel J.F.C. Fuller, *The Reformation of War* (London: Hutchinson, 1923); Captain B.H. Liddell Hart, *Paris, or the Future of War* (London: Kegan, Paul, Trench, Trubner, 1925); Giulio Douhet, *Command of the Air*, trans. Dino Ferrari (London: Faber & Faber, 1943); General De Gaulle, *The Army of the Future* (London: Hutchinson, n.d. [1941]); Major-General Heinz Guderian, *Achtung-Panzer! The Development of Armoured Forces, their Tactics and Operational Potential*, trans. Christopher Duffy (London: Arms & Armour Press, 1992).

10. انظر:

Colonel J.F.C. Fuller, *On Future Warfare* (London: Sifton Praed, 1928), 153.

11. Ludendorff, op. cit., 94–5.

12. انظر:

Victor Wallace Germains, *The 'Mechanization' of War* (London: Sifton Praed, 1927), 117, 127–8, 183.

13. Guderian, op. cit., 205–6.

14. للاطلاع على أحد الأمثلة الجيدة للسرعة التي أُعدت بها ردود مناسبة للأسلوب العسكري الألماني، والتي وصفها توم وينترنجهام في مقدمته (ص 13) بأنها تُعتبر كتاباً تدريسياً في الحرب الحديثة، انظر:

F.O. Miksche, *Blitzkrieg* (London: Faber & Faber, 1941).

15. انظر:

Major-General J.F.C. Fuller: *Lectures on F.S.R. III (Operations Between Mecha¬nized Forces)* (London: Sifton Praed, 1932), esp. 129–33; *Towards Armageddon: The Defence Problem and its Solution* (London: Lovat Dickson, 1937), 239.

16. انظر:

Liddell Hart, *The Defence of Britain* (London: Faber & Faber, 1939), 120–1.

17. .Ibid., 107

18. .Ibid., 121, 124

19. Ibid., 8-206. ومع ذلك لم يكن خط ماجينو يهدف من الناحية العملية إلى أن يكون بديلاً من العمليات الهجومية الرئيسة. بدلاً من ذلك، كان هدفه تجنب الإعدادات الطويلة للحرب خلال وقت السلم، من خلال توفير تحصينات دفاعية يمكن لفرنسا أن تحتشد خلفها حال تعرضها لهجوم. وكان متوقعاً أن تنتقل القوات الفرنسية-البريطانية إلى الهجوم بمجرد أن تصبح مستعدة تماماً.

20. انظر:

Liddell Hart, *When Britain Goes to War: Adaptability and Mobility* (London: Faber & Faber, 1935), 49–50, 55–6.

21. .Liddell Hart, *Europe in Arms*, 212

22. في أعقاب أزمة ميونيخ عام 1938، قلق تشامبرلين عندما علم من الاستخبارات البريطانية أن هتلر أشار إليه بأنه "إمعة"، وسخر من اعتياده على حمل مظلة. ربما كانت تلك مبالغة من قبل مخبر في الاستخبارات البريطانية، ومع ذلك، كانت الصورة الناتجة عند هتلر أكثر دقة من التي امتلكها تشامبرلين. انظر:

Christopher Andrew, *The Defence of the Realm: The Authorized History of MI5* (London: Penguin, 2010), 205–6, 909 n. 98.

23. انظر:

George Orwell, *The Collected Essays, Journalism and Letters of George Orwell, Volume II: My Country Right or Left, 1940–1943,* ed. Sonia Orwell and Ian Angus (London: Secker & Warburg, 1968), 13–14, 248.

24. عند إدراج الطائرات التي لم تهاجم أهدافها، تنخفض نسبة الوصول إلى مسافة خمسة أميال لواحدة فقط من بين كل خمس طائرات: انظر:

Charles Webster and Noble Frankland, *The Strategic Air Oensive Against Germany 1939– 1945, Volume IV: Annexes and Appendices* (London: HMSO, 1961), 205.

25. انظر:

Albert Speer, *Inside the Third Reich: Memoirs by Albert Speer*, trans. Richard and Clara Winston (London: Weidenfeld & Nicolson, 1970), 284.

26. .Webster and Frankland, op. cit., 155, 194.

27. انظر:

Richard Simpkin, in association with John Erickson, *Deep Battle: The Brainchild of Marshall Tukhachevskii* (London: Brassey's, 1987).

28. مقتبس من:

John Erickson, *The Road to Stalingrad: Stalin's War with Germany*, Volume 1 (London: Weidenfeld & Nicolson, 1975), 5.

29. انظر:

B.H. Liddell Hart, *The Revolution in Warfare* (London: Faber & Faber, 1946), 85–9, with original emphasis.

الفصل الرابع

1. انظر:

Franklin D. Roosevelt, "Annual Message to Congress on the State of the Union," 6 January 1941, retrieved from John T. Woolley and Gerhard Peters, *The American Presidency Project* [online], Santa Barabara, Calif., http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=16092, accessed April 2010.

2. انظر:

General George C. Marshall, *The Winning of the War in Europe and the Pacific: Biennial Report of the Chief of StaI of the United States Army 1943 to 1945, to the Secretary of War* (New York: Simon & Schuster, 1945), 117.

3. انظر:

Alexis de Tocqeville, *De la démocratie en Amérique* (Paris: Garnier-Flammarion, 1981), 329.

4. لو أن الأمور حُسمت عبر اشتباك واحد، لبلغ العدد الإجمالي للضحايا نحو 3575، كلفة إصابات الجولة الضاربة الأولية للحرب التي أطلق عليها "اندفاعة الثور" (1861) First Bull Run انظر:

James M. McPherson, *Battle Cry of Freedom: The American Civil War* (Oxford: Oxford University Press, 1988), 347.

5. وذلك على الرغم من أن هندرسون فضل تفسير الأمور على أساس "الغريزة العنصرية"، وليس الفلسفة السياسية، انظر: .Henderson, op. cit., 129

6. انظر:

John J. Pershing, *My Experiences in the World War* (London: Hodder & Stoughton, 1931), 23–4, 142–4.

7. ولم يحصل الجيش كذلك على عدد كبير من أكثر الرجال ذكاء، إذ كانوا يُكلَّفون بمهمات فنية في القوات الجوية، انظر:

Alan R. Millet, "The United States Armed Forces in the Second World War," in Allen R. Millet and Williamson Murray (eds.), *Military Effectiveness, Volume III: The Second World War* (Boston, Mass.: Allen &Unwin, 1988), 60.

8. .Marshall, op. cit., 99, 101–2, 119

9. انظر:

William Mitchell, *Winged Defense: The Development and Possibilities of Modern Airpower – Economic and Military* (New York: G.P. Putnam's Sons, 1925); Alexander Seversky, *Victory through Air Power* (New York: Simon & Schuster, 1942).

10. انظر:

FM 17–100, *Armored Command Field Manual: The Armored Division* (Washington, DC: US Government Printing OG ce, 1944), 2.

11. في الغارة التي شُنَّت في 17 أغسطس، أُعلِن فقدان 36 طائرة من بين 230 طائرة، بنسبة فاقد بلغت 15.7٪. إضافة إلى ذلك فإن بعض الطائرات التي نجحت في العودة إلى القاعدة الجوية لم تطر مرة ثانية. انظر:

Martin Middlebrook, *The Schweinfurt-Regensburg Mission: American Raids on 17 August 1943* (London: Cassell, 2000), 280.

12. .Speer, op. cit., 285

13. .Marshall, op. cit., 107–8

14. هذا الرقم يشمل أسرى الحرب. انظر:

John Erickson, *The Road to Berlin: Stalin's War with Germany, Volume 2* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1983), ix.

15. انظر:

Richard Overy, *Russia's War* (London: Allen Lane The Penguin Press, 1998), 288.

16. Marshall, op. cit., 107.

17. انظر:

X [George Kennan], "The Sources of Soviet Conduct," *Foreign Affairs* 25 (1946–47): 575.

18. انظر:

NSC 20/1, "US Objectives with Respect to Russia," 18 August 1948, reprinted in Thomas H. Etzold and John Lewis Gaddis (eds.), *Containment: Documents on American Policy and Strategy, 1945–1950* (New York: Columbia University Press, 1978), 173–203. Clausewitz is cited on p. 174.

19. انظر:

NSC-68, "United States Objectives and Programs for National Security," 14 April 1950, reprinted in Etzold and Gaddis, Ibid., 385–442.

20. انظر:

United Nations General Assembly, A/1435, "The Problem of the Independence of Korea," 7 October 1950, 2.

21. انظر:

Reprinted in Douglas MacArthur, *Reminiscences* (London: Heinemann,1964), 387–8.

22. كتب ريدجوي لاحقاً روايته عن الحرب، التي يشير عنوانها الجانبي إلى فهمه الواضح للتحديات الجديدة المصاحبة لاستخدام القوة، انظر:

Matthew B. Ridgway, *The War in Korea: How We Met the Challenge, How All-Out Asian War Was Averted, Why MacArthur Was Dismissed, Why Today's War Objectives Must Be Limited* (London: Barrie & Rockliff, The Crescent Press, 1968).

23. انظر:

William W. Kaufmann, "Limited Warfare," in William W. Kaufmann (ed.), *Military Policy and National Security* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1956), 116–17.

24. انظر:

NSC 20/4, "US Objectives with Respect to the USSR to Counter Soviet Threats to US Security," 23 November 1948, reprinted in Etzold and Gaddis, op. cit., 209–10.

25. انظر:

Marshall, op. cit., 117–23; Aaron L. Freidberg, "Why Didn't the United States Become a Garrison State?," *International Security* 16 (1992): 125–8.

26. انظر:

Harold D. Lasswell, "Sino-Japanese Crisis: The Garrison State versus the Civilian State," *China Quarterly* (Shanghai) 2 (1937): 643.

27. انظر:

NSC-162/2, "A Report to the National Security Council by the Executive Secretary on Basic National Security Policy", 30 October 1953, 18.

28. انظر:

John Foster Dulles, "The Evolution of Foreign Policy," *Department of State Bulletin*, 25 January 1954: 107–8.

29. انظر:

William W. Kaufmann, "The Requirements of Deterrence", in Kaufmann (ed.), op. cit., 23.

30. انظر:

Henry A. Kissinger, *Nuclear Weapons and Foreign Policy* (New York: Harper & Brothers, for the Council on Foreign Relations, 1957), 87.

الفصل الخامس

1. انظر:

Bernard Brodie, *The Absolute Weapon: Atomic Power and World Order* (New York: Harcourt Brace, 1946), 76.

2. انظر:

Dwight D. Eisenhower, "The President's News Conference," 12 January 1955, retrieved from John T. Woolley and Gerhard Peters, *The American Presidency Project* [online], Santa Barabara, Calif., http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=10232, accessed May 2010.

3. أجرى أيزنهاور دراسة عن كلاوزفيتس في أثناء عمله في القوات المسلحة، ويبدو أن بعضاً من هذا الفكر قد ظل معه. انظر:

Christopher Bassford, *Clausewitz in English: The Reception of Clausewitz in Britain and America 1815–1945* (Oxford: Oxford University Press, 1994), 157–62.

4. انظر:

Albert Wohlstetter, "The Delicate Balance of Terror," Rand Report P-1472 (Santa Monica, Calif.: Rand, 1958); James E. King Jr, "Nuclear Plenty and Limited War," *Foreign Affairs* 35 (1957): 238–56.

5. يساعد هذا على فهم ولع أيزنهاور بالجولف: فبينما رأى كثيرون أن الجولف ليس أكثر من مظهر لكسل الرئيس، فإن سلسلة واسعة من المقابلات التي أُجريت مع أيزنهاور في وقت لاحق قادت وولتر كرونكايت إلى استنتاج أن الرئيس السابق كان يمتلك فهماً قوياً للقضايا التي واجهته خلال الفترة التي قضاها في منصبه. انظر:

Walter Cronkite, *A Reporter's Life* (New York: Knopf, 1996), 229, 236–7.

6. هذه هي الفرضية الأساسية لكامبل كريج. انظر:

Campbell Craig, *Destroying the Village: Eisenhower and Thermonuclear War* (New York: Columbia University Press, 1998).

7. حظيت أفكار ماكنامارا بشأن حيازة القوات المسلحة وتوظيفها بمعالجة مفصلة، انظر:

William W. Kaufmann, *The McNamara Strategy* (New York: Harper & Row, 1964); Alain C. Enthoven and Wayne K. Smith, *How Much is Enough? Shaping the Defense Program 1961–1969* (New York: Harper & Row, 1971).

8. انظر:

John Fitzgerald Kennedy, *The Strategy of Peace*, ed. Allan Nevins (New York: Harper and Brothers, 1960), 37–8, cited in Kaufman, *The McNamara Strategy*, 41.

9. انظر:

General Maxwell D. Taylor, *The Uncertain Trumpet* (New York: Harper, 1959), 6.

10. انظر:

William P. Mako, *U.S. Ground Forces and the Defense of Central Europe* (Washington, DC: Brookings, 1983), 17.

11. على النقيض من ذلك، كانت "القيمة المضادة" شفرة قصف المدن السوفيتية.

12. كانت القيادة الجوية الاستراتيجية فرع القوات الجوية الأمريكية المكلف بإيصال الأسلحة النووية لأهدافها بطائرات وصواريخ طويلة المدى.

13. لقيت قصة "راند" وعلاقتها باستراتيجية القوة المضادة معالجة حيوية من قبل فريد كابلان، انظر:

Fred Kaplan, *The Wizards of Armageddon* (New York: Simon & Schuster, 1983).

14. انظر:

Herman Kahn, *On Escalation: Metaphors and Scenarios* (London: Pall Mall Press, 1965).

15. انظر:

"Remarks by Secretary McNamara, NATO Ministerial Meeting, 5 May 1962, Restricted Session" (Top Secret), 2.

16. انظر:

Hans J. Morgenthau, "The Four Paradoxes of Nuclear Strategy," *The American Political Science Review* 58 (1964): 28.

17. انظر:

T.C. Schelling, "Controlled Response and Strategic Warfare," *Adelphi Paper 19* (London: IISS, 1965), 6.

18. انظر:

Colonel General P. Ivashutin, tr. Svetlana Savranskaya, "Strategic Operations of the Nuclear Forces," 28 August 1964, http://php.isn.ethz.ch/collections/colltopic.cfm?id=16248&lng=en, accessed May 2010.

19. انظر:

John F. Kennedy, "Radio and Television Report to the American People on the Soviet Arms Buildup in Cuba," 22 October 1962, retrieved from the John F. Kennedy Presidential Library and Museum, http://www.jfklibrary.org/Historical+Resources/Archives/Reference+Desk/Speeches/JFK/003POF03CubaCrisis10221962.htm, accessed May 2010.

20. كان هناك مسعى خاص لسحب الصواريخ الأمريكية من تركيا، بما يسهل الأمر للكرملين. وعلى أي حال، كان مخططاً مسبقاً أن تُستبدَل بها صواريخ بولاريس التي تطلَق من الغواصات.

21. Enthoven and Smith, op. cit., 207–8.

22. تم نشر ميرف MRV لأول مرة على صواريخ (منيتمان 3) Minuteman III، وكان بإمكانها حمل ثلاثة رؤوس حربية، تبلغ القوة الانفجارية لكل منها 170 ألف طن، إلى أهداف منفصلة. على النقيض من ذلك، كان صاروخ منيتمان Minuteman الأصلي يحمل رأساً حربياً واحداً ينتج قوة انفجارية تتجاوز مليون طن.

23. انظر:

Richard Nixon, "Third Annual Report to the Congress on Foreign Policy," 9 February 1972, retrieved from John T. Woolley and Gerhard Peters, *The American Presidency Project* [online], Santa Barabara, Calif., http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=3736&st=foreign&st1=policy, accessed May 2010.

24. انظر:

"National Security Decision Memorandum 242," 17 January 1974 (Top Secret/Sensitive), 2.

25. انظر:

Presidential Directive/ NSC-59, "Nuclear Weapons Employment Policy," 25 July 1980 (Secret with Top Secret attachment), unpaginated.

26. توجيهات التخطيط الدفاعي المسربة والتي اقتبس عنها ريتشارد هالوران. انظر:

Richard Halloran, "Pentagon Draws up First Strategy for Fighting a Long Nuclear War," *New York Times*, 30 May 1982.

27. أو ربما يكون روب جولدبيرج Rube Goldberg مناسباً بقدر أكثر لهذا السياق الخاص.

28. انظر:

NSDD 12, "Strategic Forces Modernization Program," 1 October 1981 (partial unclassifie version), 1–2.

29. انظر:

Bernard Brodie, "The Development of Nuclear Strategy," *ACIS Working Paper No. 11* (Los Angeles, Calif.: Center for Arms Control and International Security, 1978), 24.

30. .Schelling, *The Strategy of Coflnict*, op. cit., 187–203.

31. انظر:

Lawrence Freedman, *The Evolution of Nuclear Strategy*, (London: Macmillan in association with the International Institute for Strategic Studies, 2nd edn., 1989), 433.

الفصل السادس

1. كانت العبارات من قبيل "الضغط العسكري التدريجي" شائعة، انظر:

Gravel Edn, *Pentagon Papers: The Defense Department History of United States Decision-making on Vietnam, Volume III* (Boston, Mass.: Beacon Press, 1971–72), which can be retrieved via http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/pentagon/pent1.html, accessed June 2010.

2. هذه الرسالة تتكرر كثيراً، انظر:

Vo Nguyen Giap, *The Military Art of People's War: Selected Writings of Vo Nguyen Giap*, ed. Russell Slater (New York: Monthly Review Press, 1970).

3. بخصوص روايته المتفائلة بصفة عامة بشأن العمليات في فيتنام، انظر:

General W.C. Westmoreland, USA, Commander, U.S. Military Assistance Command, Vietnam *Report on Operations in South Vietnam January 1964 – June 1968* (Washington, DC: US Government Printing Oce, n.d. [1968]).

4. رغم أن والتر كرونكايت يرى أن دوره في القصة محل جدل، انظر:
Cronkite, op. cit., 258, 260–1.

5. انظر:
Robert E. Osgood, *Limited War Revisited* (Boulder, Col.: Westview Press, 1979), 44–5.

6. انظر:
Robert S. McNamara, with Brian VanDeMark, *In Retrospect: The Tragedy and Lessons of Vietnam* (New York: Times Books, 1995), 32, 322.

7. انظر:
General William C.Westmoreland, *A Soldier Reports* (New York: Double-day, 1976), 142–3.

8. هذا الشعور هو ما حقق في النهاية التعبير الرسمي فيما يطلق عليه "مذهب واينبرجر" التي رفضت على نحو واضح الاستخدام التدريجي للقوة، انظر:
"The Uses of Military Power," Remarks Prepared for Delivery by the Hon. Caspar W. Weinberger, Secretary of Defense, to the National Press Club, Washington, D.C., 28 November 1984, http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/military/force/weinberger.html, accessed June 2010.

9. هكذا هي الطريقة التي كان الجيش يرى بها الأمور، انظر:
FM 100–5, *Operations* (Washington, DC: Headquarters, Department of the Army, 1976), 1–1.

10. كانت دقة "الذخائر الموجهة بدقة" تنبع من قدرتها على الوصول إلى أهدافها بناءً على المعلومات التي يقدمها العملاء.

11. للاطلاع على مجموعة من المقالات حول هذه الأمور، انظر:
Georey Kemp, Robert L. Pfaltzgra, Jr & Uri Ra'anan, *The Other Arms Race: New Technologies and Non-Nuclear Conict* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1975).

12. لمناقشة هذه الأمور مع إشارة خاصة إلى الدبابات، انظر:
John Stone, *The Tank Debate: Armour and the Anglo-American Military Tradition* (Amsterdam: Harwood, 2000), 76–9.

13. من المراجع المهمة في هذا:
Edward N. Luttwak, "The Operational Level of War," *International Security* 5 (1980–81): 61–79.

14. انظر:
Ben Dankbaar, "Alternative Defense Policies and the Peace Movement," *Journal of Peace Research* 21 (1984): 145.

15. انظر:

FM 100–5, *Operations* (Washington, DC: Department of the Army, 1986), 1.

16. انظر:

Colin Powell, with Joseph E. Persico, *A Soldier's Way: An Autobiography* (London: Hutchinson, 1995), 509–10.

17. انظر:

Anne Leland and Mari-Jana 'M-J' Oboroceanu, "American War and Military Operations Casualties: Lists and Statistics," Congressional Research Service, 26 February 2010, 3, http://www.fas.org/sgp/crs/natsec/RL32492.pdf, accessed June 2010.

18. انظر:

George Bush, Remarks to the American Legislative Exchange Council, 1 March 1991, retrieved from John T. Woolley and Gerhard Peters, *The American Presidency Project* [online], Santa Barbara, Calif., http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=19351, accessed June 2010.

19. انظر:

General H. Norman Schwarzkopf, with Peter Petre, *It Doesn't Take a Hero* (New York: Bantam Press, 1992), 418.

20. انظر:

General Colin L. Powell, "U.S. Forces: Challenges Ahead," *Foreign Affairs* 71 (1992): 36–41.

21. لتحليل مهم في هذا، انظر:

Andrew F. Krepinevich, "The Military-Technical Revolution: A Preliminary Assessment," which was originally prepared for the Office of Net Assessment in 1992 (Washington, DC: Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2002).

22. انظر على سبيل المثال:

Admiral Bill Owens, with Ed Offley, *Lifting the Fog of War* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 2000).

23. .Ibid., 14

24. ثمة ملاحظة تحوطية في هذا الأمر في:

Lawrence Freedman, "The Revolution in Strategic Affairs," *Adelphi Paper 318* (Oxford: Oxford University Press for the International Institute of Strategic Studies, 1998).

25. انظر:

"At Least: Slow the Slaughter," *New York Times*, 4 October 1992; Colin L. Powell, "Why Generals Get Nervous," *New York Times*, 8 October 1992.

26. انظر:

General Michael C. Short, "Interview," http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/kosovo/interviews/short.html, pp. 1, 3–4, accessed June 2010.

27. انظر:

General Wesley K. Clark, *Waging Modern War: Bosnia, Kosovo and the Future of Combat* (Oxford: Public Affairs, 2001), 203.

28. انظر:

Lawrence Freedman, "Victims and Victors: Reections on the Kosovo War," *Review of International Studies* 26 (2000): 335–58.

29. .Ibid., 357–8

30. انظر:

"Kosovo/ Operation Allied Force After-Action Report," Report to Congress (unclassied), 31 January 2000, 10–12, http://www.dod.gov/ pubs/kaar02072000.pdf.

31. من أجل تحليل أكثر إقناعاً، انظر:

James Gow, *The Serbian Project and its Adversaries: A Strategy of War Crimes* (London: Hurst, 2003), 293–301.

32. .Clark, op. cit., 418–19

الفصل السابع

1. على الرغم من إمكانية وجود تفسيرات أخرى في هذه المسألة، انظر مثلاً:

John Stone, "Al Qaeda, Deterrence, and Weapons of Mass Destruction," *Studies in Conflict and Terrorism* 32 (2009): 763–75.

2. انظر:

Preface to President George W. Bush's introduction to *The National Security Strategy of the United States of America* (n.p.: September 2002), unpaginated.

3. انظر:

George W. Bush, "Address Before a Joint Session of the Congress on the United States Response to the Terrorist Attacks of September 2001," 20 September 2001,

retrieved from John T.Wooley and Gerhard Peters, *The American Presidency Project* [online], Santa Barbara, Calif., http://www.presi-dency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=64731&st=&st1=, accessed June 2010.

4. انظر:

Joint Vision 2020 (Washington DC: US Government Printing Office, 2000), 6.

5. انظر:

Military Transformation: A Strategic Approach (Washington, DC: Department of Defense, 2003), 23.

6. رغم أن كوندوليزا رايس ليست من المحافظين الجدد، فإن شيئاً من هذه النظرة الغائية قد لوحظ في التعليقات التي أدلت بها قبيل تعيينها مستشارة للأمن القومي لإدارة بوش في عام 2001. فقد زعمت أن «الولايات المتحدة وحلفاءها على الجانب الصحيح من التاريخ». وبالمثل، قالت: «مع تقدم التاريخ باتجاه الأسواق والديمقراطية، تُركت بعض الدول بجانب الطريق». انظر:

Condoleezza Rice, "Promoting the National Interest," *Foreign Affairs* 79 (2000): 46, 60.

7. طالب بوش علانية بأن تسلم حركة طالبان قيادات القاعدة في خطابه أمام الكونجرس في 20 سبتمبر 2001.

8. للتعرف على الملامح التكتيكية للمرحلة الأولى من الحرب، انظر:

Stephen Biddle, *Afghanistan and the Future of Warfare: Implications for Army and Defense Policy* (Carlisle, Pa.: Strategic Studies Institute, 2002).

9. انظر:

Max Boot, "The Struggle to Transform the Military," *Foreign Affairs* 84 (2005): 103–4.

10. انظر:

Michael Gordon and Bernard Trainor, *Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq* (London: Atlantic Books, 2006), 103.

11. كان هناك أيضاً 23 ألف جندي من قوات التحالف في العراق، انظر:

The Brookings Institution, *Iraq Index: Tracking Variables Relevant to Reconstruction and Security in Post-Saddam Iraq* (updated 19 November 2003), http://www.brookings.edu/fp/saban/iraq/index20031119.pdf, accessed June 2010.

12. تعتمد هذه الرواية الخاصة بالعمليات الأمريكية الأولى في العراق على نايجل فوستر، انظر:

Nigel Alwyn Foster, "Changing the Army for Counterinsurgency Operations," *Military Review* 85 (2005): 2–15.

13. يرى مونتجومري أن التحديات الراهنة، مثل التمرد في العـراق، سـوف تـزول بـسهولة أمـام المبادرات العسكرية التي تسترشد بفهم الوسط الثقافي الذي تُجرى فيه. انظر:
Major General Robert H. Scales, Jr, "Culture-Centric Warfare," *US Naval Institute Proceedings* (October 2004): 33. See also Montgomery McFate, "The Military Utility of Understanding Adversary Culture," *Joint Force Quarterly* 38 (2005): 42–8.

14. وردت كلمة "ثقافة" 81 مرة في هذا الدليل، انظر:
FM 3–24/ MCWP 3–33.5, *Counterinsurgency* (Washington, DC: Headquarters, Department of the Army, 2006), 3–6.

15. يشير المرجع السابق (ص 1–27) إلى أن الجهود المبالغ فيها لحماية القوات من الهجوم يمكـن أن تجعلهـم أكثر انكشافاً، ويعود هذا جزئياً إلى أن الحواجز التي يقيمونها تعوق جمـع المعلومـات الاسـتخبارية عـن الناس. «سيتحقق النجاح النهائي في هذه الخطة من خلال حمايـة الـسكان ولـيس حمايـة قـوة مكافحـة التمرد. وإذا ظلت القوات المسلحة في معسكراتها، فستفقد الاتصال بالناس». تُعد قضية حماية القـوات مفارقة بارزة لحرب مكافحة التمرد، مع أنه قد يبدو عدم وجود مفارقة حقيقية هنا.

16. انظر:
Captain Nathan Finney, *Human Terrain Handbook* (Fort Leavenworth, Kans.: Human Terrain System, 2008).

17. أستعير عبارة «الحرب بين الناس» من الجنرال السير روبرت سميث، انظر:
General Sir Rupert Smith, *The Utility of Force: The Art of War in the Modern Age* (London: Allen Lane, 2005), passim.

18. انظر:
Lieutenant General David H. Petraeus, "Learning Counterinsurgency: Observations from Soldiering in Iraq," *Military Review* 86 (2006): 48.

19. انظر:
"Stabilizing Iraq from the Bottom Up," Statement by Dr Stephen Biddle, Senior Fellow for Defense Policy, Council on Foreign Relations, Before the Committee on Foreign Relations, United States Senate, Second Session, 110th Congress, 2 April 2008, http://www.cfr.org/publication/15925/ stabilizing_iraq_from_the_bottom_up.html, accessed June 2010.

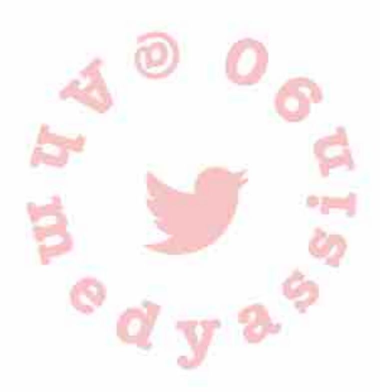
20. انظر:
Stanley A. McChrystal, "Commander's Initial Assessment," Unclassified (Kabul: Headquarters, International Security Assistance Force, 2009), 1–2, 2–4, 2–5.

21. انظر:

"Operation Moshtarak," ISAF Joint Command News Release, Kabul, 13 February 2010, http://www.isaf.nato.int/images/stories/File/2010– 02-CA-059-Backgrounder-Operation%20Moshtarak.pdf, accessed June 2010; Barry Kolodkin, 'Operation Moshtarak in Afghanistan is Under Way', 13 February 2010, http://usforeignpolicy.about.com/b/2010/02/ 13/467.htm, accessed June 2010.

22. انظر:

Tom Vanden Brook, "Casualties caused by IEDs in Afghanistan on the rise," *USA Today*, 3 April 2009, http://www.usatoday.com/news/ military/2009–04-02-IEDs_N.htm, accessed June 2010. For details on the activities of the Joint Improvised Explosive Device Defeat Organization (JIEDDO) see its annual report for FY 2008 at https://www.jieddo. dod.mil/content/docs/20090625_FULL_2008_Annual_Report_Unclassi ed_v4.pdf, accessed June 2010.



المصادر والمراجع

Andrew, Christopher. *The Defence of the Realm: The Authorized History of MI5*. London: Penguin, 2010

'At Least: Slow the Slaughter'. New York Times, 4 October 1992

Bassford, Christopher. *Clausewitz in English: The Reception of Clausewitz in Britain and America 1815–1945*. Oxford: Oxford University Press, 1994

Bell, David A. *The First Total War: Napoleon's Europe and the Birth of Modern Warfare*. London: Bloomsbury, 2007

Berlin, Isaiah, *The Sense of Reality: Studies in Ideas and their History*, ed. Henry Hardy (London: Chatto & Windus, 1996)

Betts, Richard K. 'Is Strategy an Illusion?' *International Security* 25 (2000): 5–50

Biddle, Stephen. *Afghanistan and the Future of Warfare: Implications for Army and Defense Policy*. Carlisle, Pa.: Strategic Studies Institute, 2002

—. 'Stabilizing Iraq from the Bottom Up', Statement by Dr Stephen Biddle, Senior Fellow for Defense Policy, Council on Foreign Relations, Before the Committee on Foreign Relations, United States Senate, Second Session, 110th Congress, 2 April 2008, http://www.cfr.org/publication/15925/stabilizing_iraq_from_the_bottom_up.html, accessed June 2010

Bismarck, Otto Prince von. *Bismarck: The Man and the Statesman*, trans. A.J. Butler. London: Smith, Elder & Co., 1898

—. *The Love Letters of Bismarck: Being Letters to His Fiancée and Wife, 1846–1889, Authorized by Prince Herbert von Bismarck and Translated from the German under the Supervision of Charlton T. Lewis*. New York: Harper Brothers, 1901

Bloch, I.S. *Is War Now Impossible? Being an Abridgement of the War of the Future in its Technical, Economic and Political Relations*. Aldershot: Gregg Revivals, in association with the Department of War Studies King's College London, 1991

Boot, Max. 'The Struggle to Transform the Military'. *Foreign Affairs* 84 (2005): 103–18

Bourrienne, M. de. *Memoirs of Napoleon Bonaparte, Vol I.* London: Richard Bentley, 1836

Brodie, Bernard. *The Absolute Weapon: Atomic Power and World Order*. New York: Harcourt Brace, 1946

—. 'The Development of Nuclear Strategy', *ACIS Working Paper No. 11*. Los Angeles, Calif.: Center for Arms Control and International Security, 1978

Brook, Tom Vanden. 'Casualties caused by IEDs in Afghanistan on the rise'. *USA Today*, 3 April 2009, http://www.usatoday.com/news/military/2009-04-02-IEDs_N.htm, accessed June 2010

The Brookings Institution. *Iraq Index: Tracking Variables Relevant to Reconstruction and Security in Post-Saddam Iraq* (updated 19 November 2003). http://www. brookings.edu/fp/saban/iraq/index20031119.pdf, accessed June 2010

Buckle, George Eliot (in succession to W.F. Monypenny) *The Life of Benjamin Disraeli, Earl of Beaconsfield, Volume V: 1868–1876*. London: John Murray, 1920

Bülow, Prince von, *Memoirs, Vol. II: 1903–1909*, trans. F.A. Voigt (London: Putnam, 1931)

Burke, Edmund. *The Writings and Speeches of Edmund Burke, Vol. IX: The Revolutionary War, 1794–1797*, ed. R.B. McDowall. Oxford: Clarendon, 1991

Bush, George. 'Remarks to the American Legislative Exchange Council, 1 March 1991', retrieved from John T. Woolley and Gerhard Peters, *The American Presidency Project* [online]. Santa Barbara, Calif., http://www.presidency. ucsb.edu/ws/?pid=19351, accessed June 2010

Bush, George W. 'Address Before a Joint Session of the Congress on the United States Response to the Terrorist Attacks of September 2001', 20 September 2001, retrieved from John T. Wooley and Gerhard Peters, *The American Presidency Project* [online]. Santa Barbara, Calif., http://www.presidency.ucsb.edu/ ws/index.php?pid=64731&st =&st1=, accessed June 2010

Carnot, Lazare. *Correspondence générale de Carnot, Vol. IV: novembre 1793 – mars 1795*, ed. E. Charavay. Paris: Imprimerie Nationale, 1907

Clark, General Wesley K. *Waging Modern War: Bosnia, Kosovo and the Future of Combat*. Oxford: Public Affairs, 2001

Clausewitz, Carl von. *On War*, trans. Colonel J. J. Graham (New York: Barnes & Noble, 2004)

Corvisier, André, ed. *A Dictionary of Military History*, trans. Chris Turner, rev. John Childs. Oxford: Basil Blackwell, 1994

Craig, Campbell. *Destroying the Village: Eisenhower and Thermonuclear War*. New York: Columbia University Press, 1998

Cronkite, Walter. *A Reporter's Life*. New York: Knopf, 1996

Dankbaar, Ben. 'Alternative Defense Policies and the Peace Movement'. *Journal of Peace Research* 21 (1984): 141–55

De Gaulle, General. *The Army of the Future*. London: Hutchinson, n.d. [1941]

Douhet, Giulio. *Command of the Air*, trans. Dino Ferrari. London: Faber & Faber, 1943

Duffy, Christopher. *The Military Experience in the Age of Reason*. London: Routledge & Keegan Paul, 1987

Dulles, John Foster. 'The Evolution of Foreign Policy'. *Department of State Bulletin*, 25 January 1954, 107–10

Earle, Edward Meade, ed. *Makers of Modern Strategy: Military Thought from Machiavelli to Hitler*. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1943

Eisenhower, Dwight D. 'The President's News Conference', 12 January 1955, retrieved from John T. Woolley and Gerhard Peters, *The American Presidency Project* [online], Santa Barabara, Calif., http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=10232, accessed June 2010

Enthoven, Alain C. and Wayne K. Smith. *How Much is Enough? Shaping the Defense Program 1961–1969*. New York: Harper & Row, 1971

Erickson, John. *The Road to Stalingrad: Stalin's War With Germany, Volume 1*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1975

—. *The Road to Berlin: Stalin's War with Germany, Volume 2*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1983

Esdaile, Charles J. *The Wars of Napoleon*. London: Longman, 1995

Etzold, Thomas H. and John Lewis Gaddis, eds. *Containment: Documents on American Policy and Strategy, 1945–1950*. New York: Columbia University Press, 1978

Finney, Captain Nathan. *Human Terrain Handbook*. Fort Leavenworth, Kans.: Human Terrain System, 2008

FM 3–24 / MCWP 3–33.5 *Counterinsurgency*. Washington, DC: Headquarters, Department of the Army, 2006

FM 17–100, *Armored Command Field Manual: The Armored Division*. Washington, DC: US Government Printing Office, 1944

FM 100–5 *Operations*. Washington, DC: Headquarters, Department of the Army, 1976

FM 100–5 *Operations*. Washington, DC: Department of the Army, 1986

Foster, Nigel Alwyn. 'Changing the Army for Counterinsurgency Operations'. *Military Review* 85 (2005): 2–15

Frederick the Great. *Instructions for his Generals*, trans. Brigadier General Thomas R. Phillips. Harrisburg, Penn.: Military Service Publishing Company, 1944

Freedman, Lawrence. *The Evolution of Nuclear Strategy*, 2nd edn. London: Macmillan in association with the International Institute for Strategic Studies, 1989

—. 'The Revolution in Strategic Affairs', *Adelphi Paper 318*. Oxford: Oxford University Press for the International Institute of Strategic Studies, 1998

—. 'Victims and victors: reflections on the Kosovo War'. *Review of International Studies* 26 (2000): 335–58

Freidberg, Aaron L. 'Why Didn't the United States Become a Garrison State?' *International Security* 16 (1992): 109-42

Fuller, Colonel J.F.C. *The Reformation of War*. London: Hutchinson, 1923

—. *The Foundations of the Science of War*. London: Hutchinson, 1926

—. *On Future Warfare*. London: Sifton Praed, 1928

Fuller, Major-General J.F.C. *Lectures on F.S.R. III (Operations Between Mechanized Forces)*. London: Sifton Praed, 1932

—. *Towards Armageddon: The Defence Problem and its Solution*. London: Lovat Dickson, 1937

Gates, David. *The Spanish Ulcer: A History of the Peninsular War*. London: George Allen & Unwin, 1986

Germains, Victor Wallace. *The 'Mechanization' of War*. London: Sifton Praed, 1927

Giap, Vo Nguyen. *The Military Art of People's War: Selected Writings of Vo Nguyen Giap*, ed. Russell Slater. New York: Monthly Review Press, 1970

Gordon, Michael and Bernard Trainor. *Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq*. London: Atlantic Books, 2006

Gow, James. *The Serbian Project and its Adversaries: A Strategy of War Crimes*. London: Hurst, 2003

Gray, Colin S. 'Why Strategy Is Difficult'. *Joint Force Quarterly* 22 (1999): 6–12

Guderian, Major-General Heinz. *Achtung-Panzer! The Development of Armoured Forces, their Tactics and Operational Potential*, trans. Christopher Duffy. London: Arms & Armour Press, 1992

Halloran, Richard. 'Pentagon Draws up First Strategy for Fighting a Long Nuclear War'. *New York Times*, 30 May 1982

Henderson, Colonel G.F.R. *The Science of War: A Collection of Essays and Lectures 1892–1903*, ed. Captain Neill Malcolm. London: Longmans, Green & Co., 1905

Heuser, Beatrice. *Reading Clausewitz*. London: Pimlico, 2002

Horne, Alistair. *The Price of Glory: Verdun 1916*. London: Macmillan, 1962

Howard, Michael. *The Franco-Prussian War*. London: Rupert Hart-Davis, 1961

Ingrao, Charles. 'Paul W. Schroeder's Balance of Power: Stability or Anarchy?' *International History Review* 16 (1994): 681–700

Interview with General Michael C. Short, http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows /kosovo/interviews/short.html, accessed June 2010

Ivashutin, Colonel General P., tr. Svetlana Savranskaya. 'Strategic Operations of the Nuclear Forces'. 28 August 1964. http://php.isn.ethz.ch/collections/colltopic.cfm?id=16248&lng=en, accessed May 2010

Joint Improvised Explosive Device Defeat Organization. Annual Report FY 2008. Https://www.jieddo.dod.mil/content/docs/20090625_FULL_2008_Annual_Report_U nclassiS ed_v4.pdf, accessed June 2010

Joint Vision 2020. Washington DC: US Government Printing Office, 2000

Jomini, Baron Henri de. *Précis de l'Art de la Guerre*. Paris: n.p., 1838

Kahn, Herman. *On Escalation: Metaphors and Scenarios*. London: Pall Mall Press, 1965

Kaplan, Fred. *The Wizards of Armageddon*. New York: Simon & Schuster, 1983

Kaufmann, William W., ed. *Military Policy and National Security*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1956

—. *The McNamara Strategy*. New York: Harper & Row, 1964

Kemp, GeoN rey, Robert L. PfaltzgraN , Jr and Uri Ra'anan. *The Other Arms Race: New Technologies and Non-Nuclear ConM ict*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1975

Kennedy, John F. 'Radio and Television Report to the American People on the Soviet Arms Buildup in Cuba', 22 October 1962, retrieved from the John F. Kennedy Presidential Library and Museum, http://www.jfklibrary.org/Historical+Resources/Archives/Reference+Desk/Speeches/JFK/003POF03CubaCrisis10221962.htm, accessed May 2010

Kennedy, Paul, ed. *The War Plans of the Great Powers, 1880–1914*. London: George Allen & Unwin, 1979

King Jr, James E. 'Nuclear Plenty and Limited War'. *Foreign Affairs* 35 (1957): 238–56

Kissinger, Henry A. *Nuclear Weapons and Foreign Policy*. New York: Harper & Brothers, for the Council on Foreign Relations, 1957

Kolodkin, Barry. 'Operation Moshtarak in Afghanistan is Under Way', 13 February 2010, http://usforeignpolicy.about.com/b/2010/02/13/467. htm, accessed June 2010

'Kosovo / Operation Allied Force After-Action Report'. Report to Congress (unclassiffied), 31 January 2000, http://www.dod.gov/pubs/kaar02072000.pdf

Krepinevich, Andrew F. 'The Military-Technical Revolution: A PreliminaryAssessment'. Washington, DC: Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2002

Lasswell, Harold D. 'Sino-Japanese Crisis: The Garrison State versus the Civilian State'. *China Quarterly* (Shanghai) 2 (1937): 643–9

Leland, Anne and Mari-Jana 'M-J' Oboroceanu. 'American War and Military Operations Casualties: Lists and Statistics'. Congressional Research Service, 26 February 2010, http://www.fas.org/sgp/crs/natsec/RL32492.pdf, accessed June 2010

Liddell Hart, Captain B.H. *Paris, or the Future of War*. London: Kegan, Paul, Trench, Trubner, 1925

—. *When Britain Goes to War: Adaptability and Mobility*. London: Faber & Faber, 1935

—. *Europe in Arms*. London: Faber & Faber, 1937

—. *The Defence of Britain*. London: Faber & Faber, 1939

—. *The Revolution in Warfare*. London: Faber & Faber, 1946

Ludendorff , General. *The Nation at War*, trans. A.S. Rappoport. London: Hutchinson, n.d. [1936]

Luttwak, Edward N. 'The Operational Level of War'. *International Security* 5 (1980): 61–79

—. *Strategy: The Logic of War and Peace*. Cambridge, Mass.: Belknap, 1987

MacArthur, Douglas. *Reminiscences*. London: Heinemann, 1964

Mako, William P. *U.S. Ground Forces and the Defense of Central Europe*. Washington, DC: Brookings, 1983

Marshall, General George C. *The Winning of the War in Europe and the Paciffic: Biennial Report of the Chief of Sta8 of the United States Army 1943 to 1945, to the Secretary of War*. New York: Simon & Schuster, 1945

McChrystal, Stanley A. 'Commander's Initial Assessment', UnclassiS ed. Kabul: Headquarters, International Security Assistance Force, 2009

McFate, Montgomery. 'The Military Utility of Understanding Adversary Culture'. *Joint Force Quarterly* 38 (2005): 42–8

McNamara, Robert S. 'Remarks by Secretary McNamara, NATO Ministerial Meeting, 5 May 1962, Restricted Session' (Top Secret)

—, with Brian VanDeMark. *In Retrospect: The Tragedy and Lessons of Vietnam*. New York: Times Books, 1995

McNeill, William H. *The Pursuit of Power: Technology, Armed Force, and Society since A.D. 1000*. Oxford: Blackwell, 1983

McPherson, James M. *Battle Cry of Freedom: The American Civil War*. Oxford: Oxford University Press, 1988

Middlebrook, Martin. *The Schweinfurt-Regensburg Mission: American Raids on 17 August 1943*. London: Cassell, 2000

Miksche, F.O. *Blitzkrieg*. London: Faber & Faber, 1941

Military Transformation: A Strategic Approach. Washington, DC: Department of Defense, 2003

Millet, Allen R. and Williamson Murray, eds. *Military Effectiveness, Volume III: The Second World War*. Boston, Mass.: Allen & Unwin, 1988

Mitchell, William. *Winged Defense: The Development and Possibilities of Modern Airpower – Economic and Military*. New York: G.P. Putnam's Sons, 1925

Moltke, Helmuth von. *Essays, Speeches, and Memoirs of Field-Marshal Count Helmuth von Moltke, Volume II*, trans. Charles Flint McClumpha, Major C. Barter & Mary Herms. New York: Harper & Brothers, 1893

—. *Moltke's Military Correspondence 1870–71*, ed. Spencer Wilkinson. Aldershot: Gregg Revivals, 1991)

— *Moltke on the Art of War: Selected Writings*, trans. and ed. Daniel J. Hughes and Harry Bell. Novato, Calif.: Presidio, 1993

Morgenthau, Hans J. 'The Four Paradoxes of Nuclear Strategy'. *The American Political Science Review* 58 (1964): 23–35

—. 'We Are Deluding Ourselves in Vietnam'. *New York Times Magazine*, 18 April 1965

'National Security Decision Memorandum 242', 17 January 1974 (Top Secret/ Sensitive)

The National Security Strategy of the United States of America (n.p.: September 2002)

Nixon, Richard. 'Third Annual Report to the Congress on Foreign Policy', 9 February 1972, retrieved from John T. Woolley and Gerhard Peters. *The American Presidency Project* [online]. Santa Barabara, Calif., http:// www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=3736&st=foreign&st1=policy, accessed May 2010

NSC-162/2, 'A Report to the National Security Council by the Executive Secretary on Basic National Security Policy', 30 October 1953

NSDD 12, 'Strategic Forces Modernization Program', 1 October 1981 (partial unclassiffied version)

'Operation Moshtarak', ISAF Joint Command News Release, Kabul, 13 February 2010, http://www.isaf.nato.int/images/stories/File/2010–02-CA-059-Backgrounder-Operation%20Moshtarak.pdf, accessed June 2010

Orwell, George. *The Collected Essays, Journalism and Letters of George Orwell, Volume II: My Country Right or Left, 1940–1943*, ed. Sonia Orwell and Ian Angus. London: Secker & Warburg, 1968

Osgood, Robert E. *Limited War Revisited*. Boulder, Col.: Westview Press, 1979

Overy, Richard. *Russia's War*. London: Allen Lane The Penguin Press, 1998

Owens, Admiral Bill, with Ed Offley. *Lifting the Fog of War*. New York: Farrar, Straus & Giroux, 2000

Paret, Peter, ed. *Makers of Modern Strategy: from Machiavelli to the Nuclear Age*. Oxford: Clarendon, 1986

Pentagon Papers: The Defense Department History of United States Decisionmaking on Vietnam, 4 vols, Gravel Edn. Boston, Mass.: Beacon Press, 1971–72 http:// www.mtholyoke.edu/acad/intrel/pentagon/pent1.html, accessed June 2010

Pershing, John J. *My Experiences in the World War*. London: Hodder & Stoughton, 1931

Petraeus, Lieutenant General David H. 'Learning Counterinsurgency: Observations from Soldiering in Iraq'. *Military Review* 86 (2006): 45–55

Pflanze, Otto. *Bismarck and the Development of Germany: The Period of Uniffication, 1815–1871*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963

Phillips, Brig. Gen. Thomas R., trans. & ed. *Roots of Strategy: A Collection of Military Classics*. Mechanicsburg, Penn.: Stackpole, 1985

Powell, Colin L. 'Why Generals Get Nervous'. *New York Times*, 8 October 1992

Powell, General Colin L. 'U.S. Forces: Challenges Ahead'. *Foreign Affairs* 71 (1992): 32–45

Powell, Colin, with Joseph E. Persico. *A Soldier's Way: An Autobiography*. London: Hutchinson, 1995

Presidential Directive / NSC-59, 'Nuclear Weapons Employment Policy', 25 July 1980 (Secret with Top Secret attachment)

Rice, Condoleezza. 'Promoting the National Interest'. *Foreign Affairs* 79 (2000): 45–62

Ridgway, Matthew B. *The War in Korea: How We Met the Challenge, How All-Out Asian War Was Averted, Why MacArthur Was Dismissed, Why Today's War Objectives Must Be Limited.* London: Barrie & Rockliff , The Crescent Press, 1968

Ritter, Gerhard. *The Schlieffen Plan: Critique of a Myth*, trans. Andrew and Eva Wilson. London: Oswald Wolf, 1958

Roosevelt, Franklin D. 'Annual Message to Congress on the State of the Union', 6 January 1941, retrieved from John T. Woolley and Gerhard Peters, *The American Presidency Project* [online], Santa Barabara, Calif., http://www.presidency. ucsb.edu/ws/ index.php? pid=16092, accessed April 2010

Rothenburg, Gunther. *The Art of Warfare in the Age of Napoleon.* London: Batsford, 1977

Savage, D.S., George Woodcock, Alex Comfort and George Orwell. 'Pacifism and the War: A Controversy'. *Partisan Review* 9 (1942): 414–21

Scales, Jr, Major General Robert H. 'Culture-Centric Warfare.' *US Naval Institute Proceedings* (October 2004): 32–6

Schelling, T. C. 'Controlled Response and Strategic Warfare', *Adelphi Paper 19*. London: IISS, 1965

Schelling, Thomas C. *The Strategy of Confflict*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960

—. *Arms and Influence*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1966

Schlieffen, Alfred von. *Alfred von Schlieffen's Military Writings*, trans. and ed. Robert T. Foley (London: Frank Cass, 2003)

Schwarzkopf, General H. Norman, with Peter Petre. *It Doesn't Take a Hero*. New York: Bantam Press, 1992

Seversky, Alexander. *Victory Through Air Power*. New York: Simon & Schuster, 1942

Short, General Michael C. 'Interview'. Http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/ kosovo/interviews/short.html, accessed June 2010

Sieyès, Emmanuel Joseph. *Qu'est-ce que le Tiers État?* Paris: Champs Flammarion, 1988

Simmons, CliN ord, ed. *The Objectors*. Isle of Man: Anthony Gibbs & Phillips, n.d. [1965]

Simpkin, Richard, in association with John Erickson. *Deep Battle: The Brainchild of Marshall Tukhachevskii*. London: Brassey's, 1987

Smith, Munroe. 'Military Strategy Versus Diplomacy in Bismarck's Time and Afterward.' *Political Science Quarterly* 30 (1915): 37–81

Smith, General Sir Rupert. *The Utility of Force: The Art of War in the Modern Age*. London: Allen Lane, 2005

Speer, Albert. *Inside the Third Reich: Memoirs by Albert Speer*, trans. Richard and Clara Winston. London: Weidenfeld & Nicolson, 1970

Stone, John. *The Tank Debate: Armour and the Anglo-American Tradition*. Amsterdam: Harwood Academic Publishers, 2000

—. 'Al Qaeda, Deterrence, and Weapons of Mass Destruction.' *Studies in ConM ict and Terrorism* 32 (2009): 763–75

Taylor, General Maxwell D. *The Uncertain Trumpet*. New York: Harper, 1959

Tocqeville, Alexis de. *De la démocratie en Amérique*. Paris: Garnier-Flammarion, 1981

Tuchman, Barbara. *The Guns of August*. New York: Macmillan, 1962

Tufte, Edward R. *The Visual Display of Quantitative Information*, 2nd edn. Cheshire, Conn.: Graphics Press, 2001

Tulard, Jean. *Napoleon: The Myth of the Saviour*, trans. Teresa Waugh. London: Weidenfeld Nicolson, 1984

United Nations General Assembly, A/1435, 'The Problem of the Independence of Korea', 7 October 1950

Webster, Charles and Noble Frankland. *The Strategic Air Offensive Against Germany 1939–1945*, 4 Vols. London: HMSO, 1961

Weinberger, Caspar W. 'The Uses of Military Power', Remarks Prepared for Delivery by the Hon. Caspar W. Weinberger, Secretary of Defense, to the National Press Club Washington, D.C., 28 November 1984. Http://www. pbs.org/wgbh/pages/frontline /shows/military/force/weinberger.html, accessed June 2010

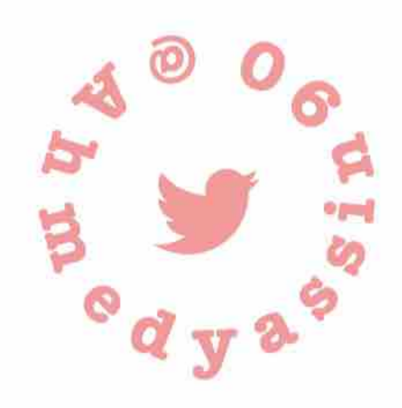
Westmoreland, General W.C., USA, Commander, U.S. Military Assistance Command, Vietnam. *Report on Operations in South Vietnam January 1964 – June 1968*. Washington, DC: US Government Printing Office, n.d. [1968]

Westmoreland, General William C. *A Soldier Reports*. New York: Doubleday, 1976

Wohlstetter, Albert. 'The Delicate Balance of Terror', Rand Report P-1472. Santa Monica, Calif.: Rand, 1958

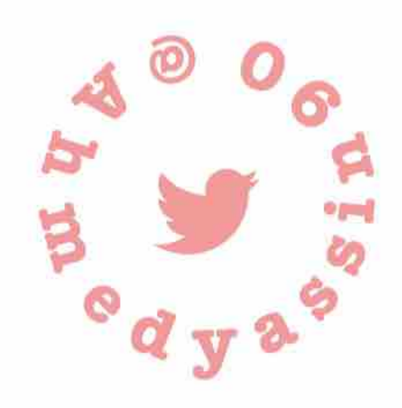
Wright, Quincy. *A Study of War*, 2nd edn. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1965

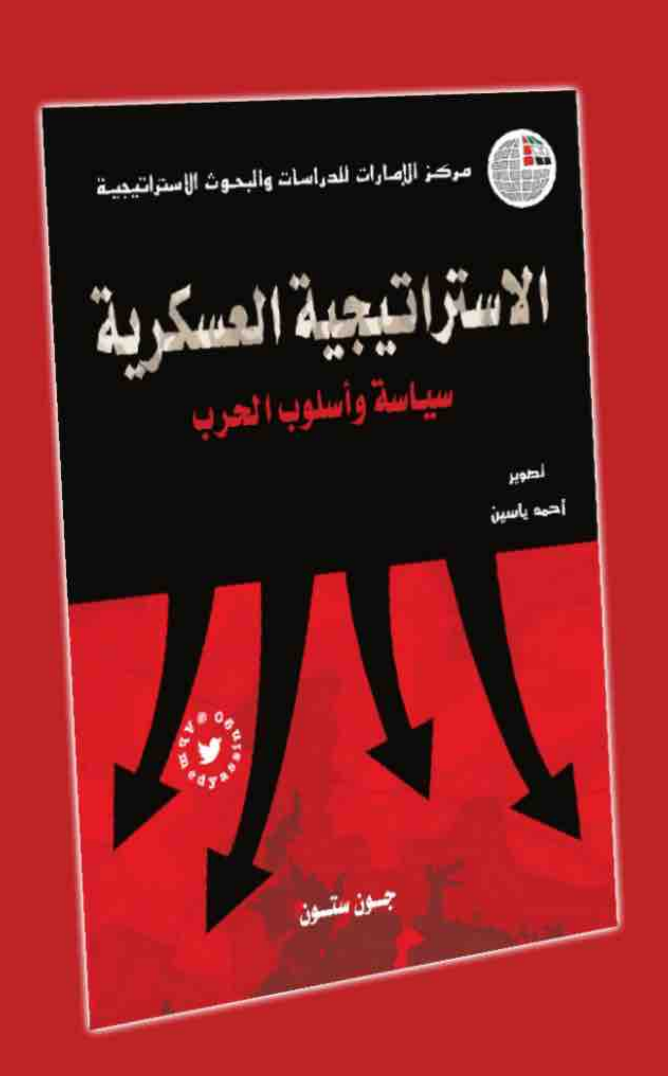
X [George Kennan]. 'The Sources of Soviet Conduct.' *Foreign Affairs* 25 (1946–47): 566–82


@Ahmedyassin90

نبذة عن المؤلف

جون ستون John Stone؛ محاضر أول في قسم دراسات الحرب لدى جامعة كينجز كوليج King's College في لندن بالمملكة المتحدة منذ العام 1997. وهو خريج قسم الدراسات الاستراتيجية في جامعة أبريستويث Aberystwyth University بالمملكة المتحدة. وتشمل اهتماماته البحثية موضوعات مثل: نظرية الاستراتيجية العسكرية وتاريخها، والتشكيل الاجتماعي للتقنية العسكرية، والبعد الاستراتيجي للإرهاب.


@Ahmedyassin90



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
الاستراتيجية العسكرية
سياسة وأسلوب الحرب
تصوير
أحمد ياسين
جون ستون